

5618
SIA

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حق الحق ومظهره وقامع الباطل ومدمره وميزر الانسان عن غيره من انواع
الحيوان بقوة الفرقان ليفرق المكلف به بين الامور المشابهة ويميز الصحيحة من الفاسدة
وصلى الله على اشرف البرية محمد المصطفى وعترته المرضية ووعدهم فاني لما وقفت على كتب
اصحابنا المتقدمين ومقالات علمائنا السابقين في الفقه وجدت بينهم خلافا في مسائل
كثيرة متعددة ومطالب عظيمة متبدلة واجبت ايراد تلك المسائل في دستورتي
على ما وصل اليها من اختلافهم في الاحكام الشرعية والمسائل الفقهية دون ما اتفقوا عليه
ان جعلنا ذلك موكولا الى كتابنا الكبير المسمى بتهذيب المطلب في تحقيق المذهب فانه جمع بين
مسائل الخلاف والوفاق وانما اقتصرنا في هذا الكتاب على المسائل التي وقع فيها الشقاق
ثوان عشرين في كل مقالة على دليل صاحبها نقلناه والاحصنا له بالتفكر والتبنياء ثم حكمنا بينهم
على طريقة الانصاف بحيث يبي البغي والاعتساف وسمينا كتابنا هذا بمختلف الشيعة في احكام
الشرعية وهذا الكتاب لم يسيقه احد من تقدمنا من العلماء ولا هجط طريق الادلة فيه من
تقدم من الفضلاء ونحن نسأل الله تعالى التوفيق لاتمامه وسلوك الحق في نقضه وابرامه
جواد كريم

الكتاب

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

بَابُ الْمَاءِ وَاحكامها وفيه فصول الاول في الماء القليل مسئلة اتفقوا على
الا بن ابي عقيل على ان الماء القليل وهو ما نقص عن الكفين بملاقاة نجاسة سائلة تنزف
بها او يسقر قال ابن ابي عقيل لا ينحس الا بغير نجاسة وسواء في بينه وبين الكثير وبقا

قال مالك بن انس من الجهول لما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى
 عليه السلام قال سألت عن الدابة والحمام واشباههم تطأ العذرة وقد غل في الماء وضوا
 منه للصلاة قال لا الا ان يكون الماء كثير وقد ذكر من ماء وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سألت عن الجنب يجعل الركوة والتورق داخل صبعه فيه قال ان كانت يده قد رقت
 فاهرقه وان كان لم يصبها قد رقت فليغتسل منه هذا ما قال الله تعالى ما جعل عليك في الدين
 من حرج وعرضنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا صابت الرجل جنباً فادخل يده في
 الاناء فلا لباس ان لم يكن اصاب يده شيء من المتى علق نقي الباس على نقي الاصابة فغسلت بها
 قضية المشرط وعن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل معه اداء ان
 في ماء وقع في احدها قد روي اياه هو وليس بقدر على ماء غيره قال يخرجهما ويقيم
 ولو لم يثبت التنجيس لما ساغ العدول الى الطهارة الضرورية المشرط فيها فقدان الماء
 الطاهر ولان التقليل مظنة الانفعال غالباً في التيمم فالتجاسة احد اوصافه ولا يظهر للحنس
 فوجب اجتنابه والمحوالة في عدم الانفعال الى ضابط ظاهر وهو بلوغ الركوة واحتج ابي عبد الله
 وقال بانه قد تواتر عن الصادق عن ابائه عليهم السلام ان الماء طاهر لا ينجسه الا ما قيل
 اوصافه لونه او طعمه او ريحته وانه سئل عليه السلام عن الماء القنق والتدبر واشباهها فيه
 الجيف والقذر وولوج الكلاب وتشرب منه الدواب وتبول فيه يتوضأ منه فقال سائله
 ان كان ما فيه من النجاسة غاسا على الماء فلا يتوضأ وان كان الماء غالباً على النجاسة وضوا
 منه واعتل ورمى عنه عليه السلام في طريق مكة ان بعض مواله استقى لمن يترد لوا
 من ماء فخرج فيه فارتان فقال ارقه فاستقى اخر فخرج فيه فارت فقال ارقه فاستقى دلو
 اخر فخرج منه شيء فقال صبه في الاناء فتوضأ منه وشرب وسئل عن الباقر عليه السلام عن
 القرية والحرق من الماء يسقط فيهما فارة او حرقا او غيره فيموتون فيها فقال اذا غلبت رائحته على
 طعم الماء اولونه فارقه وان لم يغلب عليه فاشرب منه وتوضأ واطرح المثية اذا
 اخبرها طهرته وذكر بعض علماء الشيعة انه كان بالمدينة رجل يدعى ابي حنيفة بن محمد بن علي
 عليهما السلام وكان في طريقه ماء فيه العذرة والجيف كان يامر الغلام بحمل كوزا من ماء
 يغسل رجليه اذا خاضه فابصر يوماً ابو جعفر عليه السلام فقال ان هذا لا يصيب شيئا
 الا طهرته فلا تغد منه غسالا وهذا الحديث عام في التقليل والكثير والخبار لا التعلل

الكثير من عقيدة ولا يجوز ان يكون في وقت واحد للثنائي بينهما بل احدهما سابق والآخر
هنا يكون ناسخا لآخر مجهول ولا يجوز العمل باحد الخيارات دون الاخر ويبقى التعويل على
الكتاب الدال على طهارة الماء مطلقا وايضا ليس القول بنجاسة الماء الطاهر للنجاسة
النجاسة باولى من القول بطهارة النجس بملاقاة الماء الطاهر مع ان الله تعالى جعل الماء
مزيل للنجاسة والجواب عن الاحاديث بعد سلاسة سندها انها مطلقة وما ذكرناه من
مقيدة والطلاق محل على المقيد معايرين لادلة ولا منافاة بينهما وليس بواجب تاخير المقيد
عن المطلق ولو تأخر لم يكن ناسخا للحكم المطلق وقد قررنا هذه القواعد كلها في علم الاصول
وقوله ليس بنجاسة الماء باولى من طهارة النجاسة ضعيف لان المقضي للاولوية
الاحاديث الدالة على نجاسة الماء القليل عند ملاقاته للنجاسة والنجس لا يطهر النجس
قوله انه تعالى جعل الماء مزيل للنجاسة فالجواب انه انزيل للنجاسة اذا ورن عليها ثم يبين بعد
انفصاله عن المحل وسيأتي تحقيقه مسئلة مختلفة على اشان القليل وهو ما نقص عن
الكرآن التجسس ثم تتم كآباء طاهر هل يزول عنه حكم التجسس ويكون طاهرا ويبقى على ما
كان عليه مع اتفاقهم على تطهيره بالقاء كره عليه دفعة فذهب الشيخ في قالى انه باق على
النجاسة وانه لا يطهر الا بالقاء كره دفعة لا بالانقار وبه قال ابن الجنيدي وقال السيد المرتضى
رحمهما الله انه يطهر وهو قول سادس وابن البراج وابن ادريس فيه قال الشافعي من الجهتين
الشيخ رحمه الله فظننا الاقرب عندنا الاول لما كان ماء محكوما بنجاسته شرعا فلا يرتفع هذا
الحكم الا بدليل شرعي ولا يثبت ولانه نجس قبل الانقار فيكون كذلك بعد بالاستصحاب
ولانه نجسه في حكم النجاسة فاذا لاقى ما تم به وهو اقل من كراهية حكم التجسس لما تقدم
من انفعال القليل بملاقاة النجاسة ولانه متيقن النجاسة قبل البلوغ فلا يعارضه الشك
بالطهارة فلهذا احتج السيد المرتضى بوجهين أحدهما ان النجاسة لو وقعت فيه بعد
بلوغه كالمريء فمكنا قبله اذ حصل البلوغ لان الكرية الدافعة للنجاسة موجودة في
الحالين الثاني اننا حكم بطهارة الكرآن اوجدت فيه نجاسة ولم نعلم هل وقعت قبل بلوغه
كراوى بعد ولولا التساوى لما جاز الحكم بالطهارة مع مساواتها للنجاسة في الاعتدال والجمع
ابن ادريس ايضا في حديث المقالة بوجه آخر مما قلناه من السلام اذ بلغ الماء كره لم يعمل
خبره هو عام الثاني قوله تعالى ويثقل عليكم من التلمذ لم يطهر كره وقوله فليتمدوا

ماء قيمته واقتول حتى تقتلوا وسوغ الدخول في الصلوة بعد الاغتسال بهذا الماء
 يدخل تحت الحكم وقوله عليه السلام لا بد من ذراعا وجدت الماء فامسس سجدك
 وغير ذلك من العمومات ولم يخص بعض المياه بالذكر في مثل الحكم **الثالث الاجماع**
والجواب الاول انه قياس لا يجوز العمل به ولان الفرق واقع فان البائع كونه قوة الدفع
 فلا يتحمل الجحاسة اماما لم يبلغ فانه قابل للافعال فاذا انعزل لم يبق فيه قوة دافعة للجحاسة
 فاقترعوا عن الثاني بالمنع من الملازمة وتساوى الاحتمالين وظاهره حمان احتمال الطهارة
 عملا بالاصل وعن الثالث بالمنع عن الرواية فانا لننقف عليها مسندة لاحد من اصحابنا
 بل رواها الشيخ مرسله ومثل هذه لا تعويل عليها سلمنا لكن لفظ الماء مع اطلاقها انما
 تقتصر غالبا الى الطاهر وهو الجواب عن الرابع وعن الخامس منع الاجماع وكيف يجوز التمسك
 بالاجماع في مثل هذه الصورة التي وقع فيها من الخلاف ما وقع مسئلة الماء القليل
 ينحس بمداخلة الجحاسة سواء قلت الجحاسة او كثرت من اى نوع كانت الجحاسة وقال الشيخ
 رحمه الله ان ما لا يدركه الطرف من الدم مثل دوس البراذن واقع في الماء القليل لم ينحسه
 لئلا يسهل قليل وقع فيه نجاسة فافعل بهد ولحقه حكم التجانس كثيرها من الجحاسات
 اخرج الشيخ رحمه الله بوجهين الاول رواية علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى قال
 سألت عن رجل رعى فاحتفظ فصار ذلك المدة قطعاً صار افاضاً اصابه هل يصح الوضوء منه
 فقال ان لم يكن شئ يستبين في الماء فلا بأس وان كان شيئاً يبينا فلا يتوضأ منه الثاني ان
 وجوب الترع عن ذلك مشقة عظيمة وضرر كثير فيسقط القول تعالى ما جعل عليكم في الدين
 من حرج **والجواب** الاول انه غير دال على محل التراجع لانه ليس في الرواية دلالة على ان
 اصاب الماء ولم يلزم من اصابته لاداء اصابته للماء وان كان يفهم من ذلك لكن دلالة
 المفهوم ضعيفة وايضا فهو معارض برواية علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى عليه السلام
 قال سألت عن رجل رعى وهو يتوضأ فقط قطرة في اناء هل يصح الوضوء منه قال لا وعن
 الثاني بالمنع من حصول المشقة المسقطه وان اعتبر مطلق المشقة انتقضت جميع التكاليف
 لعدم خلوها عن المشقة **الفصل الثاني** في حد الذكر مسئلة ما خالف علما في
 حد الذكر فالشيخ قد رد بهما من احدهما الف وما شارطه والثاني ثلثة اشبار ونصف طولاً في
 عرض في عمق وهو اختيار ابن البراء وابن ادريس وصاحبنا لوسيلة وتذهب ابن بابويه

القيمين الى ان ثلثة اشبار طولاً في عرض في غمق ولم يقبوا النصف او يكون قد ولف وما
 رطل وقال ابن الجنيّد حده قلتان ومبلغه وزن الف ومائتا رطل او تكسره بالذراع
 نحو مائة شبر وهو قول غريب لا يلتزم الا رطل يقارب قول القيمين ويكون مجموع الاشبار
 تكسيرا عندهم سبعة وعشرون شبرا وعند الشيخ اثنين واربعين وسبعة اثمان شبرا
 احتج الشيخ رحمه الله بما رواه ابو بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكرم انما
 لا يكون قدرة قال اذا كانت المائتا ثلثة اشبار ونصف في مثله ثلثة اشبار ونصف في
 عمقه من الارض فذلك الكرم المأوى في طريق هذه الرواية عثمان بن عيسى وهو قف
 واحتج ابن بابويه بما رواه في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن اسمعيل بن جابر قال سألت
 ابا عبد الله عليه السلام عن الماء الذي لا يجسه شيء قال كقولك وما الكرم قال ثلثة
 اشبار في ثلثة اشبار وهذه الرواية لا بأس بها ولم تنف لابن الجنيّد في ذلك على حجة
 قلبية ويمكن ان يخرج بها الاحتياط وبالاجماع على افعال الماء القليل بالجاسة وعدم
 دليل على انتفاء الانفعال عن السبب الثابت باعتباره فيما انقص عما حدّثناه فيكون الاعتبار
 به لكن ذلك كله ضعيف فلا أقوى قول ابن بابويه بتقييم الظاهر من الاشبار براد ضرب
 الحساب فيها فيكون دخل الكرم اثنين واربعين شبرا وسبعة اثمان وقال القطب الرازدي
 ليس المراد ذلك بل يكون الكرم اشبار ونصف طولاً وعرضا وعمفاً وما اشدّ تبايناً
 بين كلامه وكلام ابن الجنيّد مسئلة في اختلاف لقائلون بالارطال فقال الشيخ المفيد
 وابو جعفر رحمهما الله الاعتبار بالارطال والعراق وهو اختيار ابن البراج وابن حجر وابن ادريس وقول
 المرتضى وابن بابويه بالمدة واطلق ابن الجنيّد وسائرنا الاصل طهارة الماء خرج ما
 نقص عن الارطال العراقية بالاجماع فيبقى الزائد على الاصل وليس في الزائد ما ينافيه فيجب
 السلب عليه عمداً بالاصل المأوى عن المعارض ولان الارطال العراقية يناسب رواية الاشبار
 بخلاف اندنية فانه يصل عليها ومن المستبعد تحديد مقدار الشيء الواحد بما هو متفق
 وايضا فقد روي الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت
 له عند برء ما يجمع يحول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب وينقل فيه الجنب قال اذا كان قد
 كثر فيجسه شيء والكرامة رطل قال الشيخ وهذا يرجح اعتبار العراقية وجهان يكون المراد
 به رطل مكة لانه رطل الان لا يمتنع ان يكونوا عليهم السلام اقتوا السائل على عادة بلد ولا يمتنع

ان يكون المراد به ابطال اهل العراق ولا ابطال اهل المدينة لان ذلك لم يعتبر احد من
 اصحابنا فهو مشترك بالاجماع اخرج السيد المرتضى به بالاحتياط فان اعتبار الاكثر
 يقتضي خول الاقل من دون العكس ولا نهم عليهم السلام من اهل المدينة فاجابوا
 بالابطال المعهودة عندهم عليهم السلام والجواب عن الاول انه معارض بمثله لان
 الصلوة يجب اداؤها بطهور ولا يحكي نجاسة الماء الا بعد ليل شرعي ولم يقع على تغيير ما قلنا
 دليل وعن الثاني انه لا اعتبار ببلدهم عليهم السلام بل ببلد السائل اذا طلق الجواب
 انما تم على تقدير علم السائل بالمراد وهو يكون بحمله على ما يهمل في بلد وهذا اعتبر في
 الصاع تسعة ابطال بالعراقي وهو خلاف عادتهم وفي الحديث المتضمن بستائة طر
 اعتبرنا عادة اهل مكة فعلم انهم عليهم السلام كانوا يعتبرون عادة سائر البلاد حسب ما
 يسئلون **مسئلة** المشهور عند علمائنا ان بلوغ الكربة يقتضي زلل قبوله **الاجاب**
 من دون التغير سواء كان في غدير او قلت او حوض او نية اختار الشيخ رحمه الله وانما
 وقال المفيد وسلامه انه نجس ماء الحياض والانية سواء زادت عن الكرا والاول
 المعتدل الاول لنا عموم قولهم عليهم السلام اذا بلغ الماء قدر كحل ينجسه شيء واخرج المفيد
 وسلامه عموم الذي عن استعمال ماء الاواني مع نجاستها والجواب انه محمول على الغالبين
 ان الانية لا تنفع الكرا **الفصل الثاني** في ماء البئر **مسئلة** اختلف علمائنا في
 ماء البئر هل نجس بملاقاة النجاسة من غير تغيير له لا مع اتفاقهم على نجاستها بالتغير فقال
 الاكثرون بنجاستها وهو احد قولي الشيخ رحمه والمفيد وسلامه ابن ادريس وقال الآخرون
 لا ينجس بمجرد الملاقات وهو القول الثاني للشيخ رحمه الله واختاره ابن ابي عقيل وهو
 الحق عندنا لما رواه الشيخ في الصحيحين محمد بن اسمعيل قال كتبت الى رجل
 اسأله ان يسئل ابا الحسن الرضا عليه السلام عن ما يقع في ماء البئر فقال ماء البئر
 واسع لا يفسد شيء الا ان يتغير ريحه وطعمه فيخرج منه حتى يذهب الريح ويطيب طعمه
 لان له مادة وعن علي بن جعفر في الحسن عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته
 عن بئر ماء وقع فيها زنبيل من عنزة رطبة او يابسة او زنبيل من سرقين ايصالح الوضوء
 منها قال لا باس وغير ذلك من الاحاديث الكثيرة وقد ذكرناها في كتاب مصابيح الانوار
 ولانه ماء محكوم بطهارته قبل ورود النجاسة عليه فيستمر بعد علمه بالاستصحاب **الاجاب**

السائل عن معارضة الانفعال بالتغير اخرجوا بما رواه محمد بن اسمعيل في الصحيح قال
كُتِبَ الى رجل ان يسأل بالحقن الضاع عليه السلام عن البئر يكون في المنزل
لوضوء فقطر فيها قطرات من بول ودم او يسقط فيها شيء من العذرة كالبقرة او
نحوها ما الذي يظهرها حتى تحل للوضوء منها للصلوة فوقع عليها السلام في كلب
بضطة يترج منها دلاء وفي الصحيح عن علي بن يقطين عن ابي الحسن موسى عليه السلام
قال سألت عن البئر تقع فيها الحمأة والدمجاجة والفضة او الكلب والهرقة فقال يخرجك
لان تترج منها دلاء فان ذلك يطهرها ان شاء الله ولو كانت طاهرة لم يكن لاستناد الظاهر
الى المخرج معنى ولانه يقبل النجاسة بما لا تفعل فقبيلها بالملاقاة كالقيل ولان التيمم
شائع عند الملاقات للنجاسة وليس بشائع عند وجود الماء الطاهر فالملاقات توجب
التيمم اما الاول فلما رواه عبد الله بن ابي يعقوب في الصحيح عن الصادق عليه السلام
قال اذا تيممت البئر ولنت جنب فلم تجد دلو ولا شيئا تعرف به فقيم بالصعيد الطيب
فان رث الماء رثا لصعيدا ولا يقع في البئر ولا يفسد على القوم ماءهم ولما الشاة
فبالاجماع ولقوله تعالى فلم تجد ولما تيمموا والجواب عن الحديث الاول بانه
معارض بما رويناه والا عن محمد بن اسمعيل عن الرضا عليه السلام واذا التفتت رواية
الراوي فاختل المراتب طرح العمل بها على ان قوله يترج منها دلاء لا يدل على النجاسة وما
تضمنته السؤال من لفظة التطهير محتمل امرين احدهما حصول التيمم الثاني محل الطهارة
هنا على المعنى الغروي وهو النظافة لا المعنى الشرعي وهذا هو الجواب عن الحديث الثاني
وعن المعنى الاول انه قياس لا نقول به سلبا لكن الفرق موجود بين حالتي الانفعال وقد
فان الماء حالة الانفعال يكون متهورا بالنجاسة فيبقى الحكم وهو الامتناع من استعماله
ثابتا وفي حالة عدم الانفعال يكون الماء قاهرا فيبقى حكم الماء وهو استعماله ثابتا
ومع قيام الفرق يبطل القياس سلبا لكن المشترك لا يصلح للعلية لوجوده في التوقف
الكثير مع تخلف الحكم عنه وعن المعنى الثاني انه عليه السلام نهى عن السقوط
في البئر لما في ذلك من الضر ولا يرب في تنويع التيمم مع عدم الداء في التوصل الى الماء او
تأخيرها ويصح ان يكون تنويع التيمم لاجل عدم الاقسا خاصة مسئلة اذ لم تحسب
البئر بالتغير بالنجاسة ففي مقتضى النظر خلاف بين علما قال الشيخ نعم يترج اجمع

فان تعدد نزح الى ان يزول التغير واطلق القول بذلك في النهاية والمبسوط وقال علي بن بابويه
 يترج اجمع فان تعدد نزوح عليه اربعة رجال يوما وهو اختيار ابن محمد وسائر وقال
 المفيد رحمه الله يترج حتى يزول التغير والمجيد تعدد نزوح الجميع شرط وهو قول ابن ابي عمير
 وابن الصلاح وابن البراءة وقصّل ابن ابي عمير فقال ان كانت الغاسقة منصوبة المقد
 نزوح والنزوح حتى يزول التغير وان لم تكن منصوبة المقد رنحت اجمع فان تعدد نزوح عليها
 اربعة يوما ولو زال التغير فان زال التغير في اثناء اليوم اكمل النزوح تمام اليوم بها
 والوجه عندنا قول المفيد لنا ما رواه الشيخ في الحسن عن ابي اسامة عن ابي عبد الله
 عليه السلام في الفارة والستور واللباح والطيور والكلاب قال ما لم يفسخ او يتغير به
 طعم الماء فيكفيك خمس دلاء فان تغير الماء فخذ حتى يذهب الرجح وفي الصحيح عن محمد
 بن اسمعيل بن بزيع قال كتبت الى رجل اسأله ان يسئل ابا الحسن الرضا عليه السلام
 فقال ماء البئر واسع لا يفسد شيئا الا ان يتغير ريحه او طعمه فينزح منه حتى يذهب الرجح
 ويطيب طعمه الا انه مادة لا يسبب التغير هو التغير لا الجديث الرضا وماء الدوزان و
 الاستصحاب وقد زال في قول الحكم زوال المقتضى واجتمع الشيخ ما رواه في الصحيح عن معاوية
 بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلوة
 مما وقع في البئر الا ان يمتن فان امتن غسل الثوب واعاد الصلوة ونزحت البئر فامروا به
 عمارا سا باطن ابي عبد الله عليه السلام في حديث طويل قال وسئل عن بئر وقع
 فيها كلب او فارة او خنزير قال يترج كلها يعني اذا تغير لونه او طعمه منه فانه ما تقدم
 من اعتبار اربعين دلو او في هذه الاشياء ثم قال اعني يا عبد الله عليه السلام فان
 غلب عليه الماء فلينزف يوما الى الليل ثم يقام عليها قوم يترجوهون اثني عشر يوما
 يوما الى الليل وقد طهرت ولانه ماء نجس يجب اخراجه اجمع ومع التعدد النزوح كما
 في غيره من النجاسات المقتضية لترج الجميع وطلب الزوال المشقة عن المكلفين بترك
 الترج دائما والجواب عن الحديث الاول انه لا بد فيه من الاضمار وليس اضرار جميع
 الماء او من اضرار بعضه المحول على ما يزول معه التغير وعن الثاني لضعف السند
 وثانيا بانما استدلال بالما قول الذي لو فهم دلالة قاطعة على تأويله بما ذكره وعن الثالث
 ان اخراج جميع الماء متعذر ومع زوال التغير يزول سبب النجس ويبقى الماء الطاهر

النفس وغلبته عليه فيكون الحكم له كافي الجاري والزائد عن الكفر وتفصيل ان ادريس
 حسن على من ذهب لكن لا دليل قوي عليه مسئلة نذهب الى اصلاح الى ان يبول ورث
 ما لا يبول له يترج له الماء اجمع فان تعدرت زواج اربعة رجال يوما مع انه واجب نزع ثالثة
 دلالة البول الرضيع وسبع لبول الصبي واربعين لبول الرجل ولم اظفر في الحكم الاول بقوله
 لاحد من اصحابنا يوافق في ذلك تفريعا على القول بالتجسس من دون التغير نزع
 ثلثين دلوا لنا ما رواه كرويه المحدث قال سألت ابا الحسن موسى بن جعفر عليه
 السلام عن بائري دخلها ماء الطريق فيه البول والعذرة وبول الدواب والبرصا
 وخرو الكلاب فقال يترج منها ثلثون دلوا وان كانت شجرة ولان نزع الجميع متعذر
 يحصل معه المشقة فيكون مثنيا بالاصل وبالنص الدال على فني الضر ويمكن ان
 يحتج له بان الماء قد نجس فيجب اخراجه ونزع جميعه لعدم النص الدال على التقدير
 ومع التقدير التزاح كفيه من النجاسات **والجواب** المنع من عدم النص وقد
 ذكرناه مسئلة نذهب الى البراءة الى ان عرق الابل الجلالة وعرق الجنب اذا
 اجنب عن حرام يوجب ان ترج جميع ماء البئر ومع التقدير زواج اربعة رجال يوما
 ولم اقف على قول اصحابنا موافق قوله والاقرب في ذلك تفريعا على القول بالتجسس
 وعلى القول بنجاسة عرق الابل وعرق الجنب نزع ثلثين لما قلناه في المسئلة المتقدمة
 ويمكن ان يتخرج بهما الاحتجانه في المسئلة الاولى وجوابه مسألة اختلف علماءنا
 في استوزاد امان في البراءة الذي نص عليه الشيخان انه يترج منها اربعون دلوا وهو
 اختيار ابن البراء وابي الصلاح وسائر وابي ادريس وان حمزة وقال علي بن بابويه
 يترج من ثلثين الى اربعين وقال ابنه محمد يترج منها سبعة دلوا احتج الشيخان بما
 رواه احمد بن محمد عن ابيه عن الحسين بن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد
 عن القاسم عن علي بن ابي عبيد الله عليه السلام قال والسنون عشرين او ثلثون او
 اربعون دلوا وعن سماعة عن **ص** قال وان كانت سنونا واكثر منه نزع منها ثلثين
 دلوا واربعين دلوا وهذا الحديثان لم يثبت عندي صحة سندهما ومع ذلك فلا
 بد ان على وجوب اربعين عينا قال الشيخ جميعا عن ذلك لعل بالرائي وهو الامر بعون
 يقتضي تشوبغ الاستعمال قطع بخلاف الاقل وهو معارض باصالة لبراءة وهذا

وهذان الحديثان حجة على من بابويه لانهما دلالة على ما ادعاهما للتغيير واما الاحتجاج ابنه
 محمد فانه رواه عمرو بن سعد بن هلال قال سالت ابا قزيبه السلام عما يقع في البئر ما بين
 الفارة والسنور الى الشاة فقال كل ذلك يقول سبع دلاء حتى بلغت الحمار والجمل فقال
 كرم من ماء وسند هذا الحديث جيد وعمر بن سعيد وان قيل انه كان فطحيا الا انه
 ثقة وقد ذكرت حاله في كتاب خلاصة الاقوال في معرفة الرجال وفي كتاب كشف المفا
 في احوال معرفة الرجال واجود ما بلغنا من الاحاديث في هذا الباب ما رواه الشيخ في الصحيح
 عن ابي اسامة عن ابي عبد الله عليه السلام في الفارة والسنور والدجاجة والطير و
 الكلب قال اذا ربيضخ او يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء وان تغير الماء فخذ منه حتى تذهب رائحة
 مستثناة ذهب علمنا الى ان الانسان اذا مات في البئر نزع منها سبعون دلاء ولو لم
 يفصلوا قال ابن ادریس هذا في حق المسلم اما الكافر فانه يترج له الجميع واحتج بالكافر
 في حال حياته بترج له الماء اجمع فكذلك بعد موته لان الموت يزيد النجاسة والحق تغير ما على
 القول بالتجفيس ان يقول ان وقع ميتا نزع له سبعون للعموم وينبغي من زيادة نجاسته كما
 نجاسته حيا انما هو بسبب اعتقاده وهو منفي بعد الموت وان وقع حيا ومات في البئر فكذلك
 لانه لو باشرها حيا نزع له ثلثون لحديث كرويه وابن ادریس وفي ذلك على ان النجاسة
 التي لم يرد فيها نزع لها الماء اجمع ونحن نمنع من ذلك مسئلة ذهب اكثر علماء الى
 عدم الفرق بين القليل والكثير من الخمر الواقع في البئر فاجوز نزع الجميع لكل ما يقع فيها
 من قليل الخمر وكثيره وقال ابن بابويه في المقنع نزع للقطرة من الخمر عشرون دلاء واطلق
 في كتاب من لا يحضره الفقيه نزع الماء بانصباب الخمر الاول اقرب بناء على القول
 بالتجفيس لما رواه الحلبي في الصحيح عن حماد بن عثمان في ما قيل فيها عسر
 فلي نزع وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان عن حماد بن عثمان في ما قيل فيها عسر او
 صب فيها خمر نزع الماء كله وفي الصحيح عن معاوية بن عمار عن حماد في البئر يقول فيها
 الصبي او يصب فيها بول او خمر فقال يترج الماء كله لا يقال هذا الحديث لا يجوز القسك به لان
 الجواب ان وقع عن جميع السؤال وقد تضمن البول وجوب مساواة البول للخمر في نزع
 الجميع وانما لا تقولون به وان وقع جوابا عن البعض لم يفتقر اليان عن وقت الحاجة وهو
 باطل بالاطماع لان هذا الحديث والذي تقدمه يدل على حكم كثير الخمر فلا ينفع في

مطاميركم من مساواة القليل للكثير وإنما قلنا أنه يدل على حكم الكثير لأن التصيب إنما
يقيم مع الكثير لأننا نقول أما الأول فإنا نقول إن الجواب وقع عن جميع السؤال قوله كذا من مساواة
البول الخمر في الحكم قلنا نعم وهو مساو لما حصل التغير بالبول الواقع في البئر فما كان يكون
صحيح عرف مقصود السائل في سؤاله وإذا احتمل ذلك سقط الاعتراض بالكلية وعن الثاني
المنع من دلالة الانصباب على الكثير بل مفهومه الوقوع لذي الجزاء على الاتصال سواء
كان قل أو كثير والخمر الوارد في الحديث تنكره لا يدل على قلة ولا كثرة احتجاج ابن بابويه
عن زرارة عن حسن في بئر قطفها فخر قدم آخر قال الدم والخمر والبيت لحم الخنزير في ذلك
كله واحد ينزع منه عشرون دلو أو فان غلبت الريح ترحت حتى تطيب وعن كرويه قال
سألت أبا الحسن عليه السلام عن البئر يقع فيها قطرة دم أو نيد مسك أو بول أو خر قال
ينزع منها ثلثون دلو والجواب المنع من صحة السند في الحديثين فان في طريقهما
من لا ينجط في الآن حال فقال الشيخ ما خبر واحد لا يعارض الأخبار المتقدمة وأيضا العمل
بما قد مناه يقتضي العمل بهذين الحديثين دون العكس فإنه يقتضي إبطال ما تقدم
من الأخبار والجمع بين الأدلة أولى من إبطال أحدهما بالكلية مستثناة قال خر والخمر
والاستحاضة والنفاس يوجب نزع جميع الماء وهو اختيار سائر الأئمة البراج وابن إدريس و
أطلق المفيد القول بأن الدم الكثير ينزع له عشرة والقليل خمسة تكون ابن بابويه وإدريس
في عدم التفصيل وإن خالفنا في التقدير على ما يأتي وأما الشيخ فلم يرضه بمحدث يدل
على ما اختاره ويمكن أن يحتج له بأنه صلو محكوم بحجاسته ولا يرد فيه نص دال على ظهيرة
بقدر معين فيجب نزع الجميع لأنه الجنس وأما احتجاج المفيد وابن بابويه بحديث الله
فاطلاق الأحاديث الدالة على عدم التخصيص على نوع دون الآخر مستثناة الدم
الكثير غير الماء الثلاثة ينزع له خمسون دلو والقليل عشرة دلاء اختاره الشيخ وابن
إدريس وسائر ابن البراج وقال المفيد ينزع لكثير عشرين دلو والقليل خمسة دلاء وقال
السيد المرتضى روح في مصباحه ينزع للدم ما بين دلو واحد إلى العشرين وقال
ابن بابويه إذا وقع فيها قطرات من دم نزع منها دلاء وله يعين العدد ولو انفصلا
بين القليل والكثير وإن كان مفهوم كلامه ما يعطى القلة مع أن محمد بن بابويه
أمرى أن في ذبح الشاة من ثلثين إلى أربعين وفي ذبح الدجاجة والحمامة دلاء أما

أما ما قد روي الشيخ فله اقف فيه على حديث مروى وأما قول المفيد فيمكن ان
 يخرج له بما رواه محمد بن اسمعيل في الصحيح قال كتبت الى رجل اسأله ان يستل
 ابا الحسن الرضا عن الشر يكون في المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من
 بول او دم او يسقط فيها شيء من العذرة كالبعرة او نحوها ما الذي يطهرها
 حتى يحل الوضوء منها للصلاة فوقع عليه السلام في كتاب بخطه يترج منها دلالة على
 الشيخ ووجه الاستدلال انه اكثرهم ويضاف الى هذا الجمع عشرة فيجب ان يأخذ به
 ويصير اليه اذ الدليل على ما دونه وفيه نظر اذ قول الشيخ انما يتم لو وقع هذا الجمع مبرزا
 للعذر ونحن نمنع فذلك ويمكن ان يخرج من وجه اخر وهو ان يقال ان هذا جمع كثر
 واقله ما زاد على العشرة بواحد فيحل عليه عملا بالبراءة الاصلية وأما قول السيد
 فيمكن ان يخرج له بعد يث زرارة عن الصادق عليه السلام حيث سأله عن يث قطر
 فيها قطرة دم اخر فقال الدم واللحم الميتة والحجم الخنزير في ذلك كله واحد ينزع منه
 عشرين دلو او قدر تقدم وقول ابني بابويه بالطلاق يدل عليه الحديث الذي
 ذكرناه من طرف المفيد وأما تفصيل الشيخ محمد بن بابويه فلما رواه ما روي موسى
 الساباطي قال سئل ابو عبد الله عن رجل دسج طيرا فوقع بدمه في البئر فقال ينزع
 منها دلالة وفي الحديث الحسن بن علي بن جعفر عن اخيه موسى وسألت عن رجل كان
 يستقي من بئر فوقع فيها ذر تمضي منها قال ينزع منها دلالة يسيرة ثم يتوضأ
 وسأله عن رجل دسج شاة فوضع بئر ماء وادخلها ثوبا من اهل يتوضأ من ذلك
 الشر قال ينزع منها ما بين الثلثين الى الاربعين دلو او يتوضأ ولا بأس وقد روي
 عنه وفيه قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل شرب فيها قطرة من دمل او غيره من
 او بول او حرق قال ينزع منه ثلاثون دلا او انما يخرج منه شاة ويمكن عمله على الاستحباب
 وحديث الحسن بن علي بن جعفر عن رجل دسج بئر ماء وادخلها ثوبا من اهل يتوضأ من ذلك
 الشر قال ينزع منها ما بين الثلثين الى الاربعين دلو او يتوضأ ولا بأس وقد روي
 عنه وفيه قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل شرب فيها قطرة من دمل او غيره من
 او بول او حرق قال ينزع منه ثلاثون دلا او انما يخرج منه شاة ويمكن عمله على الاستحباب
 وحديث الحسن بن علي بن جعفر عن رجل دسج بئر ماء وادخلها ثوبا من اهل يتوضأ من ذلك
 الشر قال ينزع منها ما بين الثلثين الى الاربعين دلو او يتوضأ ولا بأس وقد روي
 عنه وفيه قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل شرب فيها قطرة من دمل او غيره من
 او بول او حرق قال ينزع منه ثلاثون دلا او انما يخرج منه شاة ويمكن عمله على الاستحباب

الشيخ يارواه الحسين بن سعيد عن القسم عن علي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
 والسنور عشرين أو ثلثون أو أربعون والكلب وشبهه وهو غير دال على مطلوبه إلا
 أنه قال إذا علمنا بالاربعين فقد علمنا بالآقل منه ولا ينعكس وكان الأول أولى و
 فيه دلالة على ما ذهب إليه ابن بابويه وبديل على ما ذهب إليه أيضا ما رواه
 عن حص عن قال وإن كانت سنورا أو أكبر منه نحت منها ثلثين دلوا أو أربعين دلوا
 وفي سماعه قول وفي الطريق إليه أيضا ضعف وأصح ما بلغنا هذا الباب ثلثة أحاديث
 لا يبدل على مطلوبهم الأول ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة وعمر بن مسلم وزيد
 ابن معاوية الجعفي عن الصادق والباقر عليهما السلام في البريق فيها الدابة والفارقة
 والكلب والطير فهوت قال يخرج وينزع من البرق دلاء ثم يشرب وتوضي ومثله روى
 الباقين عن حص وعلى بن يقطين عن ظم الثاني ما رواه الشيخ في الصحيح عن إدريس
 عن حص في الفارقة والسنور والدجاجة والكلب الطير فإذا تم تفسيخ ولم يتغير ظم الله فيكناه
 خمس دلاء وإن تغير الماء فخذ منه حتى يذهب الرج الثالث ما رواه في الصحيح عبد الله
 ابن المغيرة قال حدثنا جعفر قال كان أبو جعفر يقول إذا مات الكلب في البرق نحت و
 قال جعفر إذا وقع فيها ثم أخرج منها حيا نزع منها سبع دلاء ومثله يروى عن عمار السباطي
 عن حص وخ حمل الروائية الأولى على الأربعين لأن الجمع الكثير صالح له والثانية على
 خروجه حيا والثالثة على التقير صسملت قال الشيخان وأبو الصلاح وسألت عن الرج
 وإن أدريس في الشاة أربعون دلوا وقال محمد بن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه
 نزع منها ثلثة إلى عشرة أحسن ما رواه سماعه عن الصادق عليه السلام وإن كانت
 سنورا أو أكبر منه نحت منها ثلثين دلوا أو أربعين ومن الحسين بن سعيد
 عن القسم عن علي عن أبي عبد الله عليه السلام قال والسنور وعشرون أو ثلثون أو أربعون
 والكلب وشبهه قوله عليه السلام وشبهه يريد في قدره ويبدل فيه الشاة و
 الغزال والثعلب والخنزير الاستدلال بهذين الحديثين على مطلوبه ضعف لعدم
 دلالة ما على تعيين الأربعين ولضعف سند الأول وضعف حجة السند الثاني احتج ابن أبي
 بارة الأصمقي بن عمار عن جعفر عن أبيه أن عليا كان يقرن الدجاجة ومثلهما توت في
 البئر نزع منها دلوان وثلاثة فإذا كانت شاة وما شابهها ثلثة أو عشرة وعندى في

في إسماعيل قول وقد ذكرت حاله في كتاب خلاصة الأقوال وفي الطريق أيضا من يحضر
 في الآن حاله مسئلة قال الشيخان وأبو الصلاح وسأله ابن البراج وابن زريق
 في الفارقة إذا تمسح ولم تنفخ ثلاثة دلاء فان تفسخت أو تنفخت فسيعة دلاء وقال
 المرتضى يزوج لها سبعة دلاء وقد روى ثلاثة ولم يقصل وقال علي بن بابويه في
 محمد يزوج دلو واحد فان تفسخت فسيع وأخرج الشيخ مبارك جعفر بن بشير عن
 أبي عبيدة قال سئل أبو عبد الله عن الفارقة يقع في البئر قال إذا خرجت فلا بأس
 وإن تفسخت فسيع دلاء وعن أبي أسامة ولي يوسف يعقوب بن عثيم عن حماد قال إذا
 وقع في البئر الدجاجة والطيور والفارقة فانزع منها سبع دلاء وعن الحسن بن سعيد
 عن القسم عن علي بن حماد قال سألت عن الفارقة يقع في البئر قال سبع دلاء وعن عمرو
 ابن سعيد بن هلال عن الباقر عما يقع في البئر ما بين الفارقة والسنور إلى الشاة فقال
 كل ذلك يقول سبع دلاء وعن سماعة قال سألت أبا عبد الله عن الفارقة تقع في البئر
 أو الطير قال إذا ذكرت قبل زيتين زنت سبع دلاء قال حماد وهذه الأحاديث المطلقة
 في وجوب نزع السبع يحمل على التمسح لما رواه أبو سعيد المكارم عن حماد إذا وقع في
 في البئر تفسخت فانزع منها سبع دلاء واستدل على الثلاثة ما رواه في الصحيح عن معاوية
 عن حماد قال سألت أبا عبد الله عن الفارقة والوزغة تقع في البئر قال يزوج منها ثلث دلاء
 ومثله في الصحيح عن ابن سنان عن حماد وأما حجة السيد المرتضى فالأحاديث الدالة على
 السبعة المطلقة والجواب أن الإطلاق والتقييد إذا تعارض أحل المطلق على التقييد
 وأما ابن بابويه فلا يعرف حجة ما فقد روى أبو خديجة عن حماد في الفارقة أربعين
 الشيخ على الاستحباب وفي الصحيح عن أبي أسامة عن حماد في الفارقة والكلب والسنور
 والدجاجة مع عدم التمسح وعدم التغير خمس دلاء وفي الصحيح عن رواية يزيد بن معاوية
 عن حماد والباقر دلاء مسئلة في بول الرجل أربعون دلاء وإن كان كلبا فصياقدا كل
 الطعام قال الشيخان وأبو الصلاح وابن زهرة وابن البراج يزوج منها سبع دلاء وقال ابن أبي عمير
 ثلاثة دلاء وهو اختيار السيد المرتضى فان كان رضيعا لم يأكل الطعام فله دلاء
 اختاره الشيخان وابن البراج وقال أبو الصلاح وابن زهرة لبول الصبي البقرة
 دلاء فان أكل الطعام فسيع دلاء وقال سائر لبول الصبي سبع دلاء

أما ابن ادريس فانه فصل فقال ان كان بول الرجل فلم يعون سواء كان مؤمنا او
 كافرا او مستضعفا وان كان ذكر اغيره فالتقيد لكل الطعام واستغنى به عن الرضاع
 فسبح دلاء وان كان رضيعا لم يستغن بالطعام عن اللبن والرضاع وحده من كان
 له من العمدون الحولين سواء اكل في الحولين او لا وسواء ظم فيهما او لم يظم قد لو
 واحد وان جاوز الحولين فسبح سواء ظم فيهما او لا واما بول النساء فنزع له اربعون
 دلو او سواء كن كياتر او صغار رضاع او فطام او ختم الشيخ بخبره ما رواه سيف بن عتيق عن
 منصور قال حدثني عدة من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال ينزع منها
 سبع دلاء انبال الصبي او وقعت فيها فارتقا وغوها وما رواه علي بن حمزة عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سألت عن بول الصبي الفطيم يقع في البئر فقال دلو واحد
 قلت بول الرجل قال ينزع منها اربعون دلو او لم يصل اليها حديث يفتد عليه يدل على ما ذهب
 اليه ابن بابويه والسيد المرتضى واما سائر فيمكن ان يخرج له برواية سيف فانه غير دالة
 على التفصيل واصلح ما بلغنا من الروايات في هذا الباب روايتان احدهما رواية محمد بن
 اسمعيل قال كتبت الى رجل سألته ان يسئل بالحسن الرضاء عن البئر يكون في المنزل
 للوضوء فيقطر فيها قطرات من بول او دماء او يسقط فيها شيء من المذرة كالبصرة ونحوها
 ما الذي يطهرها حتى يجبل الموضوع منها للصلوة فوقهم في كتابي بخطه ينزع منها دلاء
 وليس فيها تعين الدلاء ولا تعين البول الثانية ما رواه الشيخ في الحسن عن معاوية بن
 عمار عن حماد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ذلك على التغير وهو حسن واما ابن ادريس فما ادرى من اين جدد الصبوة بالحولين
 والحجارة انما قالوا الصبوة اكل الطعام ينزع له سبع دلاء وان لم ياكل ينزع له دلو واحد ثم خرج
 لقوله في بول النساء بان حمل بولهن على الرجال في التفصيل الى الصغير والكبير قياس
 متر وبعده نفا قال ولما اوجنا وجبا لا يري الا الاخبار المتواترة عن الجماعة وروى بان
 ينزع لبول الانسان اربعون دلو او هو يطلق على الذكر والانثى ثم ترك الاستحجاج على
 مطلوبه وشرع في بيان عمومية لفظ الانسان للذكر والانثى وما ادرى الاخبار
 المتواترة التي ادعاه في ايجاب الادوية لبول الانسان من اين نقلها فان كتب
 عن جماعة من اليعاقبة في ايجاب الادوية لبول الانسان من اين نقلها فان كتب

منه شيء في البئر فمسئلته قال الشيخان يترجح الموت الوزغ في ثلاثة ادوية قال ابن ابراهيم
 ابن خزيمة ابو جعفر بن بابويه قال سألروا ابو الصلاح الحلبي دلوا واحد وابن ادريس
 منع ذلك ولم يوجب شيئا اخرج الشيخ بمارواه معاوية بن عمار في الصحيح عن الصادق
 قال سألتهم عن الفارة والوزغ يقع في البئر قال يترجح منها ثلاث دلاء وكذا
 في رواية ابن سنان الصبيحة عن الصادق عليه السلام وروى يعقوب بن
 عثيم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ابرص وجدناه قد يفسخ في البئر
 قال انما عليك ان تخرج منها سبع دلاء وسئل جابر بن يزيد الجعفي ابا جعفر
 عن ابرص فقال ليس بشيء حرك الماء باليد لو قال تخ معناه اذا لم يكن تقسيمه
 مع التسخين يترجح منها سبع دلاء على ما بيناه في الخبر الاول وهو يعطى
 انه يذهب الى تخرج سبع فيه واخرج ابو الصلاح وسألروا ابن بابويه قال
 سألني يترجح بن عثيم ابا عبد الله عليه السلام فقال بئر ماء في مائها يخرج
 تطعم جارا فقال ليس بشيء ان الوزغ يطرح جلده انما يكتفيك من ذلك
 دلوا واحد واخرج ابن ادريس بسأله لا نفس له سائلة فلا يجبس الماء
 بموته وهو خير جيد ويجوز ان يكون الامر بالترجح من حيث الطب لمحصل الضرر
 في الماء بالسر لا من حيث الحماسة ولا شك ان السلامة من الضرر مطلوب للشيخ
 فلا استبعاد في ايجاب التخرج بهذا القرض وجعل ما ائتمى به الجماعة من التخرج
 اعتمادا على رواية شاذة مخالفة لاصول المذهب فمسئلته قال الشيخ في النهاية
 الميسرة يترجح للمقرب ثلاثة دلاء وتبعه ابن البراج وابو الهيثم ولا يتعرض لها
 ابن حمزة وسألروا عن المفيد وقال علي بن بابويه في رسالته اذا رقت فيها حية
 او عقرب او خنافس او بنات وردان فاستقي من ماء الحية سبع دلاء وانيس له
 من ماء الشبث وهو يدل على نفي وجوب التخرج عن المقرب وهو اختيارنا في قوله
 اخرج الشيخ بمارواه هارون بن حمزة السري عن ابي عبد الله عليه السلام ان قال
 سألوا عن راتق في البئر قال يترجح في البئر فيخرج حيا فقول بشيء من
 سألوا عن راتق في البئر قال يترجح في البئر فيخرج حيا فقول بشيء من
 يترجح من مائة دلاء في البئر فيخرج حيا فقول بشيء من

الحديث قطر يخرج بطن العقرب ينزح لها مع خروجها حية ثلاث دلاء ومع الموت
 اولى ولان مقتضى المنزح في الوزغة وهو لم موجود في العقرب واحتج المأخوذ
 من وجوب المنزح بانه حيوان لا نفس له سائلة فلا يجب بموته شيء كالنابذ والمخافس
 وعاروا عمار الساباطي في حديث طويل عن الصادق عليه السلام وقد سئل
 عن الخنفساء والذباب والجراد والبقلة وما اشبه ذلك في البثر والزيت وشبهه
 قال كل ما ليس له دم فلا بأس به في شيء الصحيح عن ابن سنان عن الصادق عليه
 السلام قال وكل شيء سقط في البثر ليس له دم مثل العقارب والخنفساء واشتبا
 ذلك فلا بأس وهذا الحديث اصح ما رايت في هذا الباب وعليه اعتمد والترح
 للاستحباب في رواية منهال بن عمرو عن الصادق عليه السلام قلت
 له العقرب يخرج من البثر ميتة قال استق عشرة دلاء وحملها على الاستحباب
 من البثر ميتة قال استق عشرة دلاء وهو قول في الصلاح وسئل عن البثر
 وابن ادريس وقال علي بن بابويه ينزح منها سبع دلاء واحتج اكثر من رواية
 عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام فيما يقع في بثر الماء فيموت فيموت اكثر
 الانسان ينزح منه سبعون دلاء واقله العصفور وينزح منه ما لا يحصى
 الحية يجب فيها اكثر من العصفور والا لم يخجل الله بالصفحة وانما يصح في البثر ما لا يحصى
 في قدر والجسم تقر بها وما رواه اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عليا بن ابي طالب
 كان يقول الدجاجة وشاها تموت في البثر ينزح منها ما لا يحصى في قدر والجسم
 ان الحية لا تزيد عن قدر والدجاجة في الجسم احتج علي بن بابويه بالنها في قدر الفار
 او اكبر وقد بينا ان في الفار سبعة دلاء ولا تزيد الحية منها الدجاجة ولا ينقص
 منها الدجاجة في قدر في ذوق الدجاجة قال ان الله عز وجل ان الله عز وجل
 مطلنا سواء كانت جلالا او غيره وهو المتيقن من ذلك في البثر ينزح في قدر
 لانه قال روث وبول ما يكل لحمه لا ينجس به الماء فيقويه الا في قدر الدجاجة
 غاصصة فاذا وقع في البثر نزح منها خمس دلاء والاستحباب في البثر ينزح في قدر
 في البثر ينزح في قدر البثر ينزح في قدر البثر ينزح في قدر البثر ينزح في قدر
 يقول الشيخ ان في هذا الباب والمفيد في الدجاجة الحية وكذا ما رواه

وربما ينزح
 مسكان

البراج وبو الصلاح ولين ادريس والاصل في ذلك ان ذرق التجاج مطلقا هل
 هو نجس ام لا وسيأتي البحث فيه ان شاء الله تعالى وعلى القولين لرصيل اليناخذ
 يتعلق بالنزع لهما ويمكن الاحتجاج بان ماء محكوم نجاسته فلا يطره يدون الترح
 والتقدم بمستفاد من رواية اسمعيل بن زريع الصحيحة عن الرضا عليه السلام وقد
 سأل عن البثر يكون في المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من بول او دم او ينقط
 فيها شيء من العذرة كالبرص او نحوهما الذي يظهر ما حق على الوضوء منها
 للصلاة فوقع عليه السلام في كتابي بخطه ينزع منها دلاء وان احتج به بعيد
 لعدم دلالة على التقدم وانما يستدل به على انه لا يجزى اقل من خمسة من
 حيث انه يجمع كثرة وجع نقل كلام المقيس ولم يخرج عليه لعدم مظهره في حديث في هذا
 الباب مسئلة النجاسة التي لم يرد فيها نص ان الماء تروى الشيخ فيما
 يجب لها فقال في اللبسوط الاحتياط يقتضي نزع جميع الماء قال وان قلنا يجوز
 اربعين دلو او انها التوبة عليه السلام ينزع منها اربعون دلو وان صارت بحجرة كان
 سائغا غير ان الاحوط الاول وقال ايضا في ان يقول في البثر كافرا وباشتر الماء
 بحسه نجس الماء ووجب نزع جميع الماء لانه لا دليل على مقدرة الاحتياط
 يقتضي ما قلناه وقال ان ادريس يجب نزع الجميع وكان قال ابن زهرة العلوي
 وقال ابن حزم ينزع منها اربعون دلو يخرج الشيخ بالاحتياط اذ مع نزع الجميع
 يحصل القطع بجواز الاستعمال ومع نزع البعض لا يحصل اليقين بالنجاسة
 فيكون نجاسته لا يطره الا بالاثبات والاصل الذي اوردناه الشيخ فلم يصل اليه
 الذي بلغنا في هذا الباب حديث واحد ذكرناه في كتاب مدارك الاحكام
 وهو ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن ابي عمير عن كردويه قال سألت
 ابا الحسن عن بثر يد عليها ماء المطر فيه البول والعذرة وابلوا الدواب
 واولعها وخر الدواب قال ينزع منها ثمانون دلو وان كانت بحجرة وهو
 يدل على وجوب الثلاثين اما الاربعون كما ادعاه الشيخ فلا ومع ذلك فذكر
 لا ارف ما له فان كان ثقة فالحديث صحيح مسئلة قال الشيخ اذ روى
 ان ماء خا لثمة شيء من النجاسة غسل ماء المطر واليا لثمة وغفر ذلك

فصل في النجاسة

هذا الحديث في كتاب النجاسة

ذلك يخرج منها أربعون دلوا وقال ابن ادریس تغیر الجحاسة فان ورد في الشرع
 لها مقدار وجب نزع ذلك المقدر والاوجب نزع الجميع آخى الشيخ بالخبر الذي
 نقله اولا وقد بينا انه لم يصل اليها وانما الذي وصل اليها حديث كرويه
 وابن ادریس بنى ما قاله على اصله من ان المقدر يخرج منه ما قدره الشارع وغيره
 يخرج منه الجميع مسئلة قال الشيخ في البسوط اذا وقع الكلب في البئر وخرج
 حيا يخرج منها سبع دلاء وفي النهاية وقد روي انه اذا وقع فيها كلب وخرج حيا
 يخرج منها سبع دلاء وقال ابن البراء اذا وقع الكلب وخرج حيا يخرج منها سبع دلاء
 على ما وردت به الرواية وجرم ابن حمزة بوجوب السبع واوجب ابن ادریس نزع
 الربيعين آخى الشيخ بالحديث وهو ما رواه ابو مريم قال حدثنا جعفر قال كان
 ابو جعفر يقول اذا مات الكلب في البئر تحت قال جعفر اذا وقع فيها ثم اخرج
 منها حيا يخرج منها سبع دلاء لا يقال هذا الخبر متروك اذ يقتضي نزع الجميع
 لموته وانتم لا تقولون به فان كان صحيحا وجب العمل به في الحكمين وان كان غير
 موثق بنقله وجب ترك الحكمين فالعمل باحد هما دون الآخر تحكما لا نائفا
 فعل بالحكمين لكن تقيدا احدهما بالاعتبار فانه صالح الدلالة عليه وقد دل
 اندليل على ارادته اذا احاديث الدالة على نزع ما روي الجميع فلولو يقتضي
 بالتقدير لزوم ابطال تلك الاحاديث بالكلية وهو باطل آخى ابن ادریس بانها لم
 يرد فيه شيء من ائمة ائمة غير الواحد ليس للجنة وانما اوجب الا بعين دون
 الجميع لانه لم يرد به اربعون فلو يزيد نجاسته جبا على نجاسته ميتا بل
 بالكلية فان الموت يذهب بالنجس ماله نفس سائلة نجاسة فكيف النجس
 رانا الميتة الموت زيادة على النجس بترقيته حيا او بل بعد الزيادة في النجس
 المتع من ربه النص وقد ذكرنا حديث ابي مودود ونفع عدم اولوية الحي فانفسه
 اشهر من ربه متع كاسم ولهذا وجب في الفارق مع تفسخها وتقطع اجزائها و
 انصالها بالكلية نزع سبع دلاء واوجب نزع الجميع في البقرة منها العدم
 وورد النص هنا وثبوته ههنا ومع ان الاولوية هنا ثابتة ولو يمتد بها هو قلم
 بوجوب نزع الجميع مسئلة اذا باشر الحنث البئر يسميها وان لم يمتد فيها قال المفيد

يفسد الماء وله بطر ووجب تطهيرها بترنج سبع دلاء وقال ابن ادريس بترنج
الارتقاس الجنب الخالي بدنه من نجاسة عينية الحكوم بطهارته قبل جأته سبع
دلاء وجد ارتقاسه ان يغطي ماء البثر رأسه فاما ان نزل فيها ولم يغطي رأسه
ماؤها فلا ينجس ماؤها وادعى على ذلك الاجماع وانما حصل له هذا الخيال
لعبارة الشيخ ان ارتقاس الجنب يوجب ترنج سبع دلاء والارتقاس انما يتحقق بما
ذكره وكذا في لفظ ابن البراج وسأله رواين حمزة وأخيه المفيد بماء الحامى في
الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال فان وقع فيها جنب فان ترنج منها سبع
دلاء والوقوف لا يستلزم الارتقاس بل المباشرة فيجب السبع معه **واعلم ان**
الاحاديث التي وصلت اليها في هذا الباب وردت بالفاظ ثلاثة أحدها الوقوف
على ما تضمنه هذا الحديث والثاني الدخول على ما رواه ابو بصير قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الجنب يدخل البثر فيغتسل فيها قال يترنج منها سبع دلاء وما رواه
محمد بن مسلم في الصحيح عن احدهما عليهما السلام قال اذا دخل الجنب البثر ترنج
منها سبع دلاء الثالث المزل ورأه عبد الله بن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله
قال يسقط في البثر دابة صغيرة او نزل فيها جنب ترنج منها سبع دلاء وشئ من
هذه الفاظ الثلاثة لا تدل على تخصيص الترنج بالارتقاس كما ادعاه بقى هنا
بحث وهو ان يقال اذا كان البدن خاليا من نجاسة عينية فاي سبب اوجب
ترنج السبع وباتى اعتبار يفسد ماء البثر **والجواب** ان يقال اختلف طوائف في
الماء المستعمل في الطهارة الكبرى هل يرتفع عنه حكم الطهورية لغيره او لا
بعض على انما افق بالاول وبعضهم افق بالثاني وسياتي البحث فيه انشاء
الله تعالى فالمقتضى للترنج هو كونه مستعملا في الطهارة الكبرى وهذا انما
ترشحه عنده الشيخين وامانحن فلا والله ان ابن ادريس ذهب الى ما اخترنا
من بقاء حكم الطهورية في المستعمل واوجب الترنج هنا فالاقوى عندي
بناء على قول الشيخ بكون الماء طاهرا وان ارتفع عنه حكم الطهورية فايجاب
الترنج ليس لنوعه النجاسة عنه بل لفادته حكم الاول فلو افادناه ماء اخر او
سبحان المخرجين الثاني لعدم نجاسة الاول ولا يبطل الصلوة ووقع على الترتيب

الثوب واللبان مستعملان في الغسل هذا أقامنا يكون مستعملان لوقاية الثوب من القلابة
 ووقاية الثوب من الغسل من غيرية فالوجه بقاء الماء على طهوريته وعدم ارتفاع
 حدث الجنابة أما الوضوء والرتس فإنه يتغير وضف الطهورية عنه وهل
 يطهر الجنب أم لا قال الشيخ لا يطهر وفيه نظر لأن مقتضى استلحاق الطهورية
 عن الماء تحمله للجحاسة التحكية عن الجنب وهو أنما يحصل بارتفاع حدث الجنابة
الفصل الرابع في حكم المضاف والساو المستعمل والغسل مسئلة مختلفة
 علماء في المضاف هل يزال به الجحاسة مع اتفاقهم إلا من شذ على أنه لا يرفع حدثا
 فمنع منه الشيخان وسائر ابن البراج وأبو الصلاح وابن الجنييد وابن أدریس و
 هو المشهور من قول علماء قال السيد المرتضى يجوز إزالة الجحاسة وابن أبي عمير
 قال عبارة موهمة وهي إنما سقط في الماء مما ليس بغيب ولا محرم فغير لونه وأطعمه
 أو رطبه حتى ضيف إليه مثل ماء الورد وماء الزعفران وماء الخلق وماء الحصى
 وماء العصفور فلا يجوز استعماله عند وجود غيره وجاز في حال الضرورة عند عدم
 غيره فإن أراد عند سلب الإطلاق فهو كما قال السيد المرتضى والأفهم كما قال
 الجماعة الحق عندي ما ذهب إليه الأكثر لنا وجوب الأول قوله تعالى ويترى عليكم
 من السماء ماء ليطهركم به ووجه الاستدلال أنه تعالى خصص التطهير بالماء
 فلا تقع بغيره أما المقدمة الأولى فلا نه تعالى ذكرها في معرض الامتنان فلو حصلت
 الطهارة بغيره لكان الامتنان بالاعم من أحد قسمي المطهر أولى ولم يكن للتخصيص
 فائدة وأما الثانية فظاهرية الثاني ما رواه الكوفي عن الصادق عليه السلام
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله الماء يطهر ولا يطهر وجه الاستدلال أنه
 أنه خصص الماء بكونه مطهرا بالذكر فلو لم يكن مختصا بالحكم لم يكن للتخصيص بالذكر
 فائدة ولقائل أن يقول أنه استدلال بمفهوم اللقب مع أن الاستدلال بالمفهوم
 ضعيف فكيف بمفهوم اللقب سلمنا أن الماء مختص بالحكمين لا بأحد هما فلا يبقى
 فيه دلالة وأما الثالثة أن الأمر ورد بإزالة الجحاسة بالماء وروى الحلبي عن
 الصادق عليه السلام في الحسن عن جوب الصبي قال يصب عليه الماء فتأخر أكل
 فلا يجب له غسله عن إجماع أصحاب الغوى عن الصادق عليه السلام سألت أبا بول

يُصَيِّبُ الْجَسَدَ قَالَ فَصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ مَرَّتَيْنِ وَلَوْ كَانَ غَيْرَ الْمَاءِ مَطْهُرًا لَمَّا أَوْجِبَ
الْغَسْلُ بِالْمَاءِ عَيْنًا وَالْمَاءُ إِنَّمَا يُطْلَقُ عَلَى الْمَطْلُوقِ **وَرَوَى** الْحَلَبِيُّ فِي الْحَسَنِ عَنِ
الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلًا جَنَّبَ فِي ثَوْبِهِ وَلَيْسَ مَعَهُ ثَوْبٌ غَيْرُهُ قَالَ يَصِلُ فِيهِ
وَإِذَا وَجِدَ الْمَاءَ غَسَلَهُ وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ طَرِيقٌ آخَرُ إِلَى الطَّهَارَةِ فَبِالْغَسْلِ بِالْمَاءِ
لَمْ يَجُزِ الصَّلَاةُ فِيهِ إِلَى حِينٍ وَجِدَ أَنَّ الْمَاءَ بَلْ كَانَ يَجِبُ تَحْصِيلُ الْغَسْلِ بِغَيْرِ الْمَاءِ
الرَّابِعَةُ أَنَّهَا طَهَارَةٌ تَرَادُّ لَاجِلِ الصَّلَاةِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْمَاءِ كَطَهَارَةِ الْحَدِّثِ بَلْ
اشْتَرَاطُ الْمَاءِ هُنَا أَوَّلِي لَأَنَّ اشْتَرَاطَهُ فِي الْجَنَاسَةِ الْحَكْمِيَّةِ يَسْطَى أَوْ لَوْ يَنْتَهِرُ طَرَاهُ
فِي الْجَنَاسَةِ الْحَقِيقِيَّةِ لَا يُقَالُ هَذَا قِيَاسٌ فَلَا يَكُونُ حُجَّةً لَأَنَّا نَقُولُ مَنَعَ كَوْنُهُ قِيَاسًا
وَأَنَّمَا هُوَ اسْتِدْلَالٌ بِالِاقْتِضَاءِ فَإِنَّ التَّنْصِيصَ عَلَى الْإِضْعَافِ يَقْتَضِي أَوْ لَوْ يَنْتَهِرُ
الْحَكْمُ فِي الْآخَرِ كَمَا فِي دَلَالَةِ تَحْرِيمِ التَّاقِيفِ عَلَى تَحْرِيمِ الضَّرْبِ أَحْتَجَّ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى ع
بِالْإِجْمَاعِ وَيَقُولُهُ تَعَالَى وَثِيَابُكَ فَطَهِّرْ أَمْرٌ يَطْهِّرُ الثَّوْبَ وَلَمْ يَفْصَلْ بَيْنَ الْمَاءِ وَغَيْرِهِ
وَيَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مَنْ لَوَّمَهُ نَجَسٌ يَدَّاهُ أَوْ كَانَ نَجَسٌ يَغْسِلُهُ فَاغْمُزْ بِمَا يَتَقَلَّبُ
اسْمُ الْغَسْلِ وَيَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا يَغْسِلُ الثَّوْبَ مِنَ الْمَنِيِّ وَالْدَمِ وَهُوَ يَامُ فِيهَا
يُسَمَّى غَسْلًا وَيَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَاغْسِلْهُ وَهُوَ عَامٌّ لَا يُعْزِزُ عَلَى نَفْسِهِ
فِي الْأَوَّلِ بِالْمَنَعِ مِنْ تَنَاوُلِ الطَّهَارَةِ لِلْغَسْلِ بِغَيْرِ الْمَاءِ وَفِي الثَّانِيَةِ بَانَ إِطْلَاقُ
الْأَمْرِ بِالْغَسْلِ بِصَرْفِهِ إِلَى مَا يَغْسِلُهُ بِهِ فِي الْعَادَةِ وَلَمْ يَقْضِ الْعَادَةُ بِالْغَسْلِ
بِغَيْرِ الْمَاءِ **وَلِجَابِ** عَنِ الْأَوَّلِ بَانَ تَطْهِيرُ الثَّوْبِ لَيْسَ بِأَثَرٍ مِنْ إِزَالَةِ النَجَسِ
عَنْهُ وَقَدْ ذَلَّتْ بِغَسْلِهِ بِغَيْرِ الْمَاءِ مَشَاهِدَةٌ لِأَنَّ الشَّرْبَ لَا يُلْحِقُهُ عِبَادَةُ
عَنِ الثَّانِي بِالْمَنَعِ مِنْ اخْتِصَاصِ الْغَسْلِ بِمَا يُسَمَّى الْغَسْلُ بِهِ فَاسْلُكُوا عَادَةَ
إِذَا لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ الْمَنَعُ مِنْ غَسْلِ الثَّوْبِ بِمَاءِ الْكِبْرِيتِ أَوْ النِّفْطَارِ غَيْرِهَا
مِمَّا لَوْ تَجَزَّاهُ الْعَادَةُ بِالْغَسْلِ بِهِ وَلِمَا جَازَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْتَادًا إِجْمَاعًا لَمْ نَعُدْ
الِاسْتِثْنَاءَ بِالْعَادَةِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْغَسْلِ مَا يَتَنَاوَلُهُ أَسْمُهُ حَقِيقَةً مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ
الْعَادَةِ **وَالْجَوَابُ** عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ مَا يَتَنَاوَلُهُ فِي التَّحْسِينِ لَا يَلِيْدُهُ
عِلْمُهُ بِصِيَّةٍ وَلَا حُلُّهُ عَنْ رِفَاقِ الْغَادِرِ وَالْأَحْمَرِيِّ دَانِ فِي ثِيَابِ سُلْمَانَ
الْمُرَادُ بِالدَّلَالَةِ الْمُتَعَارِفَةِ شَرْعًا لَكِنْ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى أَنَّ الطَّهَارَةَ بَأَيِّ شَيْءٍ تَحْصُلُ

تحصل بل لاكتفاء على ما قلنا من ان الطهارة انما تحصل بالماء او بالابحان مع
الغسل بالماء يحصل الامتثال قطعاً وليس كذلك لو غسلت بغيره وقوله
النجاسة قد زالت حسا قلنا لا يلزم من زوالها في المحس زوالها شرعاً فان
الثوب لو يمس بلله بالماء نجس اذ البول لم يظهر وان زالت النجاسة فعنه انه
اجاب رحمه الله حين سئل عن معنى نجس العين ونجس المحرم فان الاعيان
ليست نجسة لانها عبارة عن جواهر مركبة وهي متماثلة فلو نجس بعضها
لنجس سائرهما فانتهى الفرق بين المختل وبين غيره وقد علم خلافه وانما التجسس
حكم شرعي ولا يقال نجس العين الا على وجه المجاز دون الحقيقة فاذا كانت النجاسة
حكم شرعي لم يزل عن المحل الا بحكم شرعي فحكمه رحمه الله بزوالها عن المحل لزوالها
حساً ثم وعن الثاني ان الامر بالغسل انما هو بما يطلق عليه حقيقة اذ اطلاق اللفظ
انما ينصرف الى حقيقته دون مجازة ولا ريب ان الغسل بالماء حقيقة فكذلك الغسل
مصرفاً اليه واما الاجماع فلو قيل انه على خلاف دعواه امكن ان اراد به اجماع اكثر
الفقهاء اذ لم يوافقهم على ما ذهب اليه من وصل البياخلافه **مسئلة** ذهب
علمائنا اجمع الا الشيخ محمد بن بابويه الى انه لا يجوز رفع الحدث بالمضاف وقال
ابن بابويه يجوز الغسل من الجنابة والوضوء والاستبالة بماء الورد والصبغ الا ان
لنا قوله تعالى ويترك عليكم من السماء ماء ليطهركم وقد تقدم وجه الاستدلال
به وايضا قوله تعالى فليتركوا ماء فتيتموا او جبالاً فيصعدون فعدان الماء وما
رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه الدين ايتوضأ
منه للصلاة قال لانما هو الماء والصعيد والفظه انما للحصر بالنقل عن اهل اللغة
ولان لفظه ان يفيد الثبوت ولما يفيد النفي فع التركيب لا يخرج كل منهما عن حقيقة
والا لزم خروج اللفظ عن افادته لمعناه باعتبار التركيب وهو خلاف الاصل فاذا
ثبت بقاء المعنى فاما ان يقتضى اثبات الحكم ونفيه عن المذكور واثبات الحكم لغير
المذكور ونفيه عن المذكور وبالعكس والكل باطل الا الاخير ولا معنى للحصر الا
ذلك ولان النع من الدخول في الصلوة حكم شرعي فيقف زواله على الشرع **آج**
ابن بابويه ما رواه يونس عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له الرجل يغتسل

بماء الورد ويقتل به للصلاة قال لا بأس بذلك ولا نهيها طهارة من نجاسة
حكيمه فجاز استعمال ما يشابه الماء فيها لضعفها **والجواب** عن الأول بالظاهر
في السند فان في طريقة سهيل بن زياد والشيخ وان وثقه في بعض المواضع الا
انه طعن عليه في عدة مواضع وكذا الجاشي وابن القضاير وقد ذكرنا حاله
في كتاب الرجال ومع ذلك فان هذا الحديث برويه محمد بن عيسى عن يونس
قد ذكر ابن بابويه عن ابن الوليد انه لا يعتمد على حديث محمد بن عيسى عن يونس
فكيف يصح منه الاستدلال بهذا الحديث قال الشيخ هذا خبر شاذ شديد
الشد وقد انكره في الكتب والاصول قائما اصله ابو يونس عن ابي الحسن
ولم يروه غيره وقد اجتمعت العصابة على ترك العمل بظاهره وما يكون هذا
حكمة لا يعمل به ثم قال بعد ذلك الحديث على حمل الموضوع على القسارين
وان قون بالصلاة اذا المراد انه يطيب للصلاة فانه افضل من قصد التلذذ
حسب دون وجه الله تعالى واوليه ايضا ان ماء الورد اذ ارده الماء الذي
وقع فيه الورد وان لم يكن مقتصر منه كما يقال ماء المصنع للجوارقة وعن الثالث
بالمنع من كونها طهارة من نجاسة حكيمه او عذيق قبل هو تعبد شرعي فيقف
على ما ورد فيه الاذن لا يقال قد روى عبد الله بن المغيرة في الصحيح عن بعض
الصادقين قال اذا كان الرجل لا يقدر على الماء وهو يقدر على
اللبان فلا يتوضى باللبان انما هو الماء والصعيد فان لم يقدر على الماء وكان
نبينا قال سمعت حميد بن كوفي حدثنا النعمان بن قيس بن نعيم ولا يقدر على
الماء لا نأخذ قول هذا الخبر لم يسنده عبد الله بن المنذر الى امام وقوله بعض
الصادقين لا ينصرف قطعا الى الامام بل ولا ظاهرا ولا ان الاجماع وقع على المنع
من العمل به ولو سلم فهو محمول على ما لم يطيب بقرات طرحه فيه حتى يمدب وكل
يجرجه عن اطلاق اسم الماء لان النبيذ لغة هو ما نبذ فيه الشيء ويؤيد ما
رواه الكلبي النسابة انه سئل ابا عبد الله عن النبيذ فقال حلال فقال انما
نبيذ منظر فيه العكر وما سوى ذلك فقال شبهه تلك الخمر ثم قال
فمنعت فداك الذي نبيذ فحق فقال ان اهل المدينة يسمون الماء بالنبذ

بأن كل ما لا يؤكل لحمه لا يتوضأ منه ولا يشرب بل جاز انقسامه على قسمين أحدهما
 يجوز الوضوء به والشرب منه والآخر لا يجوز فالانقسام حكومياً لا
 لقسمين ومن نقول بموجبه فإن ما لا يؤكل لحمه من الكلب والخنزير ولا يجوز
 لوضوء بسورها وشربه والباقي يجوز لا يقال لو ساوى أحد قسمي المسكوت
 عنه المنطوق في الحكم لانتفت دلالة المفهوم ونحن إنما استدلنا بالحديث
 على تقديرها لأننا نقول لا نسلم انتفاء الدلالة لحصول التناهي بين المنطوق
 والكلي المسكوت عنه فهذا خلاصة ما اقدناه في كتاب استقصاء الاعتبار
 في تحقيق معاني الاخبار مسئلة قال الشيخ ابو جعفر بن بابويه لا يجوز الوضوء
 بسور اليهودي والنصراني وولد الزنا والمشرع وجعل ولد الزنا كالكافر و
 هو منقول عن السيد المرتضى وابن ادریس وباقي علماء حاكموا باسلامه و
 هو الحق عندی وسيأتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى مسئلة منع في
 المبسوط من سور الجلال وفي النهاية من سور اكل الجيف والحق عندی انهما
 مكرهان السور لثانها طاهر الجسد فمما طاهر السور ومما رواه الشيخ
 في الصحيح عن ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام
 يقول لا تدع فضل السنور في ان يتوضأ منه انما هي سبع وهو عام في الجلال
 وغيره والحديث الصحيح الذي قدمناه عن ابي العباس ومما رواه ابو بصير عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال فضل الحمامة والدرجاجة لا بأس به والطير وهو
 عام في كل طير وعن عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام وسأله عما
 يشرب منه بازاء وصرق وعتاب فقال كل شئ من الطير يتوضأ بما يشرب منه الا
 ان ترى في منقاره دماً فان رايت في منقاره دماً فلا يتوضأ منه ولا يشرب ولشيخ
 الاحتج بما تقدم وجوابه ما سلف مسئلة اطلق الشيخ في المبسوط والمترضي في
 المصباح كراهية سور الجاحض وقيد في النهاية الكراهية بالجاحض المهمة وكذا
 سائر وهو كالترب لثانها مع انتفاء التهمة طاهرة الجسد فلا يكون سورها مكرها
 كغيرها والعارض وهو الحيض لا يصلح للانقية كراهية ولا تقرباً لانقضاء التهمة وتوابعها
 ما رواه علي بن يقطين عن ابي الحسن في الرجل يتوضأ بفضة لما انفذ فقال ذلك

كانت ماء مؤنة فادامس وبارواه عيص بن القاسم قال سالت ابا عبد الله ع عن
 الحائض قال يتوضى منه ويتوضى من مؤثر الجنب اذا كانت ماء مؤنة وتغسل
 يدها قبل ان تدخلها الاثاء واجتج الشيخ على الاطلاق ببارواه عنتيه بموصف
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سور الحائض يشرب منه ولا يتوضى وبما
 رواه الحسين بن ابي العلا عن ابي عبد الله ع في الحائض يشرب من سوءها
 ولا يتوضى منه وبارواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت
 هل يتوضى من فضل السور الحائض قال لا والجواب ان المطلق والمقيد
 اذا ثبت حكمه في احمل المطلق على المقيد خصوصاً مع قيام الدليل على نفى المحذور
 الفرع المناظر للمقيد والشيخ مع هذا حمل الاحاديث الدالة على المنع على انها اذا
 كانت متهمة لم يحزr الموضوع بسورها تارة وعلى ارادة الاستحباب اخرى واجتج
 على الثاني ببارواه ابو هلال قال قال ابو عبد الله ع الطامت اشرب من فضل
 شربها ولا احب ان يتوضى منه مسئلة ان الماء المستعمل في الطهارة الكبرى
 كغسل الجنابة والاستحاضة والحيض والغفاس مع خلو البدن عن الفحاسة
 طاهر اجماعاً وهل هو مطهر ام لا منع الشيخ والمفيد وابنا بابويه من ذلك و
 قال السيد المرتضى وابن ادريس انه مطهر وهو الحق عندى لنا وجوه
 الاول انه ماء طاهر يصح التطهير به لقولهم الماء يطهر ولا يطهر على الطهارة
 والحقيقة باينة هناك قوله تعالى فلم تجد واما قتيماً واسبح و التيمم عدم
 الماء فيبقى الجواز مع وجوده وهو ثابت هنا مع الطهارة معلقة بالمطلق و
 الحقيقة هنا ثابتة واصادفها الى الاستعمال اضافة خارجية فلا يوثق بالحقيقة
 في الاحاديث وروى عن عبد الله بن مسكان في الصحيح قال حدثني صاحب
 لي ثقة انه سئل ابا عبد الله ع عن الرجل ينتهي الى الماء القليل في الطهارة
 ان يغتسل وليس معه اداء والماء في هذه فان هو اغتسل رجح غسله في الماء
 كيف يصنع قال يتضح بكف بين يديه وكما خلفه وكما عن يمينه وكما عن شماله
 ثم يغتسل وعن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن ع قال سألت عن الرجل
 يغيب الماء في الساقية او مستنقع اغتسل منه للجنابة او يتوضى منه لاسمائه

الشيخ
 الثاني

الرابع

إذا كان لا يجد غيره والماء لا يبلغ صاعاً للنجاسة ولا مداً للوضوء وهو متفرق
فكيف يصنع وهو يتقوى أن يكون السباع قد شرب منه فقال إذا كانت يده
تطيفة فليأخذ منها الماء بيد واحدة فينضه خلفه وكفاً عن يمينه وكفاً
عن شماله وكفاً أمامه فإن خشى ألا يكفيه غسل راسه ثلاث مرات ثم مسح
جلده بيده فإن ذلك يجزيه وإن كان الوضوء غسل وجهه ومسح بيده وعلى
ذراعيه وراسه ورجليه وإن كان الماء متفرقاً فقد ران بجمعة ولا اقتسل
من هذه أو هذا إن كان يده نظيفة في مكان واحد وهو قليل لا يكفي لغسل
فلا عليك أن يغتسل ويرجع الماء فيه فإن ذلك يجزيه وفي الصحيح عن صفوان
بن مهران الجهمي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض التي بين مكة
والمنية بردها السباع وبلغ فيها الكلاب ويشرب منها الخمر ويقتل منها الجنب
وتتوضى منها فقال وكما قدر الماء قلت إلى نصف الساق وإلى الركبة قال فوضي
منه قال الشيخ هذان الخبران محمولان على بلوغ الكربة وفي الصحيح عن محمد بن
إسماعيل بن بزيع قال كتبت إلى من يسئله عن القدير يجتمع فيه ماء السماء ويستف
منه ثم يمر ويستفي فيه الإنسان من بول ويقتل منه الجنب ما حدة الذي
لا يجوز فكيف لا يتوضى من مثل هذا الأمر ضرورة إليه الاستدلال أن تقول لو
كان هذا الماء غير مطهر لما جاز الوضوء منه من وضوءة وغيره وأوحى جواز
التوضي منه عند الضرورة لا حكمنا بكونه طاهر لا يقال لو كان مطهر لما حصل
التبرع من استعماله مسألة الاختيار لا نقول الملازمة لأن النهي للتنزيه باعتبار
القدر الذي تنفس النفس منه لا باعتبار زوال الطهارة فضلاً لو لم يجر إزالة الحدث
به لم يجر إزالة النجاسة به والثاني باطل أما أولاً فإنه سلم جواز إزالة النجاسة به
فإنما نأني فلا نة ماء طاهر في إزالة النجاسة بغير الماء الغسل بالماء السيلون وأما بيان
الشرطية فلأن النجاسة العينية نجاسة حقيقية والحدث نجاسة ممكنة وزوال
أقوى النجاستين يجب أن يكون دافعاً لأحدهما وأن نقول زوال الطهارة
عن هذا الماء صحيح بثبوته في الماء المتغير مما لا يجتمعان والثاني ثابت
الإجماع فيبقى الأول والأدلى

للخاص

يسمى رويان ظهوره من الماء ولا يقتضى رويان الماء ان يكون بلزوم من الاجتماع اما
على التقدير الاول فلاقتضائه رويان الطهورية من المستعمل في الصغرى واما
على تقدير الثاني فلعدم صلاحية عليه لازالة الطهورية عن محل النزاع ولا
مقتضى الازالة سواء فيكون الازالة تنفية عما لا بالاصالة طهورية الماء السالمه
من معارضة الغلبة ولا يمكن معارضة هذا الدليل بمثله فلا يقال طهورية
هذا الماء مع طهورية المستعمل في الصغرى مما لا يمتنع والثاني ثابت بالاجماع
فينتفى الاول لعدم إمكان ادعاء طهورية صورة النزاع على تقدير اقتصائه رفع
الحديث لازالة وعدم إمكان ادعاء عدم طهورية هذا الماء على تقدير عدم اقتصائه
أحق الشيخ بان الانسان مكلف بالطهارة بالمتيقن طهارته المقطوع على استحالة
الصلاة باستعماله والمستعمل في غسل الجنابة ليس كذلك لانه مشكوك فيه لا
يخرج من العهد باستعماله ولا معنى لعدم الاجزاء لذلك ويماروا عبد الله بن سنان
عن ابي عبد الله قال لا بأس ان يتوضى بالماء المستعمل فقال الماء الذي يتسلى به
الثوب او يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يتوضى منه واشباهه **والجواب**
عن الاول بالمنع من الشك من طهورية الماء فان الماء المشار اليه يذنب على الظن
ظهوريته لما قلناه من الاحاديث فيقع القطع بالتكليف بالطهارة به وعن الثاني
بالمنع من صحة السند فان في طريقة الحسن بن علي فان كان ابن فضال فقيه قول
وفي طريقها ايضا احمد بن هلال وهو من الغلاة وزمه مولانا ابو محمد العسكري وقد
ذكرنا حاله في كتابي الرجال **مسئلة** المستعمل في ازالة الجاسة ان تغير بالجاسة
نجس اجماعا وان لم يتغير فلا قوى عندك فيه النجيس سواء كان في الغسله الاولى او
الثانية وسواء بقي على المغسول اثر الجاسة اكلا به وبية قال الشيخ في المبسوط قال فيه
ان من الناس من قال لا نجس اذا لم يقلب على احد واصافه وهو قوي والآول احوط
وحزم في فت بجاسته وطهارة الثانية وقال فيه اذا اصاب الثوب او الجسد مما
يغسل به اذ لم يولد على غسل سواء كان من الاولى او الثانية وهو قوله في المبسوط
في اب الاول وقال المبسوط تطهير الثياب لا يجب غسل الثوب مما يصيبه من اب
الذي يغسل به اذ انما للولوغ سواء كان من الغسله الاولى او الثانية وان قلنا انه يغسل

من المسئلة الاولى كان احوط واما الوضوء فلا يجوز ثم قال فيه واذا تراءى تحت لثو
 النفس احاطة وصبت عليه الماء وجري الماء من الانجاسة لا يجوز استعماله لانه نجس
 وقال السيد المرتضى في المسائل الناصية حكاية عن الناصر لا فرق بين ورود الماء
 على النجاسة وبين ورود النجاسة عليه قال السيد المرتضى وهذه المسئلة لا عرف
 فيها نصا لاحكامنا ولا قول صريحا للشافعي يفرق بين ورود الماء على النجاسة وبين
 ورودها عليه فيعتبر الثنتين في ورود النجاسة على الماء ولا يعتبر ذلك في ورود
 الماء على النجاسة وخالفه سائر الفقهاء في هذه المسئلة قال ويقوى في نفسه
 عاجلا الى ان يقع التامل لذلك بحجة ما ذهب اليه الشافعي واختاره ابن ادرين
 لثا انه ماء قليل لا نجاسة فنجس وما رآه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
 قال الماء الذي يغسل به الثوب لا يغسل به في الجنابة لا يجوز ان يتوضى منه و
 اشباهه احتجاج السيد المرتضى بانا لو حكى نجاسة الماء القليل الوارد على النجاسة
 لادى ذلك الى ان لا يظهر من النجاسة الا بباراد من الماء عليه والثاني باطل
 للشبهة المنتفية بالاصل فالمقدور مثله وبيان الشبهة ان الملاقاة للثوب ماء قليل ولو
 نجس حال الملاقاة لم يظهر الثوب لان النجس لا يظهر غيره والجواب المنع من
 الملازمة فلا يوجب كونه طهيرا للثوب والنجاسة في الماء بعد انفصاله عن المحل مسئلة
 قال الشيخ اذا غلط المطلق بالضاف كماء الورد المنقطع الرائحة حكمه لا اكثر فانما
 ينبغي القول بجواز استعماله لان الاصل الاباحة وان قلنا يستعمل ذلك ويتيمم كان
 احوط قال ابن البراج والا قوى عندي انه لا يجوز استعماله في رفع الحدث ولا الزلة
 النجاسة ويجوز في غير ذلك ثم نقل مباحثه جرت بينه وبين الشيخ وخلاصتها ما
 تسميها الشيخ بالاصل الدال على الاباحة وتمسك هو بالاحتياط والحق عندي
 خلاف القولين معا وان جواز التطهير به تابع لاطلاق الاسم فان كانت الممازجة
 اخبرته عن الاطلاق لم يجز الطهارة به والا جاز ولا اعتبر في ذلك المساواة والتفاضل
 فلو كان ماء الورد اكثر وبقي اطلاق اسم الماء اجزأت الطهارة به لانه امثل للماء
 به وهو الطهارة بالماء المطلق وطريق معرفة ذلك ان تقدر ماء الورد باقيا على
 اوصافه ثم تغير ممازجته حينئذ فيحمل عليه منقطع الرائحة مسئلة لو كان

كل معية من طلاق من الماء المطلق وبقية في طهارته على ثلاث طهارات مثلا ومعه
 ورد اذا مرجه بالمطلق لم يسلبه الاطلاق قال الشيخ ينبغي ان يجوز استعماله وليس
 وجبا بل يكون فرضه التيمم لانه ليس معه من الماء ما يكفي لطهارته وهذا القول
 عندى ضعيف لاستلزامه التنافي بين الحكمين فان جواز الاستعمال يستلزم
 وجوب المنزع لان الاستعمال انما يجوز بالمطلق فان كان هذا الاسم صادقا عليه بعد
 المنزع وجب لان الطهارة بالمطلق واجبة مع المكنة ولا تتم الا بالمنزع وما لا يتم الواجب
 الا به فهو واجب وان كان لا يطلق عليه لم يجز استعماله في الطهارة ويكون مخالفا
 للفرض فظهر التنافي بين الحكمين فالقول عندى وجوب المنزع ان بقى
 الاطلاق والمنع من الاستعمال اذ الوبقى مسئلة قال الشيخ المضاف اذا
 وقعت فيه نجاسة نجس قليلا كان او كثيرا على ما قد مناه ولا يطهر الا بالاحتياط
 بما زاد على الكثر من المطلق فربما كان سلبه اطلاق اسم الماء لم يجز استعماله بحال
 وان لم يسلبه اطلاق اسم الماء وفي احد اوصافه اما لونه او طعمه او رائحته لم يجز
 استعماله ايضا والحق عندى خلاف ما قاله الشيخ في موضعين احدهما ان لا يشترط
 امتزاجه بما زاد على الكثر بل لو مزج بالكثير بقى الاطلاق كما استعمل الله التائبان تغير احد اوصاف
 المطلق مع بقاء الاسم باحد اوصاف المضاف لا يخرج المطلق من الطهورية لان
 المضاف انما ينجس بالمجاورة لا بالاصالة فهو في اصله طاهر وتغير المطلق في اوصافه
 باوصاف المضاف ليس تغيرا بالنجاسة وان تغير بالنجس واحد مما غير الاخر للمقتضى
 لرفع الطهارة انما هو الاول لا الثاني مسئلة قال الشيخ في المبسوط اذا استعمل
 النجس في الوضوء وغسل الثوب اعاد الوضوء والصلوة وان لم يكن علم انه نجس
 نظر فان كان الوقت باقيا اعاد الوضوء والصلوة وان كان خارجا لم يجب اعادته الصلوة
 ويتوضى لما يتاخر الصلوة فاما غسل الثوب فلا بد من اعادته على كل حال
 فان علم حصول النجاسة فيه تيممه واستعمله وجب عليه اعادة الوضوء والصلوة
 ذكر ذلك في موضعين منه وكان اقال في النهاية في باب المياه ولم يفرق في ذلك بين
 الوضوء والغسل بالماء النجس وبين غسل الثوب منه وقال في باب تطهير الثياب
 لو صلى في ثوب فيه نجاسة مع العلم بذلك وجب عليه اعادة الصلوة فان كان علم حصول

الخافسة في الثوب قلير له ونحوه صلى في الثوب ثم ذكره بعد ذلك وجوب عليه إعادة
 الصلوة وان لم يعلم حصولها في الثوب وصلى ثم علم انه كان فيه نجاسة لم يلزمه إعادة
 الصلوة واطلق هنا عدم إعادة ولو غصصه بمزيج الوقت وكذلك ذكره في العبارة
 الثانية في كتاب المذكور في باب السهو وقال علي بن بابويه في الماء المتغير من الميت
 بالنجاسة فان توضأت منه وغسلت واغتسلت ثوبك فغسله إعادة الوضوء والغسل
 والصلوة وغسل الثوب واطلق ولم يفصل استيقظ بالماء ومعه ولا في الوقت وخروجه
 ثم قال من الدم فان كان قد رال درهم الوافي فقد يجب عليك غسله ولا بأس بالصلوة
 فيه وان كان الدم دون حصة فلا بأس بان لا تغسله الا ان يكون دم الحيض فغسل
 ثوبك منه ومن البول والمني قل ذلك اكثر واكثر واحد من صلواتك علمت به او لم تعلم وقد
 روى في المني انه اذا لم يعلم به من قبل ان يصل فلا إعادة عليك وقال ابنه محمد وان
 توضأ بجل من الماء المتغير واغتسل وغسل ثوبه عليه إعادة الوضوء والصلوة ولا
 غسل الثوب ثم قال ومن بال فاصاب في ذنبة نكتة من البول فغسل ثوبه لم يلزمه
 فعلية ان يغسله ويعيد صلوته واطلق ثم قال من الحيض يجب غسل ثوبه فهو البول
 والمني قليلا كان او كثيرا ونعاده من الصلوة علم به او لم يعلم وقال علي عليه السلام
 ابالي ببول ما صابني امرءا اذا لم أعلم قال وقد روى في المني انه اذا كان الرجل حيث قام
 فظروا بطلب ولم يجد شيئا فلا شيء عليه وان كان لم ينظر ولم يطلب فعلية ان يغسله و
 يعيد صلوته وقال ابن الجنييد واذا اتقن الانسان انه غسل ثوبه او نظره بالماله للجنس
 من البثر او غيره غسل الثوب بماء طاهر واعاد الطهارة وغسل ما اصاب بدنه وثوبه و
 الصلوة ما كان في الوقت ثم قال في موضع اخر ولو صلى فيه او عليه ثوب علمه نجاسة لم يخرت
 له الاعادة في الوقت وغير الوقت فهي في الوقت ارجح منها اذا خرج واطلق سلا را إعادة
 لصلوة في الثوب بالجنس وقال المفيد في المنتقى بالنجاسة لو توضأ منه قبل تطهيره او
 غسل منه لم يأت به وشبهها او صلى بذلك الوضوء والغسل لم يجزه الصلوة ووجب
 عليه إعادة الطهارة بماء طاهر واعادة الصلوة ولكن لك ان تغسل منه ثوبا او ثوبه
 منه شيء ثم صلى به عرج عليه تطهير الثوب منه بماء طاهر يغسله به ولا به إعادة
 له الصلوة واطلق وانما يصل مع العلم به وقت وفي الوقت وخارجه قال في ربيع اسر

أخر ومن صلى في قبة صلى الله عليه وسلم عرف بعد ذلك أنه كان نجساً ففرط
 في صلاته فيه من غير تأمل لها أعاد ما صلى فيه في ثوب طاهر وقال الربيع
 الماء نجس إذا ظهر به مع علم أعاد في الوقت وخارجة وإن لم يصبه العلم
 أعاد في الوقت لأن في خارجة وقال ابن حزم إذا صلى في ثوب نجس قد سبقه
 العلم أعاد مطلقاً في الوقت وخارجة وإن لم يصبه العلم لم يعد لذلك في
 الوقت وقال ابن إدريس إن توضى واغتسل وغسل الثوب بالماء نجس أعاد
 الوضوء والغسل وغسل الثوب والصلاة إن كان عالماً أو سبقه العلم
 وإن لم يصبه لم يجب عليه إعادة الصلاة ولا الطهارة بل غسل الثوب سواء
 كان الوقت باقياً أو لم يكن على الصحيح من المذهب والاقوال وقال المفيد يجب
 عليه إعادة الصلاة وهو الذي يتقوى في نفسى وافق به وهذا يدل على
 اضطرابه الوجه عندي إعادة الصلاة والوضوء والغسل إذا وقع في الماء
 نجس سواء كان الوقت باقياً أو لا وسواء سبقه العلم أو لا أما لو كان الثوب
 نجساً فإن كان عالماً أو سبقه العلم أعاد مطلقاً في الوقت وخارجة وإن لم يصبه
 العلم أعاد في الوقت دون خارجة لما على الحكم الأول إن من صور النزاع
 الطهارة بالمتغير من الماء وهو متبني عنه واليه يدل على الفساد أما الأول
 فلما رواه حريز بن عبد الله في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال إذا تغير الماء وتغير الطعم فلا تتوضأ منه ولا تشرب وأما
 المقدمة الشاية فلأنه لم يأت بالماء المأمور به فيسقط في هذه التكليف
 أما الصغرى فلا نهى الله عن الماء غير المتبني عنه والأثر والتكليف
 بالضدين وأما الكبرى فظاهره ومن صور النزاع ما لو غ في الكلب وقد نهى
 عن استعماله وروى في الصحيح الفضل أبو العباس عن الصادق عليه السلام
 سأله عن أشياء حتى انتهى إلى الكلب فقال رجس نجس لا يتوضى بفضله
 وأصيب ذلك الماء والتزيم ما تقدم لا يقال هذا لا يدل على المطلوب لا خصوصاً
 بالعالم فإن النهي يختص به لأننا لا نسلّم الاختصاص فانه إذا كان نجساً لم يكن
 مطهراً للغير ومما رواه معاوية في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته

يقول لا يقبل الثوب ولا تقاد الصلوة مما وقع في البئر الا ان يمين فاذا بين غسل
 الثوب واعاد الصلوة ونزحت البئر وهذا مطلق سواء سبقه العلم ولا ولا ان
 الماء نجاسته عينية ضيقة فلا ينزل النجاسة الوهمية الحكيمة وهو الحديث و
 لما الحكم الثاني قد اشتمل على حكمين الاول اعادة الصلوة مع العلم او سبقه
 لما رواه ميسر في الحسن قال قلت لابي عبد الله عليه السلام امر الجارية فتغسل
 ثوب من المني فلا تبالغ في غسله فاصابني فاذا هو يابس قال اعد صلوتك اما
 ان لو كنت غسلت ثوبك فغسلت ثوبك شيء وفي الصحيح عن ابي نصر عن ابي عبد الله
 قال ان اصاب ثوب الرجل الدم فصل فيء وهو لا يعلم ولا اعادته عليه وفي الصحيح
 عن عبد الله بن جعفر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل في ثوبه نقط الدم
 يعلمه ثم يعلم فئسي ان يغسله فيصلي ثم ذكر بعد ما صلى اعيد صلوته كما
 يغسله ولا يعيد صلوته الا ان يكون مقدار الدرهم حجة ما يغسله ويعيد
 الصلوة ولانه مقرط حالة سبق العلم فيجب عليه الاعادة لانه لم يفعل الماء
 وهو الصلوة في الثوب الظاهر الحكم الثاني عدم الاعادة خارج الوقت للجاهل والاعادة
 فيه لما رواه حفص بن غياث عن جعفر عن ابيه عن علي قال وما ابالي ابول صبا
 امرء اذا امر بالعلم والمساواة تقتضي عدم الاعادة خارج الوقت كما في الماء وعن
 عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يصلي في
 ثوبه عذرة من انسان او سنورا وكتب اعيد صلوته قال ان كان له يعلم فلا
 يعيد وانما حملناهما على عدم الاعادة مع خروج الوقت لما رواه ابو بصير في
 رجل صلى في ثوبه حنابة ركتين ثم علم قال عليه ان يتدى صلوته وعن
 وهب بن عبد ربه في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في حنابة يصيب ثوب
 ولا يعلم بها صاحبه فيصلي فيه ثم يعلم بعد قال يعيد اذا لم يكن يعلم فنقول
 هذان الحديثان دلا على الاعادة والا ولا ان على حد منها ولست في حال فلا بد
 من حمل احدهما على حال والاخر على الاخرى واليجاب الاعادة مع خروج الوقت

وان هو لم يغسل
 فليس عليه الاعادة

١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١

المهدية لان القضاء شرع جديد فلا يثبت في صورة التراجع الا بالبدليل مستثناة
 المشهور انه يستحب ان يكون بين البئر والباوعة سبع اذرع اذا كانت الارض مهيأة
 وكانت البئر تحت الباوعة وان كانت صلبة وكانت البئر فوق الباوعة فليكن بينهما
 بينه خمس اذرع ذكره الشيخ رحمه الله وابو جعفر بن بابويه وابو البراج وان ادريس
 وقال الجنيدي ان كانت الارض رخوة والبئر تحت الباوعة فليكن بينهما اثنا عشر
 ذراعاً وان كانت صلبة او كانت البئر فوق الباوعة فليكن بينهما سبع اذرع و
 الخلاف في الاستحباب ويختلف باختلاف صلابة الارض ورخوتها واتساع الخمار
 وضيقها والا قرب الاول لما رواه الحسن بن زباط قال سألت عن الباوعة فوق
 البئر قال اذا كانت اسفل من البئر خمسة اذرع وان كانت فوق البئر فسبعة
 اذرع من كل ناحية وذلك كثير وعن قدامة بن ابي زيد الحارثي عن بعض اصحابنا عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال سألتكم اذني ما يكون بين البئر والباوعة
 قال ان كان سهلاً فسبعة اذرع وان كان جبلاً فخمسة اذرع وفي رواية زرارة
 ومحمد بن مسلم وابو بصير قالوا قلنا له هو يتوض منها يجري البول في يامنها
 ان يجسها قالوا فقال ان كان البئر في اعلى الوادي فالوادي يجري فيه البول من
 تحتها وكان بينهما فكر ثلثة اذرع او اربعة اذرع لم نجس ذلك شيء وان كان
 البئر اسفل الوادي وعير الماء عليها وكان بين البئر وبينه سبع اذرع لم نجسها
 وان كان اقل من ذلك لم يتوض منه ويدل على تقرير ابن الجنيدي ما رواه محمد بن سنان
 الديلمي عن ابيه قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن البئر يكون الى جنبها
 الكنيف فقال لي ان يجري العيون من مهب الشمال فاذا كانت البئر نظيفة
 فوق الشمال والكنيف اسفل منها لم يضرهما اذا كانت بينهما اذرع فان كان
 الكنيف فوق نظيفة فلا اقل من اثني عشر ذراعاً وان كان بجهاهما اجزاء
 القبلة وهما مستويان في مهب الشمال فسبعة اذرع مسئلة اذا كان
 معه اثنا عشر ذراعاً او اقل من ذلك لم يضرهما واخر نجس واشتبهاء اجتنب ماءها ويطمئن
 بجدار غيرهما اجماعاً وهل يجب الا راقه قال الشيخ نعم وهو خيرة المفيد رحمه الله
 ومنع ابن ادريس وقال ابو جعفر بن بابويه ارقها ويطمئن وكم يعرض ابن الجنيدي للذراع

فالوجه عندى ما قاله ابن ادریس لما ائتممت بغيره انما يستقى الماء ولو
 يشربه عند خوف العطش او لا مكان تطهيرهما او لا مكان تذكر الطاهر منهما
 اتفق الشيخ يارواه عمار الساباطى عن ابي عبد الله عليه السلام فى حديث طويل
 قال سئل عن رجل معه اثنا عشر رجلا وقعوا فى احد هما قد راى اياهما هو
 وليس يقدر على ماء غيره قال يهرقهما جميعا ويقيم وعن سماعة قال سألت
 ابي عبد الله عليه السلام عن رجل معه اثنا عشر رجلا وقعوا فى احد هما قد راى
 اياهما هو وليس يقدر على ماء غيره قال يهرقهما ويقيم فلا نه واحد
 البنية والوجه يهرقهما فلا يباح له التيمم لاشتراطه بعد الوجدان **والجواب**
 عن الحد يثين بالطعن فى سندهما او لا وان عمارا فطحي وسماعة واقفي وثانيا
 محيل الارقاء على التسوية بمعنى انه لا يجب عليه استعمال احد هما بل ولا يجوز
 المنع من القوي كاذب اليه الجمهور وعن الثاني بالمنع من الوحيد ان قالوا
 بالوجدان لكن من استعمال الماء وهو ممنوع مذهب استعمال هذين الاثنا عشر
 فابكر واجدا شرا مسئلة قال الشيخ راج اذا كانته اثنا عشر رجلا لم يملك ولا حرم استعمال
 فى الطهارة الكبرى او مضاف كماء الورد واشتبه استعمال كل واحد منهما
 منفردا وقال ابن البراج اذا اشتبه المطلق بالمستعمل فى الكبرى كان الاحوط
 ترك استعمالهما معا وهو خطأ والحق ما قاله الشيخ لما شهد ماء طاهر لا يغسل لبدن بلاقاته
 ومع استعمال كل واحد من الاثنا عشر بافتراده يحصل الطهارة بالماء المطلق
 عليه ولا يمكن الا بالتكرير وما لا يتم الواجب الا به يكون واجبا فيجب عليه الطهارة
 بالماء مرتين ونحن على قول ابن ادریس فى التوحيين المشبهين عدم التكرير
 سألنى الجحشان شاء الله تعالى مسئلة لو شهد شاهدان بخاسة الماء
 فاحكم بخاسته اختاره ابن ادریس وقال ابن البراج لا يجب القبول ويجوز كبريتها
 بناء على الاصل الذى يعرفه من الطهارة وهو خطأ لنا ان الحكم بشهادة
 الشاهدين معلوم فى الشرع فيجب العمل بها هنا اتفق بان الطهارة معلومة بالاصل
 وشهادة الشاهدين بشر الظن فلا يترك لاجله المعلوم **والجواب** الحكم بشهادة
 شاهدين معلوم ولهذا لو كان الماء مبيعاً لرد المشتري وانما يحصل ذلك

ذلك بعد الحكم والشهادة مسئلة لو شهد كل واحد من الاثنتين وشهد
عديان بان النجس هو الآخر فان امكن العمل بشهادتهما وجب فان تنافيا
اطرح الجميع وحكم باصل الطهارة وقال الشيخ لا يجب القبول سواء امكن الجميع
او لم يمكن والماء على اصل الطهارة او النجاسة فايها كان معلوما عمل عليه قال
وان قلنا اذا امكن الجميع بينهما قبل شهادتهما وحكم بنجاسة الاثنتين كان قويا
لان وجوب قبول شهادة الشاهدين معلوم في الشرع وليس متنافيين والعمل
الطرف الآخر قال ابن ادريس ان امكن الجميع بينهما حكم بنجاسة الاثنتين فاضطر
في التقدير الآخر فادخله تحت عموم وجوب القرعة في كل مشكل وتارة اخبر
منه واستبعد استعمال القرعة في الادان والنياب فالاولوية للعمل باحدى
الشهادتين دون الاخرى فيطرح الجميع لانه ماء طاهر في الاصل وحصل الشك
في النجاسة فيبقى على اليقين فوافق بعد ذلك كله بنجاسة الاثنتين وقبول الشهادة
الاربعة لان ظاهر الشرع يقتضي صحة شهادتهم لان كل شاهدين قد شهد
باثبات ما نقاه الشاهد ان الاخران وعليه انقطع نظر والحق ما قلناه من غير الخلل
لما مع امكان الجمع حصل المقتضى بنجاسة الاثنتين فيثبت الحكم ببيان مقدمة
الاولى ما ثبت في المسئلة السالفة من وجوب الحكم بشهادة الشاهدين بالنجاسة
ولا ماض لها اذ التقدير امكان الجمع فلا معارضة حينئذ ويان الثانية ظاهر
ومع امتناع الجمع ان كل واحدة من الشهادتين تنافي الاخرى ويميل قطعاً كذب
احدهما وليس تكذيب احدهما اولى من تكذيب الاخرى فيجب طرح شهادتهما
للتنافي والرجوع الى الاصل وهو الطهارة والجواب عما احتج به ابن ادريس بان
الشرع انما اوجب قبول الشهادة مع عدم الكذب لها اماع وجوده فلا يعلق الحكم
بنجاسة احد الاثنتين للعلم بصحة احدي الشهادتين فيكون بمنزلة الاثنتين
المشبهتين لانا نقول فمع حصول العلم بنجاسة احدي الاثنتين صحة احد الشهادتين
لان صحة الشهادة انما يثبت مع انتفاء الكذب با ماع وجوده فلا مل انه لو قيل
مذلك كان وجهاً وطناً يرد بها المشتري سواء تعدد او اتحد مسئلة
انما عجز بالماء النجس وخبر بذلك الجوين لم يطهر بالرحلة النار وهو احد قولي

الشيخ رحمه الله وقال بل يباع ذلك الخبز على مستحل الميتة أو يذوق أو يطرح في الماء
 للمأك وفي النهاية أنه يطهر لأن النار قد طهرته وفي موضع آخر منها أنه لا يظهر
 لنا أنه محكوم بخاسته قبل ملاقات النار إجماعا فكذا أبدا ما قبل الإحالة عملا
 بالاستصحاب ولأن إزالة الرطوبة بجمرة النار لو كان مطهرا للخبثين لكان مطهرا
 لذير من الشياطين والآواني وغيرها والثاني باطل إجماعا فكذا المقدس والملائكة
 ظاهرة ولما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا والحنابلة
 الأحفص بن البخاري قال قيل لأبي عبد الله عليه السلام في الخبز يخبز من الماء
 الخس كيف يصنع به قال يباع من يستحل الميتة وفي الصحيح عن ابن أبي عمير عن
 بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال يذوق ولا يباع أخرج الشيخ رحمه الله
 ابن عبد الله بن الزبير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البرقع فيها الفأرة أو
 غيره من الدواب فيجوز من مائها أو كل ذلك للخبز قل إذا أصابته
 النار فلا بأس بأكله وفي الصحيح عن محمد بن أبي عمير عن رواه عن أبي عبد الله
 في عجائن وعن وخبر ثم علم أن الماء قد كان فيه ميتة قال لا بأس أكلت النار ما
 فيه والجواب عن الحديث الأول بعد سلامة رواية فإنه لا يجزئ حالهم
 الآن أنا نقول بوجهه لأن ماء البرقع عندنا لا ينجس فكان الأمر بأكله لرفع
 المجاسة أصلا لا يقال تعاليق الحكم بنفي اليأس عن إصابة النار يكون مسلما
 حيث أننا نقول جاز أن يذوق كراهة ما ولغت فيه الفأرة وماتت فيه وعن الثقات
 إذا منع من كون الماء الذي وقعت فيه الميتة نجسا على الإطلاق لاحتمال الخلق كثر
 وحيث أن يسقط الاستدلال به والشيخ في الاستبصار وفق بالطهارة لهذين
 الحديثين وقد تكلمنا عليهم ما جعل الحديثين اللذين رويناهما من طرقنا على
 الاستصحاب ثم حمل أيضا الحديثين على تغيير الماء ولا لأن على ماء البرقع
 ليس ذلك حكمه ويمكن تطهيره بالزجر لأن ذلك أخف نجاسة من الماء المتغير بالخبث
 بآثاره وفيه فصول الأول في موجه مسئلة النوم الغالب على
 النائم من ناقض مطلقا سواء كان قائما أو قاعدا أو راكعا أو ساجدا أو
 مستقيما أو منتهما الفأرة والخبز والجبن والخبز والخبز والخبز

ذلفت

باب الخبز

جعفر بن بابويه قال سألته سماعة بن مهران عن الرجل يحقق راسه وهو
 في الصلوة قائما أو ركعا قال ليس عليه وضوء قال وسئل موسى بن جعفر
 عن الرجل يرقد وهو قائم هل عليه وضوء فقال لا وضوء عليه ما دام رقا ما لم
 ينطرح وإن كانت هاتان الروايتان من هذا له فقد صارت المسئلة غلظة
 والإفلا على الشيخ أباه علي بن بابويه قال ولا يجب إعادة الوضوء لمن يول
 منى أو غائط أو يريح يستبقها ولم يذكر النوم لئلا على أن النوم الغالب ناقض
 مطلقا قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا قال
 المفسر إذا قمتم إلى الصلوة وما رزله زلزلة في الصحيح عن إمامهم قال
 لم يبقض الوضوء إلا ما يخرج من طرفيك أو النوم وفي هذا الحديث بحث
 شريفة ذكرناها في كتاب استقصاء الاعتبار وفي الحسن عن عبد الحميد بن
 عواض عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته وهو يقول من نام وهو كاع
 أو ساجد أو ماس أو على أي الحالات فعليه الوضوء وفي الصحيح عن إمامهم
 عبد الله الأشعري عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا ينقض الوضوء الأحداث
 والنوم حدث لا يقال لا يصح التمسك بهذا الحديث فإن الصغرى قد اشتملت
 على عقدى إيجاب وسلب وانتظام السالبة مع الكبرى لا يتبع لعدم إيجاب
 الوسط والموجبة أيضا كذلك فإن الموجبتين في الشكل الثاني عقيم وإن جعل
 عكسها كبرى متساكيتها لا ناقضها لعلها في المقدمة الأولى نفى النقص عن
 غير حدث وفي الثانية يحكي بيان النوم حدث فنقول كل واحد من الأحداث فيه
 جهة اشتراك وتمييز وهو خصوصية كل واحد من الأحداث ولا شك أن تلك الخصوصية
 ليس أحداثا ولا مكانا بل الاشتراك داخل في ما به الامتياز وذلك يجب التسلسل
 وإذا انفكت المحدثية عن الميزات لم يكن لها مدخل في النقص وإنما يستند المنقصر
 إلى المشترك الموجود في النوم على ما ذكره في المقدمة الثانية ووجود العلة تستلزم
 وجود المعلول فيثبت النقص في النوم وهو المراد من خلاصة ما قدمناه في هذا
 الحديث في كتاب استقصاء الاعتبار في تحقيق معاني الأخبار والحديث الأول الذي
 رواه ابن بابويه ضعيف وإن سماعة واقف ومعه ذلك فلم يسند إلى إمام ومجمل

٥
 وما يدل على اشتراك وهو
 مطلق الحديث معناه
 به كإمتياز

التأويل ايضا بان يكون النوم غير غالب على العقل وكذا الحديث الثاني مع
 النسخ من صحة سنده مسئلة مس القبل او الدبر باطن او ظاهر امن
 الحلل والمحرم لا ينقض الوضوء ولا يوجب ذهاب اليه اكثر على ائنا كالشقيبين
 وابن ابي عمير واتبعهم وقال ابن المنجد ان مس ما انعم عليه القبلان
 نقض وضوءه ومس ظاهر الفرج من الغير اذا كان بشهوة فيه الطهارة واجبة
 في الحلل والمحرم احتياط ومس باطن الفرجين من الغير ناقض للطهارة من
 الحلل والمحرم وقال ابو جعفرين بابويه اذا مس الرجل باطن دبره او باطن اظفله
 فعليه ان يعيد الوضوء وان كان في الصلوة قطع الصلوة وتوضي واعاد الصلوة
 وان فتح اظفله اعاد الوضوء والغسل لث الاصل قدم استحباب الطهارة وجواز
 الدخول في الصلوة مع هذا العقل وما رواه الشيخ في الصحيح عن زيارعة عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال لا يوجب الوضوء الا من غايط او بول او وضطر
 او فسوة تجدر بجهها وفي الصحيح عن سالم في الفضل عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال ليس ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك الاسفلين الذين انهم
 الله بهما عليك وما رواه في الصحيح عن ابن ابي عمير عن غير واحد من اصحابنا
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس في المذي من الشهوة ولا من الانفاظ
 ولا من القبلة ولا من مس الفرج ولا من المضاجعة وضوء ولا يفضل منه الثوب
 ولا الحسد وفي الصحيح عن زيارعة عن الباقر عليه السلام قال ليس في القبلة و
 لا المباشرة ولا مس الفرج وضوء اتجه ابن المنجد وابن بابويه بما رواه ابو بصير
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قبل الرجل المرأة من شهوة او مس فرجها اعاد الوضوء
 وما رواه عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل يرضع
 ثميس باطن دبره قال نقض وضوءه وان مس باطن اظفله فعليه ان يعيد الوضوء
 وان كان في الصلوة قطع الصلوة وتوضي ويعيد الصلوة وان فتح اظفله اعاد الوضوء
 والصلوة والجواب الطعن في السند سلمنا لكنه محمول على الاستحباب لان
 ما ذكرناه من الحديث يدل على نفى الوجوب فلو لم يحل الامر هنا على الاستحباب لزم
 الجمع بين المصدين مسئلة القبلة لا تنقض الوضوء ذهاب اليه اكثر على ائنا وكذا

تنقض الوضوء

وقال ابن الجنيّد من قبل شهوة الجماع ولذّة في المحرم تقض الطهارة والاحتياط
 اذا كانت في محل اعادة الوضوء لنا الاصل عدم الوجوب وما رواه زرارة في الصحيح
 عن ابي اقرع عليه السلام قال ليس في القبلة ولا المباشرة ولا مس الفرج وضوء ولا
 الصحيح عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن القبلة فقال لا تناس
 احتج ابن الجنيّد بما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قبل الرجل
 المرأة شهوة او مس فرجها اعاد الوضوء **والجواب** انه محمول على الاستحباب
 او على غسل اليد ويصير وضوءه لغة مستثناة اتفاق اكثر علماء على ان القهقهة
 لا تنقض الوضوء وقال ابن الجنيّد من قهقهة في صلوته تشهد النظر او سماع ما
 اخفكه قطع صلوته واعاد وضوءه لنا قوله عليه السلام ليس ينقض الوضوء
 الا ما خرج من طرفيك الاسفلين الذين انعم الله بهما عليك وما رواه زكريا بن
 ادم قال سألت الرضا عليه السلام عن الناصور فقال انما ينقض الوضوء ثلاث
 البول والغائط والريح وهاتان العبارتان دالتان على المحصر احتج ابن الجنيّد بما
 رواه سماعة قال سألت عمّا ينقض الوضوء قال الحدث يسمع صوته ويجرد
 رجليه فالفرقة في البطن الاشياء لا يصير عليه والضحك في الصلوة والف **والجواب**
 الطعن في السند قال فان زعمه وسماعة في طريق هذا الحديث وهما وان
 كانا ثقتين لانهما واقفيان ومع ذلك فان سماعة لا يسند الرواية الى امام محمّد
 بعد ذلك كله ارادة الاستحباب مستثناة اكثر علماء على ان المذي لا ينقض
 الوضوء ولا اعلم فيه مخالفاً الا ابن ادريس الجنيّد فانه قال ان خرج عقيب
 شهوة ففیه الوضوء لنا وجوه انه مما يبره البلوى ويحصل اكثر الناس في
 اكثر الاوقات فلو كان ناقضاً للوجوب ان يعلم من الذين كما علم نقض البول والغائط
 والثاني باطل لعدم النقل الظاهر فيه فالمقدم مثله لا يقال عمومية البلوى به
 يستلزم معرفة حكمه بالنقض او عدمه فنقول لو لم يكن ناقضاً لعلم ذلك من
 دين النبي لما قلتم والثاني باطل فان الجمهور كافة يخالفون في ذلك لانا نقول
 لا يشترط نقل احكام العدول ولا النص عليها لانها باقية على الاصل وانما
 المقتدر الى القتل الشبهة الرافعة لحكم الاصل الثاني استحباب الحال وتقديره انه

قبل خروج المذي مشهور فكذلك بعده فلا بالاستحباب وأنه قبل خروجه بإباح له
 الصلوة والدخول في كل فعل يشترط فيه الطهارة فكذلك بعده الثالث الرجوع
 إلى حكم الأصل وتقدر به أنه قبل التبرع لا يوجب حكماً فكذلك بعده لأن الأصل
 بقائه ما كان أو أن الأصل براءة الذمة وعدم شغلها بوجوب الطهارة بعد المذي
 الرابع النقل المشهور قبل ظهور هذا المخالف على أنه غير ناقض فإنه معلوم ذلك من
 فتاوى الأئمة عليهم السلام روى الشيخ عن عمار بن حفظة قال سألت أبا عبد الله
 عن المذي فقال ما هو عندي الأكمل الخامة وفي الصحيح عن زيد النخعي قال قلت
 لأبي عبد الله عليه السلام المذي لا ينقض الوضوء قال لا ولا ينسل من الثوب
 ولا الجسد إنما هو بمنزلة البصاق والخطا وفي الموثق عن إسماعيل بن عمار عن
 أبي عبد الله قال سألت عن المذي فقال إن علياً كان من يافاستحي أن
 يسأل رسول الله ما كان فاطمة فامر المقداد أن يسأله وهو جالس فقال له
 ليس بشيء والاحاديث في ذلك كثيرة ذكرها على ما رواه واستقصينا عن ذكرها
 في كتاب مصابيح الأنوار وكتاب استقصاء الاعتبار وكتابي مدلول الأحكام فليطلب
 من هناك آنچه ابن الجنيدي يارواه محمد بن اسمعيل في الصحيح قال سألت الرضا
 عن المذي فأمرني بالوضوء منه ثم أعدت عليه في سنة أخرى فأمرني بالوضوء
 وقال إن علي بن أبي طالب عليه السلام أمر المقداد أن يسأل النبي فاستحي أن
 يسأله فقال فيه الوضوء والجواب قال الشيخ رحمه الله هذا خبر واحد
 خصوصاً وقد تضمن قصة أمير المؤمنين عليه السلام والنقل فيه بخلاف
 ذلك على أن تنمة الرواية فخير آخر قلت فإن لم اتوضئ قال لا بأس وهذا
 يقتضي أنه ليس بناقض وإن أمر بالوضوء على جهة الاستحباب وكذا ما
 يروى في هذا الباب جميعاً بين الأدلة مسئلة الحقنة لا تنقض الوضوء
 قال ابن الجنيدي أنها ناقضة لما تقدم من الروايات الدالة على إحصاء النافعة
 في البول والغائط والريح والنوم والأصل الدال على عدم مسئلة الدم
 الخارج من السبيلين لما شك في خلوة من الغساة لا يوجب الطهارة وقال الجنيدي
 يوجب مع أنه مسلم أن الدم الخارج من السبيلين لا يبعد ناقضاً إذا لم يخلو من

من الجفاسة لك الأصل بماء الطهارة وهذا مخرج الجفاسة وما رواه الشيخ
 عن أبي عبد الله عليه السلام قل سألته عن الرغاف والجمامة وكل دم
 سألته سائل فقال ليس في هذا وضوء إنما الوضوء من طرفيك الذين
 انهم الله بهما عليك آخج ابن الجنيده بانه بعد خروج الدم المشكوك في
 مما رويته للجفاسة شاك في الطهارة فلا يجوز له الدخول في الصلوة إلا
 المأمور به الدخول بطهارة يقينه **والجواب** المنع من الشك لأن
 التقدير أنه مطهر قيل ذلك يثبتنا وبالحجج يحصل الشك في الحدث فيدخل تحت
 من يتيقن الطهارة وشك في الحدث فيبقى على حكم الطهارة مسئلة اذا خرج الغائط و
 البول من غير السبيلين فان كان مقادق تقض الوضوء مطلقا وان لم يكن معتادا
 فالأقرب به أنه لا يفتقر سواء كان فوق المعدة او تحتها والشيخ رحمه الله قال
 اذا خرج البول والغائط من غير السبيلين من بخرج وغيره فان خرجا من
 موضع في البدن دون المعدة تقض الوضوء فان كان فوق المعدة لم تقض
 وقال ابن ادریس يفتقر مطلقا لما رواه زرارة في الصحيح عن أحمد هاجلهما
 السلام قال لا يتقضى الوضوء الا ما يخرج من طرفيك او النور وفي الحسن عن
 زرارة قال قلت لأبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام ما يتقضى الوضوء
 فقالا ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الدبر والذكرا غائط او بول او منى او
 ريح والنور حتى يذهب العقل وكل النوم يكره الا ان يكون يسمع الصوت و
 لو كان مخرج الغائط والبول من غير المعتاد ناقضا لما خصص في الجواب
 عقيب السؤال لانه يكون تلخير البيان عن وقت الحاجة وما رواه في الصحيح
 عن سالم بن أبي الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس يتقضى الوضوء
 الا ما يخرج من طرفيك الأسفلين الذين انهم الله بهما عليك آخج الشيخ على
 التقض بالخارج دون المعدة بعموم قوله تعالى اوجاء احد منكم من الغائط او
 على عدمه التقض لو خرج من المعدة بانه لا يسمى غائطا وآخج ابن ادریس في النوم
والجواب عن الاول انه ينصرف الى المعهود لانه مجاز فلا بد ان يحمل على
 المعنى المتعارف منه والجمع بين الأدلة وهو الجواب عن كلام ابن ادریس في الثاني

في القنل والاستجاء مسئلة ذهب الشيخ وابن ادريس وابن البراج الى
تحريم استدبار القبلة واستقبالها حالة البول والغائط في الصحارى و
البيات وقال المفيد لا يستقبل القبلة بوجهه ولا يستدبرها ثم قال بعد
ذلك فان دخل دار ابنى فيها مقعد الغائط على استقبال القبلة واستدبارها
لم يكن الجلوس عليه وانما يكره ذلك في الصحارى والمواضع التي يمكن فيها من
الانحراف عن القبلة وهذا الكلام يعطى الكراهة في الصحارى والاباحة في البيات
وقال سادس وليجلس غير مستقبل القبلة ولا يستدبرها فان كان في موضع قد
بنى على استقبالها واستدبارها فليعرف في قعوده هذا اذا كان في الصحارى
والغلات وقد رخص ذلك في الدور وتجنبه افضل وقال ابن الجنيدي يحجب
اذا اراد التقوط في الصحراء ان يتجنب استقبال القبلة او الشمس او القمر وهو موافق
لكلام المفيد والمشهور الاول لئلا انها محل التعظيم ولهذا وجب استقبالها في
الصلوة فناسب تحريم استقبالها بالحدث ولان فيه تعظيما لشعائره وما
رواه الشيخ عن عيسى بن عبد الله الهاشمي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي الحسن
قال قال رسول الله اذا دخلت الخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها و
لكن شرفوا او غيروا والى يدل على التحريم وصاروا ابن ابي عمير عن عبد الحميد
ابن ابي العلاء وغيره رفعه قال سئل الحسين بن علي عما حدث قال لا تستقبل
القبلة ولا تستدبرها احتج سادس بما رواه محمد بن اسمعيل قال دخلت على
ابى الحسن الرضا عليه السلام وفي منزله كيف مستقبل القبلة ولان الاصل
الجواز والجواب عن الاول ان ذلك لا يدل على انه عليه السلام كان يجلس
عليه ولو سلم ذلك فجاز ان يكون قد انتقل اليه الملك على هذه الحال وكان
يخرف عند جلوسه وعن الثاني ان الاصل يبطل مع قيام الدليل بمسئلة
قال سادس لا يجوز في الاستجاء الا ما كان اصله الارض وقال الشيخ لو استنجى
بالجلود الطاهر وكل جسم طاهر من زيل اللجاسة جاز وهو الحق لئلا ان المطلوب
ازالة اللجاسة وقد حصل فيخرج عن العهدة كالمواستنجى بالحجر وما رواه الشيخ في
الحسن عن ابن المغيرة عن ابي الحسن قال قلت له للاستجاء حد قال لا يحد

الحسن
لا استقبال
لا استدبار

لا يقيم مائة قلت فانه يقيم مائة ويبقى الريح قال الريح لا ينظر اليها مسئلة بنى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم عن الاستنجاء بالعظم والروث وما له حرمة كالمطعم وموتومة الحسين
 وفيها قال الشيخ ينبغي ان نقول انه لا يجوز وهو اختيار ابن ادریس والحق
 عندي الاخرى لنا ان المقصود وهو ازالة النجاسة وقد حصل فيظهر المحل
 اتفق الشيخ بانه منهي عنه والهي يدل على الفساد والجواب انه يدل على
 العبادات والاستنجاء ازالة النجاسة وليس جادة الا اشتراطها ما يشترط في العبادات
 من النية والتالي باطل اجماعا فكذا المقدور مسئلة لو استعمل ذوالجهاش
 الثلاث قال الشيخ اجزاء عند بعض اصحابنا والاحوط اعتبار العدد والحق عندي
 الاول وهو اختيار ابن البراء لنا ان المراد ثلاث سمات بحجر كالموقيل اضر به شدة
 اسواط فان المراد عشر ضربات بالسوط ولان المقصود ازالة النجاسة وقد حصل
 لانها لو انفصلت لاجزاء فكذلك مع الاتصال واي عاقل يفرق بين الحجر
 متصلا بديره ومنفصلا ولان الثلثة لو استعملوا بهن الحجر لاجزاء كل واحد
 عن حجر واحد والامر بالعدد قد بينا المراد منه مسئلة قال الشيخ اذا ظهر
 المحل بدون ثلاثة استعمل الثلاثة سنة فكذا قال ابن حمزة وقال في البسوط
 استعمال الثلاثة عبادة ونقل ابن ادریس عن المقيّد بحجوز الاقتصار على الواحد لو
 تقى المحل بها ووجب ابن ادریس استعمال الثلثة وان تقى بدونها والوجه
 اختيار الشيخ ان قصد الاستحباب كاذهبا اليه المفيد لنا ان قصد ازالة
 النجاسة وقد حصل فلا يجب الزايد ولان الزايد لا يفيد تطهيرا لان الطهارة
 حصلت بازالة لعين النجاسة الحاصلة بالحجر الاول فلا معنى لاجباب الزايد
 ولما تقدم في حديث ابن المغيرة الحسن عن ابي الحسن وقد سألته هل
 للاستنجاء حد فقال لا يبقى مائة اتفق ابن ادریس بان اصحابنا خير وايدى الخ
 وثلاثة اجماع فلا يجوز الاقل وبما رواه ذراوق في الصحيح عن ابي جعفر قال
 جرت السنة في اثر الفايظ بثلاثة اجماع ان يمسح النجاس ولا يفسله والجواب
 ذلك بناء على الغالب من ان الازالة انما تحصل بالثلاثة اما مع فرض حصولها
 بالاقل فيمنع الوجوب والحديث لا يدل على الوجوب فيما يحصل منه النقاء

وتؤيده ما رواه بعض اصحابنا رفعه الى ابي عبد الله قال حُرِّتِ السُّنَّةُ فِي
 الاسْتِجْنَاءِ ثَلَاثَةَ اَحْجَارٍ بَكَارٍ وَيَنْبَغُ بِالْمَاءِ وَلَا رَيْبَ فِي اَنْ الْاِتِّبَاعَ بِالْمَاءِ لَيْسَ وَلِجِبِ
 فِيمَا لَمْ يَتَّعِدَ الْخُرُجَ مَسْئَلَةٌ اَلشُّهُورَانِ مَنْ تَرَكَ الاسْتِجْنَاءَ نَاسِيًا حَتَّى صَلَّى
 اَحَادَ صَلَاتِهِ فِي الْوَقْتِ وَخَارَجَهُ وَقَالَ ابْنُ الْجُنَيْدِ اِذَا تَرَكَ غَسْلَ الْبَوْلِ نَاسِيًا
 حَتَّى صَلَّى بِحَبِّ الْاَعَادَةِ فِي الْوَقْتِ وَيَسْتَحِبُّ بَعْدَ الْوَقْتِ وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ
 بَابُوهُ مِنْ صَلَاةٍ وَذَكَرَ مَا صَلَّاهُ اَنَّهُ لَمْ يَغْسِلْهُ ذِكْرُهُ فَعَلِيهِ اَنْ يَغْسِلَ ذِكْرَهُ وَيَعِيدَ الْوُضُوءَ
 الصَّلَاةَ وَمَنْ نَسِيَ اَنْ يَسْتَنْجِيَ مِنَ الْغَائِطِ حَتَّى يَصِلَ لَمْ يَعِيدِ الصَّلَاةَ لَنَا
 اَنَّهُ مَفْرُطٌ بِتَرْكِ الاسْتِجْنَاءِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْاَعَادَةُ وَلَا نَبَهُ لِمَا يَتْبَعُ بِالْمَاءِ مَوْجِبُهُ عَلَى
 وَجْهِهِ فَيَبْقَى فِي عَهْدَةِ التَّكْلِيفِ وَمَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 عَمْرِو بْنِ بَصِيرٍ عَنْ اَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ اَبُولَ وَاقُضِيَ وَالنَّاسُ اسْتِجْنَاءُ
 ثُمَّ اَذْكُرُ بَعْدَ مَا صَلَّيْتُ قَالَ اغْسِلْ ذِكْرَكَ وَاعِدَ صَلَاتِكَ وَلَا تَقْدِرُ وَضُوءُكَ
وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ زِيَادَةَ قَالَ قَوَّضْتُ يَوْمًا لَمْ اغْسِلْ ذِكْرِي ثُمَّ صَلَّيْتُ فَسَأَلْتُ
 اَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ اغْسِلْ ذِكْرَكَ وَاعِدَ صَلَاتِكَ لَا يَقُولُ يَحْتَمِلُ
 اَنْ التَّرْكَ كَانَ عَدَمًا لِهَوَاكَ اَنَّا قَوْلُ تَرْكِ الْاَسْتِغْنَاءِ فِي حِكَايَةِ الْحَالِ يَحْتَمِلُ
 مَجْرَى الْعُمُومِ فِي الْمَثَالِ أَخْبَجَ ابْنُ الْجُنَيْدِ بَارِوَاهُ هِشَامُ بْنُ سَالِمٍ عَنْ اَبِي عَبْدِ اللَّهِ
 فِي الرَّجُلِ يَتَوَضَّئُ وَيَنْسِي اَنْ يَغْسِلَ ذِكْرَهُ وَقَدْ بَالَ قَالَ يَغْسِلُ ذِكْرَهُ وَلَا يَعِيدُ
 الصَّلَاةَ **وَعَنْ** عَمْرِو بْنِ مُوسَى قَالَ سَمِعْتُ اَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ لَوْ اَنَّ
 رَجُلًا نَسِيَ اَنْ يَسْتَنْجِيَ مِنَ الْغَائِطِ حَتَّى يَصِلَ لَمْ يَعِيدِ الصَّلَاةَ وَأَخْبَجَ ابْنُ بَابُوهُ عَلَى اَعَادَةِ
 الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ مَعَ النِّسْيَانِ بِالْبَوْلِ بَارِوَاهُ أَبُو بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ اِنْ اَهْرَقْتَ الْمَاءَ وَنَسِيتَ اَنْ تَغْسِلَ ذِكْرَكَ حَتَّى صَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ
 اَعَادَةُ الْوُضُوءِ وَغَسْلُ ذِكْرِكَ **وَرَوَى** سَيْلَمَانُ بْنُ خَالِدٍ فِي الصَّحِيحِ عَنْ اَبِي جَعْفَرٍ
 فِي الرَّجُلِ يَتَوَضَّئُ فَيَنْسِي غَسْلَ ذِكْرِهِ قَالَ يَغْسِلُ ذِكْرَهُ ثُمَّ يَعِيدُ الْوُضُوءَ وَعَلَيْهِ اَعَادَةُ
 الصَّلَاةِ خَاصَّةً مَعَ تَرْكِ الاسْتِجْنَاءِ مِنَ الْغَائِطِ بَارِوَاهُ الشَّيْخُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ
 جَعْفَرٍ عَنْ اخِيهِ مُوسَى ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ ذَكَرَ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ اَنَّهُ لَمْ يَسْتَنْجِ
 مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ يَصْرَفُ وَيَسْتَنْجِي مِنَ الْخَلَاءِ وَيَعِيدُ الصَّلَاةَ وَاِنْ ذَكَرَ وَقَدْ فَرَّغَ

ن
 سَدَّال

فرغ من صلوته اجزأ ذلك ولا اعادته عليه **والجواب** الطعن في سند
 الحديثين الاولين فان في طريق الاول احمد بن هلال وهو ضعيف ذمته
 مولانا ابو محمد العسكري عليه السلام في مواضع متعددة وفي طريق الثالث
 عمار وهو ضعيف وحمل الشيخ الخضر الاول على من لم يجد الماء فانه يجوز له
 واذا وجد الماء غسل ذكره ولم يعيد صلوته للضرورة والثاني على انه اذا انتهى
 ان يستقي الماء وقد استقي بالحجر وكان الثالث من احتجاج ابن بابويه فانه من
 يستقي من الحجر يحتب له الاضراف من الصلوة والاستنجاء بالماء واعادة
 الصلوة وحمل الخبزون الدالين على اعادة الوضوء على الاستحباب ابن ابي عقيل
 قال الاول اعادة الوضوء بعد الاستنجاء مسئلة ذهب الشيخ في الاستنباط
 الى وجوب الاستبراء من البول والشهوة الاستحباب لنا ان الاصل عدم
 الوجوب آخى الشيخ بآراءه في الصحيح عن حفص بن الغزالي عن ابي عبد الله
 في الرجل يبول قال ينتره ثلاثا ثم ان سأل حتى يبلغ الساق فلا يبالي وفي
 الحسن عن ابن مسلم قال قلت لابي جعفر رجل بال ولم يكن معه ماء قال يصبر
 اصل ذكره الطعن ذكره ثلاث مرات وينتظر طرفة فان خرج بعد ذلك شئ فليس من
 البول لكنه من الجائل والامر يدل على الوجوب **والجواب** المنع فان الظاهر
 من الاحكام الاستحباب مسئلة حدس لا الاستحباب ان يصبر الموضع
 وخالف ابن ادریس وهو الحق لنا قوله عليه السلام وقد سئل هل الاستنجاء
 حد قال لا يخفى ما ثم لا نأمره ما ذكره سلا فيختلف باختلاف المياه في لزومها
 وخشونتها قال يصبر مع الزميج وقد يصبر قبل التطهير مع الخشن فالمعتبر الثقل
 مسئلة قال الشيخان وسلا وابن بابويه اقل ما يجزى من الماء في البول
 مثالا ما على الحشفة منه والحق انه لا يتقدر بل يجب الازالة مطاقا باسمي
 غسل سواء زلت باقل او اكثر وهو قول ابي الصديق ولان ادریس وهو الظاهر
 من كلام ابن البراج لنا الاصل عدمه وجوب الزايل على المزيل وجوب المزيل
 ان اقتصر الى الازيد من الضعف وما روى عنهم عليهم السلام وقد سئل هل
 للاستنجاء حد قال لا ينقر مائة آخى الشيخ بآراءه نشيط بن صالح عن ابي عبد الله

قال سألتكم بحزبي من الماعف الاستيقاظ من البول فقال مثلاً ما على الحشفة
 من الليل والجواب بعد سلامة السند أنه يميز على الغالب وهو معارض بما
 رواه تشييط عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله قال يجوز من البول أن تغسله
 بمثل الماء **الفصل الثالث في كيفية الوضوء ومسئلاته** اجمع علماً وأعلى بحمد
 النية في الوضوء واختلافوا في كيفيةها بعد اتفاقهم على وجوب قصد الفعل و
 القرينة فقال الشيخ في المبسوط كيفيةها أن ينوي رفع الحدث واستباحة فعل من
 الأفعال التي لا يصح فعلها إلا بطهارة مثل الصلوة والطواف وهو اختيار الأئمة
 والذي يولوج من كلام السيد المرتضى وجوب نية استباحة الصلوة وقال
 الشيخ في النهاية إذا نوى بالطهارة القرينة جاز له أن يدخل بها في الفراش
 والتوافل وقال أبو الصلاح حقيقة النية العزم عليه بصفاته المشروعة
 لرفع الحدث واستباحة الصلوة لوجوبه قربة إلى مكلنه سبحانه وموضهها
 في ابتدائه فإن أدخل بها المتوضي أو شتم من صفاتها فوضوءه باطل والخبر عن
 اختياره في المبسوط لنا على الاكتفاء برفع الحدث قوله عليه السلام إنما الأعمال
 بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فإذا نوى رفع الحدث مع باقي الصفات من الواجب
 أو الندب والقرينة اجزأه لأنه قد حصل له ما نواه وهو رفع الحدث عملاً
 بالحدث قوياً فالمانع من الدخول في الصلوة ولنا على الاكتفاء باستباحة
 الصلوة الحديث المذكور والتقريب ما مر ولنا على اشتراط أحدهما قوله تعالى
 إنما أتاكم إلى الصلوة فاعسوا وأوجوهكم والمراد منه اغسلوا لإجل الصلوة
 ولأنه المتعارف في لغة العرب حيث يقال إذا لقيت كأمير فخذها منك وإذا لقيت
 العدو فخذ سلاحك أي لإجل لقاء الأمير والعدو وإذا كان متعارفاً وجب
 المصلي إليه الأيقال هذا لأنه تدل على خلاف مطلوبه وهو وجوب أحداً لا مريد أنهما
 تدل على استباحة الصلوة فيما تدل الآية عليه وهو أحد ما يبينه لا يقولون
 به وما يقولون به لا تدل الآية عليه فيكون هذا الاستبدال فاسداً للوضع لأن
 نقول وجوب الاستباحة لكونها أحد الأمور لا يفرجه عن وجوب الاستباحة
 أن واجب التحيز واجب أيضاً سلمنا كنية ورفع الحدث يستلزم الاستباحة لأنها نية

نية لازالة المانع من الدخول في الصلوة ليدخل المكلف في الصلوة فانه الفناء
 الحقيقية وان ازالة الحدث ليس غاية ذاتية وانما هو مراد به العزل لاجل استباحة
 الصلوة مسئلة قال الشيخ في المبسوط لو نوى استباحة فعل من الاصل
 التليست مشروط بالطهارة لكنها مستحبة مثل قراءة القرآن طاهرا ودخول المساجد
 لو يرتفع حدثه وتابغه ابن ادريس على ذلك والحق عندي ان حدثه يرتفع ويحرم
 له الصلوة بذلك الوضوء لئانه نوى شيئا لا يصح الارتفاع للحدث لانه نوى
 المستحب وانما يحصل برفع الحدث فيتنضم نية برفع الحدث فيرتفع حدثه
 كما لو نوى استباحة الصلوة مسئلة او صاحب الشيخ ابتداء غسل الوجه من
 قصاص شعر الراس الى محادر شعر الذقن وفي غسل اليدين من المرفقين الى
 اطراف الاصابع فان نكس اعادة الوضوء وجوبا ورواية ابن بابويه في كتابه وابن
 ابي عقيل اوجهه وكذا ابن الجنيدي وسيلار وابن حمزة وابن زهرة وهو الظاهر
 من كلامه في الصالح وعلى بن بابويه وقال السيد المرتضى انه مستحب وليس
 بواجب فلو نكس عما لم يطل وضوءه ولو يكن قد فعل محرما وهو اختيار ابن ابي
 والوجه الاول لنا مرواة الشيخ في الصحيح عن زرارة بن اعين قال حكى لنا
 ابو جعفر وضوء رسول الله ص قد عاب قدح من ماء فادخل يده اليمنى فاخذ
 كفا من ماء فاشد لها على وجهه من اعلى الوجه الحديث ومارواه بكر وزرارة
 ابنا اعين انهما سالا ابا جعفر عن وضوء رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 قد عاب طشت او يتور فيه ماء فغسل كفيه ثم غس كفه اليمنى في التور فغسل وجهه
 بها فاغتسل يده اليسرى بكفه على غسل وجهه ثم غس كفه اليمنى في الماء فغسل
 بها من الماء فافترغه على يده اليسرى فغسل يده اليمنى من المرفق الى الاصابع
 لا يرد الماء الى المرفق ثم غس كفه اليمنى في الماء فافترغ بها من الماء فافترغه
 على يده اليسرى من المرفق الى الكف لا يرد الماء الى المرفق كما صنع باليمنى
 ثم مسح راسه وقد مية الى الكعبين بفضله كفيه لم يجد ماء وبيان الواجب
 واجب وعامراه الهيمتين عن عروة القمي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم كروا يدكم الى المرافق فقال ليس هكذا تنزلها

انما تنزِيلُها فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَايْدِيَكُمْ مِنَ الْمَرْفُوقِ لَا يَقَالُ هَذَا الْحَدِيثُ مُصَنَّفٌ
 بِالْمُتَوَاتَرِ مِنَ الْقُرَّانِ فَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِهِ لِأَنَّا نَقُولُ أَنَا تَنَاوَلَهُ عَلَى مَعْنَى لَيْسَ هَذَا
 مَعْتَقَدٌ بِتَوَاتُرِهَا أَوْ تَنَاوِيلِ تَنْزِيلِهَا ثُمَّ فُسِّرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَ الْمُرَادُ بِالْيَ مِنْ فَاِنْ حُرِّفَ
 الْجُرْفُ فَمِنْ بَعْضِهَا مَقَامُ بَعْضِ أَهْلِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى عَلَى الْجَمْعِ هُوَ رَحِيثُ جُوزِ وَالْإِبْتِدَاءُ
 مِنْ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ بِوُجُوهِ أَحَدِهَا الْأَجْمَاعِ الثَّانِي أَنَّ الْحَدِيثَ مُتَبَيِّنٌ فَلَا حَاطَ
 أَنَّهُ لَا يَزُو الْإِسْلَامَ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ مِنْ زَيْلٍ وَمَعَ الْإِبْتِدَاءِ بِالْمَرْفُوقِ يَحْصُلُ الْمُنْزِيلُ قَطْعًا بِخِلَافِ
 الْعَكْسِ أَثَلَتْ أَنَّ الْجَمْعَ هُوَ يُقَالُ إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَوَضَّعَ مَرَّةً مَرَّةً فَقَالَ هَذَا خَيْرٌ
 لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهَذَا فَقَوْلُ ذَلِكَ لَوَضُوءُ الَّذِي وَقَعَ الْبَيَانُ بِهِ أَمَا أَنْ يَكُونَ قَدِ ابْتَدَأَ فِيهِ
 بِالْمَرْفُوقِ وَأَنْتَهَى إِلَيْهِ وَالثَّانِي بَاطِلٌ وَالْأَوَّلُ خِلَافُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ وَهُوَ بَاطِلٌ أَجْمَعًا
 فَيَتَبَيَّنُ الْأَوَّلُ الرَّاسُ بَعْدَ مَارَءِ سَمَاءَ بْنِ عَثْمَانَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ قَالَ لَا بَاسَ بِسَمْعِ الْوُضُوءِ مَقْبِلًا وَمَدْبُورًا لِجَوَابِ عَنْ الْأَوَّلِ بِمَنْعِ
 الْأَجْمَاعِ عَلَى مَطْلُوبِهِ وَهُوَ اسْتِحْبَابُ الْإِبْتِدَاءِ مِنَ الْمَرْفُوقِ نَعْمَ أَنَّهُ يُدِلُّ عَلَى رَجْحَانِ
 الْإِبْتِدَاءِ لَأَنَّ بَعْضَ عُلَمَائِنَا اتَّفَقَ بِوُجُوبِهِ وَبَعْضُهُمْ بِاسْتِحْبَابِهِ وَالرَّجْحَانِ مُشْتَرَكٌ
 بَيْنَهُمَا وَالْأَدَلَّةُ فِيهِ عَلَى خُصُوصِيَّةِ الْاسْتِحْبَابِ وَعَنِ الثَّانِي وَالْثَلَاثُ أَنَّهُمَا يَدُلُّانِ
 عَلَى وَجُوبِ الْإِبْتِدَاءِ فَإِنْ قَصِدَ بِهِدَاةُ الْأَدَلَّةُ إِطْلَاقُ مَذْهَبِ الْخَصْمِ مِنَ الْجَوَابِ
 أَنَّ قَصْدَهُ وَالْأَوَّلُ عَنْ الْحَدِيثِ أَنَّهُ مَعْمُولٌ عَلَى مَسْحِ الرَّاسِ وَالرُّجُلَيْنِ لِأَنَّهُ
 الْمُبَادِرُ إِلَى الذِّهْنِ عِنْدَ إِطْلَاقِ لَفْظِ السَّجْدِ مُسْتَكِلًا لِمَا شُهِدَ عِنْدَ عُلَمَائِنَا اسْتِحْبَابُ
 الْمَضْمُوعَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ وَقَالَ ابْنُ عَثْمَانَ لَيْسَ عِنْدَ آلِ رَسُولِ اللَّهِ مَضْمُوعٌ وَ
 لَاسْتِنْشَاقٌ لَنَا أَنَّهُمَا مِنَ الْعَشْرَةِ الْخَفِيفَةِ وَمَارَءِ الشَّيْخِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَحِكْمِ وَضُوءِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَمَّا قَالَ ثُمَّ تَضَمَّنْ فَقَالَ اللَّهُمَّ
 لَقِّنِي حَقِّي يَوْمَ الْقِتَالِ وَأَطْلِقْ لِسَانِي بَيْنَ كَرِّكَ ثُمَّ اسْتَشْشَقْ وَقَالَ الدَّعَاءُ وَمَارَءِ
 سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْهُمَا قَالَ هُمَا مِنَ الْبِسْنَةِ فَإِنْ نَسِيْتَهُمَا لَمْ
 يَكُنْ عَلَيْكَ إِعَادَةٌ وَفِي الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 عَنْهُمَا فَقَالَ هُمَا مِنَ الْوُضُوءِ وَآلِيقَهُمَا فَالْقَدْرُ وَمَارَءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
 قَالَ الْمَضْمُوعَةُ وَالْإِسْتِنْشَاقُ مِمَّا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ وَآخِجَانِ أَبِي عَقِيلٍ وَمَارَءِ

بما رواه الشيخ وعنه زيار بن عيسى عن أبي جعفر قال ليس الغضض والاستسقاء
بفريضة ولا سنة إنما عليهما أن يغسل ما ظهره والجواب عن الأول أنه محمول
على إجماع البسام من فرائض الوضوء وإحيائه وليس من الوضوء الذي لوجهه
الله تعالى لأنه إذا اطلق الوضوء لم يفهم إلا الواجب وعن الثاني أن المراد بقى
الوجوب لأن لفظة على عيط الوجوب فقوله ليس عليك إيراد ليس وإيضا عن الثالث
بالمعنى من جهة السند فإن في طريقه القاسم بن عروة ولا يعصر في الآن حاله
وإن بكير فهو فطحي ومع ذلك فهو محتمل التأويل ويحتمل أنه ليس من السنة
التي لا يجوز تركها كما لا معنى أن فعله بدعة ويؤيد هذا التأويل وقيل إنهما
سنة لاسنة الوضوء لأن الوضوء فريضة كلها ولكنها من الحنيفة التي قال
الله تعالى لنبيه ٣ واتبع ملة إبراهيم حنيفا ويمكن أن يكون مقصودا أن يعقل
بالنية الواجب لاستعماله كثيرا في كتابه مسئلة قال الشيخ في المبسوط
لا يجب تحليل شعر اللحية سواء كانت خفيفة أو كثيفة أو بعضها كشفته و
بعضها خفيفة وقال ابن الجنييد إذا خرجت اللحية خفيفة ولم يكن كثير فتواذى
بنيها إلى البشرة من الوجه فعلى المتوضي غسل الوجه كما كان قبل أن ينبت الشعر
حتى يتقن وصول الماء إلى البشرة التي تقع عليها حسن البصر أما بالتحليل أو
غيره لأن الشعر إذا ستر البشرة قام به أمها وإذا لم يسترها كان على المتطهر
إيصال الماء إليها وهو الظاهر من كلام المرتضى في المسائل الناصرية فإنه قال
الأسير وكل من لا شعر له على وجهه يجب عليه غسل الوجه وما كان من اللحية
دثيرة يغطي بشرة وجهه فالواجب عليه غسل ما ظهر من بشرة وجهه وما
لا يظهر ما يغطيها باللحية لا يلزم إيصال الماء إليه ويجزئه إجماع الماء على اللحية من
غير إيصال له إلى البشرة والحق عدى قول ابن الجنييد أن قوله تعالى فاعسلوا
وجوهكم يدل على وجوب غسل الوجه وإنما انتقل إلى اللحية الثابتة عليه لأن مثل
الاسم إليها لأن الوجه اسم لما يقع به المواجهة وإنما قبل هذا ذلك مع التزام
مع عدمه فلا فإن الوجه مرعى وهو المواجهة دون اللحية لأنها ليست الوجه
فلا ينتقل الاسم إليها أحج الشيخ بما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن أحدهما عليهما

في الصحيح عن زيار
عن أبي جعفر قال
الغضض والاستسقاء
ليس من الوضوء وعن
أبي بكر الحضرمي عن
أبي عبد الله قال
ليس عليك استسقاء
ولا غضض لانهما
من الجوف ٣

نسخ
المسألة

السلام قال سألته عن الرجل يتوضأ يبسط لحيته قال لا والجواب أنه يحل
على الساردون غير لأنه المفهوم من التبطن ويؤيده ما رواه زرارة في الصحيح
قال قلت له أرايت ما كان تحت الشعر قال كلما احاط به الشعر فليس للعيا والقبض
ولا يشعوا عنه ولكن يجري عليه الماء مسئلة لا خلاف في أنه يجب غسل الوجه
واليدين مستوعبا للجميع فلوله يكف الأول وجب الشاسنة ولوله يكفيا وجب
الثالث وهكذا لا يتقدر الوجوب بعد تعيين وإما إذا حمل النسل بالكف الأول
والمرة الأولى هل يستحب المرة الثانية في غسل الوجه واليد أكثر على أونا على استحبابها
كابن أبي عمير وابن الجنييد والشيخان واتباعهم ولم يذكره علي بن بابويه وقال ابنه
أبو جعفر الثانية لا يوجر عليها وقال ابن إدريس عنه أن الثانية لا يجوز لها
قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم وهو عام يتناول المرة والزائد فيدخلان معا
تحت عموم الأمر وما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن وهب قال سألت
أبا عبد الله في الوضوء فقال شئني مشئني وما رواه صفوان في الصحيح عن أبي عبد الله
قال الوضوء مشئني مشئني وعن زرارة عن أبي عبد الله قال الوضوء مشئني مشئني
ومن زاد لم يوجر ولأن الأولى بما لم يستوعب اجزا المغسول فشرعت الثانية لياقي
على الجميع وهو المفهوم من الحديث الذي رواه زرارة ويكفي في الحسن أنهما سألا
أبي جعفر عن وضوء رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فدعا بطشت وذكر
الحديث إلى أن قال قلنا الصلح الله العرفه العرفه الواحدة تجرى للوضوء وعرفه
للذراع فقال نعم إذا بلغت فيها والشتان بايتان على ذلك كله استخج ابن بابويه بما
رواه عن الصادق قال رواه ما كان وضوء رسول الله في المرة مرة وتوضأ
النبى مرة مرة قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة إلا به قال وأما الاختيار
التي مررت في أن الوضوء مرتين مرتين فأحدهما أسناده منقطع وأما الثاني
الأحول عمن رواه عن أبي عبد الله قال فرض الله تعالى الوضوء واحدة واحدة
ووضع رسول الله للناس اثنتين اثنتين وهذا على جهة الابتكار لا على جهة
الاختيار كانه رأييه السلام يقول حدثني عن أبي عبد الله عن رسول الله وقد
قال الله تعالى ومن بين يديه من حدثني عن أبي عبد الله عن رسول الله وقد رواه وقد

يقدر

الوضوء من سعد وداود عليه السلام من يطيقه ومن يهينه فان الموتى لا يحسه شيء
انما يكفيه مثل الدهن وقال عليه السلام من تعبدني في الوضوء كان كاتقربه
قال وفي ذلك حديث اخر باسناد منقطع رواه عمر بن ابي المقدام قال حدثني
من سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول ا في لا يحب من يرغب ان يتوضأ اثنتين
اثنتين وقد توضى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اثنتين اثنتين فان التيمم
كان محمدا الوضوء لكل صلوة فعني هذا الحديث هو ان لا يحب من يرغب
عن تجديد الوضوء وقد جرده النبي قال والخبر الذي قد روي من زاد على
المرتين لم يوجز لكونه مذكرا ومعناه ان تجديد بعد التجديد لا اجر له ولكن امارى
ان مرتين افضل معناه التجديد وكذا اماراه في مرتين انه اسباغ والجواب
عن الحديثين اللذين رواهما الاول انه محمول على الوضوء الذي وقع بيانا للواجب
فانه كان معرفة لان بيان الواجب واجب فلا يجوز الزيادة فيه على المرة ولكن ذلك
لا ينافي استحباب الثانية بدليل اخر وبؤيد وقوعه بيانا قوله عليه السلام
وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به واما ما ذكره من انقطاع الاحاديث الق ذكرناه
فانا لم نستدل بها بما تلونا ف نحن من الاحاديث وما ذكره من حمل الزيادة
على التجديد لا ينحجب على الحديث الذي رواه زرارة وبكير عن الباقر عليه السلام
وقد ذكرناه لا يقال بعارض ذلك مما قد روي ميسرة عن ابي جعفر فقال الوضوء
واحدة ووصف الكعب في ظهر القدم وما رواه عمار قال سألت ابا عبد الله
عن الوضوء للصلوة فقال مرة مرة وما رواه عبد الكريم قال سألت ابا عبد الله
عن الوضوء فقال ما كان وضوء على الا مرة واحدة وما رواه محمد بن وعمر بن عيسى
ابن عبد الله قال الوضوء واحدة فرض واثنتان ما تجزى والثالثة بدعة لا
تجيب عن الاحاديث السابقة بان الواجب مرة مرة وتحمل الالف واللام
في الوضوء على العهد ويشاربه الى الوضوء الواجب وهو المفهوم عند طائفة
وأما الحديث الرابع الراية ان من يتقعد ان الثانية فرض كالاولى لم يجزى
ويبدل عليه ما رواه عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله قال من لم يستيقظ ان
واحدة من الوضوء لم يجزى الثلثين صحت في الثالثة قولان قال

الشيخ وابن بابويه وابن ادریس وأكثر علماءنا ان الثالثة بعدة هي قال ابو الصلة
 قال لا يجوز تليث الغسل وان ثلث بطل الوضوء وقال ابن الجنيث الثالثة
 زيادة فيه يحتاج اليها وقال المفيد والغسل مرة في وضوء وتثنية اسباغ و
 فضيلة وتثنية تكلف ومن زاد على ثلاث ابدع وكان ما ذروا وقال ابن عقيل
 السنة الاثنيان بالماء على الاعضاء مرتين الفرض من ذلك مرة لا يجزئ الصلوة
 كلابها والاثنتين سنة ولذا لا يكون قد قصر المتوضي في المرة فيكون الاخرى قاتحة
 على قصيرة وان تعد المرتين لا يوجب على ذلك بذل جاء التوقيت عنهم وكلام
 ابن الجنيث والمفيد وابن ابي عقيل يدل على تسوية الثلاثة والحق اختيار
 الشيخ رحمه الله لنا ان الثالثة ليست من الوضوء على قولهم والاكثرت استحبة
 وقد منعوا من استحبابها فيكون مانعة عن الموالاة الواجبة فتكون باطلة
 ومأرواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام
 قال الوضوء مشي مشي وتقدير الاستدلال به ان تقول الما
 ان يشير عليه السلام بالوضوء الى الواجب او المشتمل على المندوب والاو لم يلج
 وان الواجب هو المرقع بالاخلاق فيعين الثاني فاذا كان المستحب هو المشي فاذا
 عليه لا يكون مستحبا فلا يكون الثالثة من الوضوء ومأرواه محمد بن ابي عقيل عن
 بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام قال الوضوء واحدة فخره واشتات لا يجوز
 والثالثة بدعة اتفقوا بما رواه زرارة عن ابي عبد الله قال الوضوء مشي
 مشي من زاد لم يوجر عليه وهو يدل على الجواز والجواب ان رفع الثواب
 عن الثالثة لا يدل على الجواز فان المحرام يشاؤك في ذلك بل يدل على نفي الواجب
 والندب مطلقا ولا دلالة للعلم على الخاص وقول ابي الصلاح بابطال الوضوء
 عندي جيد لان الماء الماخوذ في الثالثة ليس ماء الوضوء فيكون الماسح
 به قد استأنف به ماء جديد ليس من الوضوء فيبطل مسحه وذلك يستكر
 البطلان مسئلة المشهور عندنا ان ذلك في الغسل ليس شرطا
 بل منتهى حصل صمي الغسل اجزاء حتى انه لو غس وجهه ويديه في الماء
 او بده اجزاء وان لم يبريد عليها وقال ابن الجنيث واما الوجه الذي على الانسان غسله

غسله حتى لا يدع منه شيئا الا جرى الماء من اعلاه الى اسفله ويذهب ما يعلق
 لجوار الماء فهو ما حواه طرف الابهام في طرف السبابة والوسطى فيفهم منه
 وجوب امر الابد على الوجه قال المرتضى انه مذهب مالك والزيدية **لما**
 قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم وهو يصدق مع امر الابد وعدمه فيكون
 الاتي بالماهية في اي جزء واحد هافيه تمثالا لا يخرج عن العهد
 مسئلة قال ابن الجنيد اذا كان اقطع من مرفقه غسل ما بقى من عضده
 وان كان اقطع من كفه غسل على مرفقه وذراعيه وقال الشيخ ان كاتيف
 مقطوعة من فوق المرفق لا يجب عليه شيء ويستحب له ان يمسح بالماء والحق
 عندي انه لا يجب عليه بل يستحب لانه خارج عن محل القرض فلا يتعلق به
 وجوب الغسل اذا لفرق بينه وبين غيره من اجزاء البدن والاصل براءة الذمة
 وعدم مشغولها بواجب فان كان ابن الجنيد اراد بذلك الوجوب متعناه ولا
 فهو حق واظهاره انه اراد الاستحباب **وروي** ابن بابويه قال سأل
 ابو الحسن عن الرجل قطعت يده من المرفق كيف يتوضى فقال يغسل ما
 بقى من عضده وكذلك روي في قطع الرجلين **ومرعى** الشيخ في الصحيح
 عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألت عن رجل قطعت
 يده من المرفق فكيف يتوضى قال يغسل ما بقى من عضده **مسئلة** قال الشيخ
 في المبسوط لو خلفت له يدان على ذراع واحد ومفصل واحد والاصابع ثلاثة او اربعة
 جلدة منبسطة فانه يجب عليه غسل اذا كان ذلك من المرفق الى اطراف الابهام
 فان كان فوق المرفق لا يجب عليه ذلك لان اسمها وجب الغسل من المرفق الى اطراف
 الاصابع ولم يستثن الزايد من الاصل والوجه عندي ان التفصيل الذي ذكره
 الشيخ جيد في غير الابدن اما في اليد الزائدة فانه يجب غسلها مطلقا سواء كان
 فوق المرفق او دونه والدليل عليه ما ذكره الشيخ في استدلاله على وجوب
 غسل ما ادعى غسله من غير استثناء الزائدة دون غيره لان اليد الزائدة بعينها
 عليها انها يد فيتناولها الامر بالغسل لا يقال الآية يتناول الممهود مما سمى
 يدا وهو ما يكثر في الاصل اذا الزايد لا يطلق عليه اسم اليد الاجزاء الا نأقول

منع الا من علم تناول اسم اليد ولهذا يصح قمه اليد الى الزائدة والاصلية ومورد
 التقسيم مشترك بين الاقسام الخمسة لها وايضا فيرد عليه فيما تحت المرفق مسئلة
 للمشهورين علماء الاكفتاء في مسح الراس والرجلين باصبع واحدة واختاره الشيخ
 في اكثر كتبه وابن ابي عقيل وابن الجنيد وسنار وابو الصلاح وابن البراج وابو
 قال الشيخ في النهاية والمسح بالرأس لا يجوز اقل من ثلاث اصابع مضمومة مع
 الاختيار فان خاف البرد من كشف الرأس اجزاء مقدار اصبع واحدة وجعل
 ابن ادريس ذلك على سبيل الوجوب ونقله عنه من هاهنا فانما الثاني قوله
 واقول اكثر مما سمع ان كلام الشيخ محتمل فانه كثير اما يطلق على المندوب انه لا يجوز
 تركه مع انه قال في الكتاب ايضا عن المسح على الرجلين وان اقتصر في المسح عليهما
 باصبع واحدة لم يكن به باس وقال ابن بابويه حد مسح الرأس ان يمسح بثلاث
 اصابع مضمومة من مقدم الرأس فان قصد بذلك ان يحل القرض في المسح ذلك
 بحيث اى شيء من اجزاء فهو حق وان قصد ان المسح يجب على هذا الحل كله كان
 ممنوعا وقال المفيد ويجزى الانسان في مسح راسه ان يمسح من مقدمه مقدار
 اصبع يضم عليه عرض من مواضع الشعر الى قصاصه وان مسح منه مقدار ثلاث اصابع
 مضمومة بالقرض كان اسبغ ويدل على ما اخترناه انه تعالى امر بالمسح ببعض الرأس
 والرجلين مطلقا فيا في بالما مومنه لو مسح باصبع واحدة طولا او عرضا فيخرج عن
 عهدة التكليف وما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة ويكبر بن اعين عن ابي جعفر
 انه قال في المسح مسح على النعلين ولا يدخل يدك تحت الشراك واذا سمحت بشيء من
 راسك او بشيء من قدميك ما بين كعبك الى اطراف الاصابع فقد
 اجزأك وما رواه حماد عن الحسين قال قلت لابي عبد الله عليه
 السلام رجل توشأ وهو مغمى وثقل عليه نزع العمامة لمكان البرد فقال ليدخل اصبعه
 اجمع الاخرى بمارواه احمد بن محمد بن ابي نصر في الصحيح عن ابي الحسن الرضا عليه
 السلام قال سالت عن المسح على القدمين كيف هو فوضع كفه على الاصابع فمسحها
 الى الكعبين الى ظهر القدم فقلت جعلت فداك لو ان رجلا قال باصبعين من
 اصابعه قال لا الا يكفي **والجواب** انه محمول على الاستحباب ويؤيده ما رواه

رواه الشيخ في الصحيح عن زيارته قال قلت لابي جعفر عليه السلام الا تخبرني من اين علمت ان المصح يمسح بالراس وبعض الرجلين فضحك ثم قال يا زياره قال لم رسول وتزل به الكتاب من الله تعالى لان الله تعالى يقول اغسلوا وجوهكم وايديكم ففرقنا ان الوجه كله ينبغي ان يغسله ثم قال وايديكم الى المرافق ثم فصل بين الكلامين فقال واصحوا برؤسكم ففرقنا من حين قال برؤسكم ان المصح يمسح بالراس لمكان الباء ثم وصل الرجلين بالراس كما وصل اليدين بالوجه فقال واصلكم الى الكعبين ففرقنا حين وصلها بالراس ان المصح على بعضهما ثم بين ذلك رسول الله للناس بضعف الحديث مسئلة قال الشيخ في المبسوط لا تستقبل شعر الراس بالمصح فان خالفه اجزأه لانه ما مسح وترك الاقتل وفي اصحابنا من قال لا يجزئه وقال في الخلاف لا يجوز وقال ابو جعفر بن بابويه ولا ترد الشعر في غسل اليدين ولا في مسح الراس والقدمين وابن ادريس ذهب الى ان الاستقبال مكروه وابن ابي عقيل قال كيف مسح اجزأه وابن حمزة اوجب ترك الاستقبال وهو الظاهر من كلام الشيخ في التهذيب وقال السيد المرتضى الغرض مسح مقدم الراس دون ساير ابعاضه من غير استقبال الشعر ولا مشبهه في وجوب مسح المقدم وما ترك استقبال الشعر فهو عند اكثرهم واجب ويفهم من يرى انه مسنون والحق عندي ما ذهب اليه الشيخ اولاً لانه يصح عليه الامتناع في الامر بالمصح سواء استقبال واستدبر وما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بمسح الوضوء بمقبلاً ومدبراً حتى جوابانه مستقبله للشعر فيكون منهياً عنه **والجواب المنع** يتناول استقبال الشعر في اليدين اما في مسح الراس فلا وحمله على اليدين قياس واجتهاد السيد المرتضى ان مقدم راسه من غير استقبال الشعر منزه للحدث والخلاف واقع في العدول عنه فيجب فصل المتيقن ان الخلاف لا يقتضي المنع مع قيام الدليل وقد بيناه مسئلة قال الشيخ في المبسوط لا يستحب مسح جميع الراس وان مسح جميعه تكليف ما لا يحتاج اليه وهو باطل عدم بطلان الوضوء مطلقاً وقال ابن الجنيد لو مسح بيده من مقدم راسه

الى مؤخره اجزاء اذا كان غير معتقد ان ذلك الفرض عليه فان اعتقد فرضه لم
 يجره الا ان يعود فيصح عليه وقال ابن حمزة يجوز فيه مسح الجميع اتفق الشيخ بانه فعل
 المأمورية فيجب ان يخرج عن العهدة وفعل الزايد وان كان محرم لا يرتفع حكمه
 ما قبله اتفق ابن الجنيدي بانه مسح ما لا يعتقد اجزاه فوجب ان لا يجزئه **والجواب**
 الاعتقاد غير موثر في الفعل نفسه **مسئلة** مسح الرجلين من رؤس الاصابع
 الى الكعبين ويؤاد بالكعبين هنا المفصل بالكعبين بين الساق والقدم وروى
 عبارة علمائنا اشتباه على غير المحصل فان الشيخ واكثر الجماعة قالوا ان الكعبين
 هما النابتان في وسط القدم وقاله الشيخ في كتبه وقال السيد المرتضى الكعبان
 العظامان النابتان في ظهر القدم عند مفصل الشراة وقال ابو الصلاح هما مفصل
 الشراة وقال المفيد الكعبان هما قبة القدمين امام الساقين ما بين المفصل والمشط قال ابن عثيمين
 الكعبان ظهر القدم وقال ابن الجنيدي الكعب في ظهر القدم دون عظم الساق وهو المفصل المتخوص في
 الغرقوب لنا ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة ويكير بن اعين عن ابي جعفر
 قلنا صلوات الله واين الكعبان قال ههنا يعني المفصل دون عظم الساق
 وما رواه ابن بابويه عن الباقر عليه السلام وقد حكى صفة وضوء رسول الله
 الى ان قال ومسح على مقدم راسه وظهر قدميه وهو يعطى استيعاب
 المسح لجميع ظهر القدم ولانه اقرب الى ما حده اهل اللغة به **مسئلة**
 الذي اخبرناه في كتبنا مثل منتهى المطلب والتحوير وقواعد الاحكام للتخصيص
 وغيرها انه يجوز المسح على الرجلين منكوسا بان يعتدى من الكعبين الى روس
 الاصابع على كراهته والاولى الابتداء من روس الاصابع الى الكعبين وليس واجبا
 وهو اختيار الشيخ في المبسوط والنهاية وابن ابي عقيل وسالروا ابن البراج
 وقال ابن ادريس يجب الابتداء من روس الاصابع الى الكعبين وهو الظاهر
 من كلام ابن بابويه والسيد المرتضى فان كان في كلاهما الختان وهو الاقوى
 عندى لنا على الوجوب ان قلنا قوله تعالى وارجلكما الى الكعبين وموضوع
 الى الغاية ولا خلاف في ان الامر هنا للوجوب وما رواه الشيخ عن بكر
 زرارة ابني اعين لما حكى وضوء رسول الله ثم مسح راسه وقد مية الى الكعبين

الكعبين بفضل كفيه وما رواه الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد قال سألت
 ابا الحسن عليه السلام عن المسح على القدمين كيف هو فوضع كفه على النخاع
 ثم مسحها الى الكعبين فقلت له لو ان رجلا قال باصبعين من اصابعه
 هكذا الى الكعبين قال لا الا بكفيه كلها ولان الوضوء الذي وقع
 بيانا من الرسول ان كان لا يتدأ فيه من الاصابع لم يحز العكس وكان
 العكس اذا الثاني باطل بالاجماع فتعين الاول ولان ايقاعه على هذا الوجه
 يخرج عن العهدة بيقين دون العكس اتفق الاخرون بما رواه يونس قال
 اخبرني من راي ابا الحسن بمنى مسح ظهر قدميه من اعلى القدم الى الكعب
 ومن الكعب الى اعلى القدم وما رواه حماد بن عثمان في الصحيح عن ابي عبد الله
 قال لا بأس بمسح القدمين مقبلا ومذبرا وفي الصحيح عن حماد عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال لا بأس بمسح القدمين مقبلا ومذبرا ويلوح من كلامه
 الشيخ في التهذيب تجوز مسح القدمين منكوسا دون مسح الراس والاختلاف
 المذكورة قوية فالوجه حملها على الجواز وحمل ما قلناه من الأدلة على التثنية
 مسئلة قال الشيخ في الخلاف لا يجوز ان يستأنف مسح الراس والرجلين
 ماء جديدا عند أكثر اصحابنا وقد رويت رواية شاذة انه يستأنف ماء
 جديدا وهي محمولة على التقية فان جميع الفقهاء يوجبون استئناف الماء
 الا لما كانه اجاز المسح ببقية الماء وهذا يشعر بوجود الخلاف فيه لاحتمال
 نادر ولعله اشار بذلك الى ما ذكره ابن الجنيد فانه قال اذا كان بيدك المتطهر
 ثلاثا يستيقها من غسل يديه مسح يمينه راسه ورجله اليمنى وببده اليسرى
 رجله اليسرى وان لم يستبق ذلك اخذ ماء جديدا راسه ورجليه و
 المشهور عند علمائنا استئناف الوضوء لما رواه الشيخ في الصحيح عن
 زرارة بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام وقد حكى صفة وضوء رسول الله
 ثم مسح ببقية ما بقى في يده راسه ورجليه ولم يعدها في الاثناء وعن زرارة
 وبكير ابني اعين عن الباقر عليه السلام وقد وصف وضوء رسول الله ثم
 مسح راسه وقد مضى الى الكعبين بفضل كفيه لم يعد ماء وفي الصحيح عن

جميع مسوح
واسكان الميم
المشرك كرم

ابى عبيدة الخد اقال وضأت ابا جعفر بمسح وقد بال وباولته ماء
جد يد افاستحي به ثم صببت عليه كفا فضل وجهه وكفا غسل به
ذراعه الايمن ثم كفا غسل به ذراعه الايسر ثم مسح بفضله الندي راسه
ورجله آتج ابن الجفيد بمارواه معمر بن خلاد في الصحيح قال سالت
ابا الحسن عليه السلام ابجزى الرجل مسح قد ميه بفضل راسه فقال
براسه لا فقلت بما وجد يد فقال براسه نعم وفي الصحيح عن ابى بصير قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن مسح الراس قلت له اسمع بما في يدي من
الندي راسي قال لا بل تضع يدك في الماء ثم مسح **الجواب**
ان هذين الخبرين محمولان على التقية لانهما خالفوا اجماعا فانه لا خلاف في
تجوز المسح بالنداوة والني عن المسح بها محمول على مذهب العامة في
الشيخ ويحتمل ان يكون اراد به اذا جفت راعضاء طهارته فتحتاج
ان يجرد وغسله فياخذ ماء جديدا فيكون الاخذ له اخذا للمسح و
يحتمل في الثاني ان يكون اراد بالماء الذي يضع يده فيه الباقي في لحيته
او حاجبيه اذ ليس في حديثه اشارة الى الماء الذي في الاثاء ويؤيده ما
رواه خلف بن حماد عن اخبره عن ابى عبد الله عليه السلام قال قلت له
الرجل ينسح راسه وهو في الصلوة فقال ان كان في لحيته بلل فليمسح به
قلت فان لم يكن له لحية قال مسح من حاجبيه واشعار عينيه **مسألة**
المشهور بين علماء سقوط وجوب ترتيب المسح بين الرجلين بل يجوز مسحهما
دفعه واحدة بالكفين ومسح اليدين قبل اليسار وبالعكس وقال سادس
مسح اليمنى قبل اليسرى قال وفي اصحابنا من لا يرى في الرجلين ترتيبا قال
ابن ابى عقيل عقيب ذكر ترتيب الاعضاء وكان ان بدأ مسح رجله اليسرى قبل
اليمنى رجع فبدأ باليمنى ثم أعاد على اليسرى وقال ابن الجفيد لو بدأ بيساره
على يمينه في اليد او الرجل رجع على يساره بعد يمينه ولا يجوز له الا ذلك وقال
ابن بابويه يبدأ بالرجل اليمنى في المسح قبل اليسرى وكذا قال ولده ابو جعفر
والوجه الاول لنا انه تعالى اوجب مسح الرجلين مطلقا وهو يصدق مع الترتيب

الترتيب وعدمه فيخرج عن العهد بانهما كانا دلالة للتكليف على الجزئي وان
الاحاديث وردت مطلقة **الفصل الرابع** في بقايا احكام الوضوء مسألة
اتفق على ان على وجوب الموالاة واختلافوا في تفسيرها على معنيين أحدهما انها
المتابعة وثانيها اعتبار الجفاف والذي اشتراكه الشيخان وجوب المتابعة بحيث ان يصل
بيده اليمنى عقيب الفراغ من غسل وجهه ويغسل يده اليسرى عقيب الفراغ
من يده اليسرى ويمسح راسه عقيب الفراغ من غسل يده اليسرى ويمسح رجليه
عقب مسح راسه فان اخرج بعض الافعال لغيره عن راسه ثم ان جف السابق استأنف
الوضوء والاثر فان كان بعد روافق قطع ماء جازئ فيجب الاتمام ان بقيت الرطوبة
والاستيناف ان جف وقال علي بن بابويه وتابعه ابنه فان فرغت من بعض
وضوء وانقطع بك الماء من قبل ان تتمه وانتهى بالماء فاتم وضوءك اذا كان مما
غسلته وطبا وان كان قد جف فاعد الوضوء وان جف بعض وضوءك قبل ان
تتم الوضوء من غير ان ينقطع عنك الماء فاغسل ما بقي جف وضوءك اول يجف
وقال ابو الصلاح كما قال الشيم فانه قال الموالاة واجبة وهو ان يصل بوضوءه
الأعضاء بعضها ببعض فان جعل بينها مهلة حتى جف الاول بطل الوضوء
وقال السيد المرتضى في المسائل الناصية الموالاة عندنا واجبة بين الوضوء
ولا يجوز التفريق ومن فرق بين الوضوء بمقدار ما يحيف معه غسل العضو الذي
انتهى اليه وقطع الموالاة منه في الهواء المعتدل وجب عليه اعادة الوضوء والتجاف
اعتبار الجفاف وهو اختيار ابن ادريس فانه ذهب الى تجويز تأخير غسل
اليدين عن الوجه مادام الوجه رطبا ولا يجوز تأخير حتى يجف رطوبته
وكن باقى الأعضاء وهو اختيار ابن حمزة وابن زهير والحق الاول لما قوله تعالى
فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق والاستدلال به من وجهين الاول
انه امر فيقضى فيه بالضرورة لانه احوط لقوله تعالى سارعوا الى مغفرة من ربكم
فاستيقوا الخيرات الثاني انه اوجب غسل الوجه واليدين والمسح عقب راحة
القيام الى الصلوة بلا فصل وفعل الجميع دفعة متعديا فيجوز على الممكن وهو
المتابعة ومأروا ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا توضأت

بعض وضوءك فرضت لك حاجة حتى ييس وضوءك فاعد وضوءك فان الوضوء
 لا ببعض وجه الاستدلال حكمه عليه السلام بان الوضوء لا ببعض وهو
 صادق مع الجفاف وعدمه وما رواه الحلبي في الحسن عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال اتبع وضوءك بعضه بعضا والمفهوم من المتابعة فعل كل واحد
 عقيب الآخر ولا زاد ولا نقص احوط فان اليقين يحصل معه بخلاف ما ذكره ابن ادريس
 ولانه عليه السلام حيث بين الوضوء وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا
 به فان وقع مع قيد المولاة وجب والاوجب تركها آخج المخالف بان الامر بالغسل
 ورد مطلقا والاصل براءة الذمة من المبادرة لما ثبت من ان الامر لا يقتضي
 الفور **والجواب** قد بينا وجوب المتابعة **مسئلة** المشهور بين علما
 شيوخنا التولية في الطهارة فلو وضاء غيره مع المكتلة لم يقع حذره ويجوز مع الضرورة
 ويكره الاستعانة وقال ابن الجنيدي يستحب ان لا يشرك الانسان في وضوءه
 غيره بان يوضيه او يعينه عليه **لنا** قوله تعالى فاغسلواوهو يقتضي وجوب صد الفعل
 منه وقبول الفعل من الغير لا يستلزم الصد ورعنه فانه ان لم يقتضه المناف
 فلا اقل من عدم الاسلام فيبقى في عهد التكليف ولانه مع التولية لا يحصل
 تيقن ارتفاع الحدث وزوال المانع من الدخول في الصلوة فيستصحب
 المنع الى ان يحصل المنزل قطعا **مسئلة** قال الشيخ في المبسوط لا يجوز
 الابتداء بالاستنشاق قبل المضمضة وقال ابن حمزة يستحب الابتداء بالمضمضة
 آخج الشيخ بان المشرع لا يبتدأ بالمضمضة فالعكس بدعة كضمول الاذان
 وآخج ابن حمزة ان الفعل المستحب فيكون كيفية مستحبة **والجواب** المنع من استحباب الكيفية
 وههنا بحث لا بد من تحقيقه وهوان الكيفيات لافعال المندوبة اذا ضربت هل
 يكون حراما اهلا الوجه ان المغير ان اعتقد مشروعيتها على الوجه الذي غير
 كان ما شوفا في اعتقاده انها لم يستند فيه الى الدليل وان لم تعتقد مشروعيتها
 فالوجه ان الفعل يقع لا غيا لا اثر عليه ولا ثواب **مسئلة** قال ابو الصلاح
 لو سمح غير الجهة المشروعة واستأنف للسم ماء جدد اوجعل موضع
 السم غسلا على حال او تدب بالزيادة عليها بطل الوضوء وكلام الشيخ في

في المبسوط يعطى هذا الباب في الوضوء لجميع المطابق لانه قال لا يستحب مسح
 جميع الرأس فان مسح جميعه تكلف بما لا يحتاج اليه وقد مضى البحث في ذلك
مسئلة قال ابن ادريس من كان قائما في الماء وتوضى ثم اخرج رجله
 من الماء ومسح عليه ما من غير ان يمد يده في الماء فلا حرج عليه لانه مسح
 اجماعا والظاهر من الايات والاحبار متناولة له فاحال على مسئلة
 طويلة عليها في ذلك لم اقف عليها وقال ابن الجنيدي من قطرها لاجل يده
 امر احتاج معه الى ان يخوض بهما نهر اسم يديه عليها وهو في النهر
 ان تطاول خوضه وخاف جفاف ما وضاه من اعضائه وان لم يجف كان
 مسحه اياها بعد خروجه احب الى واحوط وكان والذي يمنع ذلك كله ولا
 يجزئ مسح الرجلين وعليهما رطوبة وليس بعيدا عن الثواب لان المسح يجب بداءة
 الوضوء ويحرم التجديد ومع رطوبة الرجلين وعليهما رطوبة بما وجد يد
مسئلة يجوز المسح على الخفين عند التقية والضرورة اجماعا فان زالت
 الضرورة والتية رجع الخف قال الشيخ يجب عليه استئناف الوضوء والوجه عندهما
 انه لا يستأنف لانه ارتفع حدثه بالطهارة الاولى فلا يتنقض بغير التوضي
 المتصور عليها انتهى الشيخ بانها طهارة ضرورية فيبقى بقدر الضرورة
 كالتييم **الجواب** الفرق فان الطهارة هنا رفعت لحدث بخلاف التيميم
مسئلة لو كان على اعضاء الغسل جيرة وامكنه زرعها وجب ولا مسح
 على الخرق والجيرة ويستبجى بذلك جميع الصلوات ما لم يحدث قال الشيخ او
 يزول العذر فان زال استأنف الوضوء ولم يكن عليه اعادة شيء من الصلوات
 والا قرب عندي عدم وجوب تجديد الوضوء كما تقدم **مسئلة** قال
 في المبسوط يكره المحدث مس كتابه القرآن وعلى هذا ينبغي ان يكون ذلك
 مكروها للصبيان والكاتب لانه لا يصح منهم الوضوء وينبغي ان يمنعوا من مسح
 المكتوب من القرآن وان قلنا ان الصبيان غير مخاطبين ينبغي ان يقولوا بجواز
 ذلك فيخص العموم لان الاصل الاباحة وبه افق ابن ادريس وابن البراج وقال
 في الخلاف لا يجوز للمسب والمحدث والمخاض ان يمسه المكتوب من القرآن وقال

أبو الصلاح يحجروا على الحديث من كتابة القرآن واسم الله تعالى والوجه عند
 ما ذكره الشيخ في الخلاف لنا قوله تعالى لا يسه الا المطهرون وآمرؤا من
 عن اخبر عن ابي عبد الله عليه السلام فقال كان اسمعيل بن ابي عبد الله عنده
 فقال يا بني اقرأ المحفف فقال اني لست على وضوء فقال لا يسه الكتاب به ومنس
 الورق واقرأه وعن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قرأ
 في المحفف وهو على غير وضوء فقال لا بأس ولا تمس الكتاب وهذا الحديث
 وان كان في طريق الحسن بن المختار وهو واقفي الا ان ابن عقدة ثقة
 وعن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام قال المحفف
 لا يسه على غير طهر ولا خشا ولا تمس خطه ولا تقلقه ان الله تعالى يقول
 لا يسه الا المطهرون قال الشيخ والهي عن مسه وتعليقه للاستحباب
وروي في الصحيح عن علي بن جعفر انه سأل اخاه موسى بن جعفر
 عن الرجل يحل له ان يكتب القرآن في الألواح والصحيفة وهو على غير وضوء
 قال لا والظاهر انه نفى الحل مع المباشرة لكتابه أحق لأخر من بان لأصل رواية الن
والجواب قد بينا اشتغالها بالقرآن والاحاديث مسئلة قال ابن الجني
 يسحب ان لا يشرك الانسان في وضوء غيره بان يصبه او يمينه عليه
 وان اعتقد عند ارادته الطهارة انه يودي فرض الله منها صلواته ولو غرت
 النية منه قبل ابتداء الطهارة ثم اعتقد ذلك وهو في عملها جزء ذلك وفي
 هذا الكلام احكام ثلاثة مختلف فيها الأول انه قد جعل ترك التولية مستحب
 وقد سبق البحث فيه الثاني انه توهم انه جعل النية مستحبة لانه عطف على
 المستحب وفيه نظر وانا قد بينا وجوب النية الثالث انه قد جعل وقتها
 عند اداة الطهارة فان اراد بذلك حال غسل اليدين المستحب او غسل الوجه
 فهو جيد ما قوله اذا غرت النية قبل ابتداء الطهارة ثم اعتقد ذلك وهو
 في عملها فثوم قد نازع ابن ادريس فيه وارجب تقدير النية بجلتها على
 العبادة بحيث تقارن اول جزء من العبادة اخر جزء من النية والشيخ قال
 وقت النية يستحب ان يفعل اذا ابتدأ في غسل اليدين وتعيين وجوبها

وجوبها اذا اغتسل ان يستدل بفصل الوجه في الوضوء او الراس في غسل
 الجنابة لا يجوز ما تقدم على ذلك وقول ابن ادريس ليس بمعتد لانه يجب
 ان يقصد بقلبه ايقاع الافعال الصادرة عن القوى البدنية على الوجه
 الخصوص وليس ان في ذلك تكليف بما لا يطاق كما توهمه هو فان النية محلها
 غير محل الفعل **مسئلة** في توضيئة الريا الى نية الفعل قال الوجه عندى ان
 طهارته غير مجزية ويلوح من كلام السيد المرتضى الجواز لانه استدل على
 الابتداء بالمرافق اما وجوبا كما ذهب اليه بعض علاننا واستحبها كما اختاره هو
 بما روى عن النبي انه قال حيث توضع مرة مرة هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة
 الا به قال ولفظة مقبول يستفاد بها في عرف الشرع امر ان أحدهما الاجزاء
 كقولنا لا يقبل صلوة بنبر طهارة وكلام الآخر الثواب عليها كقولنا ان
 الصلوة المقصودة بها الريا غير مقبولة بمعنى سقوط الثواب وان لم يجب اعادةها
 وهذا الكلام يوم ان العبادة اذا قصد بها الريا اجزأت لثاته مامورا بيقين
 العبادة على وجه التقرب الى الله تعالى والاخلاص له ولا يتحقق ذلك مع الريا
 فلا يكون اثباتا بالماوريه فيبقى في عهدة التكليف **مسئلة** المشهور
 انه يستحب تجديد الوضوء لكل صلوة وقال ابو جعفر بن بابويه في تاويل
 الاحاديث الواردة بتكرار الوضوء مرتين ان معناها تجديد الوضوء قال و
 قولهم **مسئلة** لا يؤثر عليها يريد به التجديد الثالث ويمثل بانه يستحب الا اذا
 والا قاتمتين للظهر والعصر ومن اذن للعصر كان افضل والا اذن الثالث بدعة
 لا اجزله فان اراد التجديد الثالث لصلوة ثالثة ليس بمندوب وقد خالف المشهور
 وان كان المراد التجديد الثالث لصلوة واحدة فلم اختلف فيه على نص **مسئلة**
 قال ابن الجنيد اذا بقي موضع من الاعضاء التي عليه غسلها لم يكن بده فان
 كان دون سعة الدرهم بلها وصى لانكازا وسع اعادة على العضو وما بعده ان
 لم يكن جف ما قبلها وان كان قد جف ابتداء الطهارة ولا عرف هذا
 التفصيل لا صحابنا وانما الذي يقتضيه اصول المذهب وجوب غسل
 الموضع الذي بتركه سواء كان بقدر سعة الدرهم او اقل ثم يجب غسلها

فصل في
 غسل الرأس

قال

بعده من أعضاء الطهارة والسبح مع بقاء الرطوبة ووجوب استئناف الطهارة
مع عدم مهأ ولا اوجب غسل جميع العضو بل من الموضع المتروك الى اخره
ان اوجبنا الابتداء من موضع بعينه والموضع خاصة ان سوقنا العكس لنا
على وجوب غسل الباقي وما بعده مع قصور السعة عن الدرهم انه غير مرتب
لولا مع ان الترتيب ولبيب قال ابن الجنييد وقد روى توقيت الدرهم
ابن سعد عن زمرارة عن ابى جعفر وابن منصور عن زيد بن علي ومنه حديث
ابى امامة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم مسئلة في اطلاق الاصحاب القول
بإعادة الطهارة على من يتيقن الحدث والطهارة وشك في المتأخر منها ونحن
فصلنا ذلك في أكثر كتبنا وقلنا ان كان في الزمان السابق على زمان تصادم
الاحتمالين محدثا وجب عليه الطهارة وان كان متطهرا لم يجب ومثاله انه
اذا يتيقن عند الزوال انه نقض طهارة وتوضى عن حدث وشك في السابق انه
يستصحب حال السابق على الزوال وان كان في تلك الحال متطهرا فهو على
طهارته لانه يتيقن انه نقض تلك الطهارة ثم توضى لا يمكن ان يتوضى عن حدث
مع بقاء تلك الطهارة ونقض الطهارة الثانية مشكوك فيه فالزوال عن
اليقين بان شك فان كان قبل الزوال محدثا فهو الان محدث لانه يتيقن انه
انتقل عنه الى طهارة ثم نقضها والطهارة بعد نقضها مشكوك فيها مسئلة
قال الشيخ في المبسوط والخلاف لو توضى وصلى الظهر ثم توضى وصلى العصر
ولم يحدث بينهما قما ذكر انه اخل بعض من احدى الطهارتين وجب
عليه إعادة الظهر لان العصر المتروك ان كان من الطهارة الاولى بطلت
الظهر وصحت العصر وطهارته وان كان من طهارة العصر صحت الصلاةان
بالطهارة الاولى وقال ابن ادريس يجب عليه للصلاة ان يفعل لان الوضوء الثاني
لم يحصل به رفع الحدث ولا الاستباحة للصلاة ولا يستباح الصلاة باجماع من الا
بنية رفع الحدث اونية الاستباحة بالطهارة وقول ابن ادريس هو الاقوى
عندي لما قد مضى من صفة النية واليمينان الشيخ في المبسوط اختار ما قلنا
نحن في صفة النية وذكره هذا الفرع الذي لا يشك عليه مسئلة قال

الشيخ رحمه الله لو توضى وصلى الظهر ثم أحدث ثم توضى وصلى العصر ثم ذكر
 انه اخلّ بعض من احدى الطهارتين ولم يعلم بعينه اعاد الصلوتين بعد ما ذكر
 الوضوء لانه ما ادى واحد منهما بتيقن والا فرب عنده انه يصلى اربعا عما
 في ذمته لان احدهما محببة بتيقن والاخرى باطلا قطعاً قال الشيخ لو توضى
 وصلى كل صلوة من الخمس بوضوء وذكر انه أحدث عقيب احدى الطهارات
 ولم يعلمه عينا توضى واعاد الخمس ولو لم يحدث لكنه علم باخلال عضو مجهول
 يوضى واعاد الاول لا غير والتحقيق انه اذا اكتفى بالقرية في النية اعاد في الفرض
 الاول ثلاثا واربعاً واثنين فان لم يكتف بها واشترطنا الا باحة ورفع الحدث
 اعاد الجميع في الفرض الثاني كالاول وكلام الشيخ لا توجيه له **مسئلة**
 للشيخ قولان في صاحب السلس احدهما وجوب تجديد الوضوء لكل صلوة
 فريضة ولا يجوز له ان يجمع بين صلوتي فرض بوضوء واحد ذكره في الخلاف
 والثاني انه لا يجب عليه ذلك بل يجوز له ان يجمع بين صلوات كثيرة بوضوء
 واحد اختاره في المبسوط والوجه الاول لما قوله تعالى واذا قمتم الى الصلوة
 فاغسلوا وهو عام خرج منه من لا حدث عليه فيبقى الباقي على العموم ولان
 الاحتياط يقتضى ذلك فهو محدث والحديث وان لم يرتفع لاجل الضرر وقولا
 يسقط عنه وجوب الوضوء كالمستحاضة ولان القول بتكرير الطهارة في حق
 المستحاضة وعدمه في حق صاحب السلس مما لا يجتمعان والاول حق والثاني
 باطل بيان الثاني ان خروج الحدث المتكرر اما ان يقتضى ايجاب الطهارة للتكرار
 او لا فان اقتضى وجب التكرير في حق صاحب السلس علابا لمقتضى السلام
 عن المعارض وان لم يقتض وجب عدم التكرير في حق المستحاضة علابا لاصل
 هو براءة الذمة السالم عن معارضة كون الخروج المتكرر موجبا لاجتهام الشيخ بان
 الاصل براءة الذمة وحمله على المستحاضة قياس وتحج لا نقول به **واجواب**
 ان البراءة الاصلية معارضة بدليل الاحتياط فيبقى ما ذكرناه من الأدلة سالما
 عن المعارض وقد روي ابن بابويه في الصحيح عن حمزة عن الصادق عليه
 السلام انه قال اذا كان الرجل يقطر منه البول الدما كان حين الصلوة

خير

نصير

التحن كما أوجع فيه قطناً ثم علقه عليه وادخل ذكره فيه ثم صلى بجمع
 بين الصلواتين الظهر والعصر ويؤخر حين الظهر ويجعل العصر بإذان
 أقامتين ويؤخر المغرب ويجعل العشاء بإذان وإقامتين ويفعل ذلك
 في الصبح وهو شعر يجواز الجمع بين الظهر والعصر خاصة وبين المغرب
 والعشاء خاصة دون باقي الصلوات وهذا هو اختيارنا في كتاب تنهى
 المطلب مسئلة الباطون إذا نجحت الحدث وهو في الصلوة قتال البعض
 علمائنا تطهر ويبنى على صلاته لما رواه ابن بابويه في الصحيح عن محمد بن مسلم
 عن الباقر عليه السلام قال صاحب البطن الغالب يتوضى ويبنى على صلاة
 وعن الفضل بن يسار قال قلت للباقر عليه السلام أكون في الصلوة فاجد
 غمراً في بطني أو أذى أو ضرباً فقال انصرف ثم توضى وابن على ما مضى
 من صلاتك ما لم ينقض الصلوة بالكلام وتعد إذا نكمت ناسياً فلا شيء
 عليك وهو بمنزلة من تكلم في الصلوة ناسياً قلت وإن قلب وجهه عن القبلة
 قال وإن قلب وجهه عن القبلة والوجه عندى أن عذره أن كان دائماً
 لا يتقطع فإنه يبنى على صلاته من غير أن يجد روضاً وكما صاحب السلس
 وإن كان يتمكن من يحفظ نفسه بمقدار زمان الصلوة فإنه يتطهر ويتنقى
 الصلوة ويدل على التفصيل أن الحدث المتكرر لو نقص الطهارة لا يبطل
 الصلوة لأن شرط صحة الصلوة استمرار الطهارة وإما مع التمكن من الحفاظ فإنه
 يجب عليه الاستيناف لأنه يتمكن من فعل الصلوة بالطهارة وجب عليه
 ما يتمكن منه مما كلف به **باب الغسل وفيه فصول الأول** في قيامه
 وهو واجب ونائب فالواجب غسل الجنابة والحيض والاستحاضة والنفساس
 وغسل الأموات ولا خلاف في وجوب هذه الأغسال وهذه الأغسال الخ
 اختلف في وجوبها وأنا أسوق إليك ما عداها من أثاره تعالى في مسائل مسئلة
 المشهورين علمائنا وجوب الغسل على من مس ميتاً من الناس قبل تطهيره
 بالغسل وبعد بركه بالموت اختاره الشيخان وابن أبي عمير وابن الجنييد والبرقي والصالح
 وسلام مع نزوده وأبنا بابويه وابن البراج وابن إدريس وقال السيد المرتضى

انه مستحب ونقل عنه الشيخ في الخلاف والاقوى الاول لنا ما رواه الشيخ
عن سماعة عن ابي عبد الله قال وغسل من مس ميتا واجب **وعن** يونس
عن بعض رجاله عن الصادق عليه السلام قال الغسل في سبعة عشر موضعا منها
الغرض ثلاث فقلت جعلت فداك ما الغرض منها قال غسل الجنابة وغسل
من مس ميتا وغسل الاحرام ويتاول الشيخ قوله وغسل الاحرام يعني ان ثوبه
ثواب غسل الفريضة **وفي** الحسن عن حريز عن الصادق عليه السلام قال
من غسل ميتا فليغتسل قال وان مسه ما دام حيا فلا يغسل عليه واذا ورد
ثمسه فليغسل قلت لمن ادخله القبر قال لا يغسل عليه انما يغسل المشايخ
وعن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال يغتسل الذي
غسل الميت **وفي** الصحيح عن معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه
السلام الذي يغسل الميت عليه غسل قال نعم قلت فاذا مسه وهو حي
قال لا يغسل عليه فاذا برد فعليه الغسل قلت والبهائم والطير اذا مسها
عليه غسل قال لا ليس هذا الا لانسان آتج المخالف بالاصل ومارواه
سعد بن ابي خلف في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول
الغسل في اربعة عشر موضعا واحدا فريضة والباقي سنة **والجواب**
عن الاول والاصل برأية الذمة كما لم يدل دليل على خلافه وقد بينا فيما تقدم
ان الدلالة على وجوبه وعن الثاني ان المراد بالسنة ما ثبت من جهة السنة
لا من طريق القرآن فان غسل الجنابة والحيض والاستحاضة والنفس
واجب عنده فلا يجوز حمل لفظة السنة ههنا على التدب بل المراد
ما قلناه مسئلة المقتول قودا والمرحوم يؤمران بالاغتسال قبل قتلهما
والتكفين ثم لا يجب بعد قتلهما الغسل بل يصلى عليهما ويؤدنان وهل
يجب على من مسهما بعد قتلهما الغسل قال ابن ادريس نعم يجب بالوجه عندك
عدم الوجوب لنا الاصل برأية الذمة ولان النص ورد بالوجوب على من
مسه قبل تطهيره بالغسل وهذا ليس بثابت في صورة النزاع لانهما
ظهر ابان الغسل آتج بان قد مس ميتا بعد بزيه بالموت وقبل تقسيمه

المقتول قودا والمرحوم

بعد موته فيجب عليه الغسل **والجواب** ان النص لم يرد بالقييد لكنه
 ذكره وهو كون الغسل بعد الموت **مسئلة** لو مس قطعة قطعت من
 حي او ميت من الناس وكان فيها عظم وجب عليه الغسل اطلق اصحابنا
 الموجوز للغسل من الميت ذلك وقال ابن الجنيد يجب الغسل على من سرا
 قطع من الانسان الحي من قطعة فيها عظم ما بينه وبين سنة **لنا** انه من
 ميتا من الناس فيجب عليه الغسل ولا اعلم الوجه في تقييد ابن الجنيد بالسنة
مسئلة ان غسل الاحرام مستحب اختاره الشيخان حتى ان المفيد قال
 غسل الاحرام للجمعة سنة ايضا لا اختلاف وكذا غسل الاحرام للعمرة وهو لغتيا
 ابن الجنيد والسيد المرتضى وسلا و ابن ادريس وابن البراج وابو الصلاح
 وقال ابن ابي عقيل انه واجب قال السيد المرتضى الصحيح عثمان غسل
 الاحرام سنة لكنها مؤكدة غاية التاكيد فلهذا الشبهة الامر على اكثر اصحابنا
 واعتقد وان غسل الاحرام واجب لقوته ما ورد في تأكيدة والحق الاستحباب
لنا الاصل براءة الذمة وما تقدم في حديث سعد عن الصادق عليه
 السلام حين قال الغسل في اربعة عشر موطن واحد فريضة والباقي
 سنة اتفقوا بما رواه سماعة عن الصادق عليه السلام قال وغسل الاحرام
 واجب **والجواب** المراد منه شدة الاستحباب لقوله في الحديث
 وغسل الاستسقاء واجب وغسل يوم عرفة واجب وغسل الزيادة واجب مع
 ان سند الحديث ضعيف **مسئلة** اختلف علوانا في وجوب الغسل
 على قاضي صلوة كسوف الشمس والقر اذا تركها متعمدا مع استنعا بالاحراق
 فقال السيد المرتضى في المسائل الناصحية الثالثة وابو الصلاح وسلا
 بوجوبه وقال المفيد انه مستحب وهو اختيار ابن ادريس وابن البراج
 والشيخ قولان كالمذهبين ففي النهاية والجل والختلاف يجب لقضاء
 مع الغسل وفي موضع من الجمل انه مستحب ولم يتعرض في المبسوط
 لوجوبه بل قال يقضيها مع الغسل وكذا قال ابن بابويه ولم يتعرض
 ابن ابي عقيل لهذا الغسل بوجوب ولا استحباب والحق الاستحباب

الاستحباب لنا الاصل براءة الذمة ولقوله عليه السلام من فاتته صلاة
 فليقضها كما فاتته من الصلاة وهو مستحب فكذلك القضاء والحديث سعه
 عن الصادق عليه السلام وقد تقدم آخيه الآخرون بما رواه محمد بن مسلم
 في الصحيح عن احدهما قال وغسل الجنابة فويضة وغسل الكسوف اذا
 احترق القرص كله فاعمل وما رواه حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال اذا انكسف القمر فاستيقض الرجل ولم يصل فليغتسل من فذل
 وليقض الصلوة فان لم يستيقظ ولم يعلم بانكساف القمر فليس عليه الا القضاء
 بغير غسل **والجواب** عن الاول ان المراتب المتتابعة في الاستحباب جميعا بين
 الادلة وعن الثاني بذلك وهو فيه اظهر ان مع سنده مرسل **مسئلة** في
 ابو الصالح يجب الغسل على من سعى الى مصلوب ليراه بعد ثلاثة ايام وقال
 ابن البراج انه نذب وهو الاقوى لنا الاصل عدم الوجوب فلا يصار الى مخالفته
 الا بدليل ناقل قال ابن بابويه روى ان من قصد الى مصلوب فينظر اليه
 عليه الغسل عقوبة ولريد كرسند الرواية ولو ثبت حملت على شدة الاستحباب
مسئلة نقل عن بعض علمائنا وجوب غسل المولود والا قرب الاستحباب لنا
 الاصل عدم شغل الذمة بالواجب فلا يصار اليه الا بدليل ولم يثبت آخيه
 الخالف بما رواه سماعة عن الصادق عليه السلام وقد عد الاغسال غسل
 النفساء واجب وغسل المولود وغسل الجنب واجب **والجواب** المراد به
 شدة الاستحباب جميعا بين الادلة **مسئلة** المشهور بين علمائنا ان غسل
 الجمعة مستحب وليس بواجب وقال ابن بابويه انه واجب على الرجال والنساء
 في السفر والحضر الا انه رخص للنساء في السفر لقلة الماء وفي موضع اخر
 من كتابه ان غسل يوم الجمعة سنة ولجنة والوجه الاول لنا اصاله براءة
 الذمة مع عدم المعارض يقتضي ما قلناه وما ذكرناه في حديث سعد آخيه
 ابن بابويه بما رواه سماعة عن الصادق عليه السلام قال سألت عن غسل الجمعة
 فقال واجب في السفر والحضر الا انه رخص للنساء في السفر لقلة الماء وما رواه
 عبد الله بن المغيرة في الحسن عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سألت

نفاس
 الميت

عن الفضل يوم الجمعة فقال واجب على كل ذكر واتقى من حره وعبد ومثله
رواه محمد بن عبيد الله عن الرضا عليه السلام **والجواب** ما تقدم مرارا
من ان المراد به الاستحباب المؤكد ويؤيده ما رواه علي بن يقطين في الحسن
قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الغسل في الجمعة والاخفى والفطر قال
سنة وليس بفريضة **وفي الصحيح** عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن غسل الجمعة فقال سنة في الحضر والسفر الا ان يخاف المسافر
على نفسه **الترويع** عن القسم عن علي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل
العيدين او واجب هو فقال هو سنة يقال فالجمعة قال هو سنة **مسئلة**
قال الشيخ في الخلاف اذا كان جنباً فاغتسل ونوى به الجنابة والجمعة
اجزاء عنها والحق عندي خلاف ذلك فان غسل الجمعة مستحب وغسل
الجنابة واجب ولا يبد من نية الوجه في كل منهما فان نوى الوجوب **ع** الجمعة
والجنابة لم يجز له لانه يكون قد نوى الوجوب فيما ليس بواجب فيكون قبيحاً
فلا يتقرب به الى الله تعالى وان نوى التذلل لم يرفع غسل الجنابة على وجهه
وان نوى اهما معا كان الفعل اولاً قد نوى به الوجوب والتذلل معا وهذا لا يقع
عليهما الا في احدهما لانه ترجيح من غير مرجح **مسئلة** قال الشيخ اذا اغتسل ونوى به غسل الجنابة
هو غسل الجمعة اجزاء عنها ولولا نوى غسل الجنابة ولا غسل الجمعة لم يجز له عن احدهما ولو نوى
غسل الجمعة دون الجنابة لم يجز له عن واحد منهما ايضا والوجه
عندي ان تقول ان كانت نية السبب شرطاً في الغسل لم يجز له غسل الجنابة
عن غسل الجمعة لانه نوى الجنابة خاصة فلا يقع عن غيره فيبقى في الهدية
وان لم يكن شرطاً فاذا نوى غسلهما مطلقاً ونوى الوجوب او التذلل اجزأ
عن الجنابة ان نوى الوجوب وعن الجمعية ان نوى التذلل وقوله في الحكم
الثالث انه لا يجز له عن الجمعة غير معتدل بل الوجه انه يقع عن الجمعة لانه
نوى غسلهما دوناً وبما يصح منه اتياء له فيقع صحيحاً كثيرة من العبادات
الواقعة على الوجه المطلوب **الشيخ** يان غسل الجمعة انما يراد به التتطيف و
زكاة التطهير ومن حيث لا يصح منه ذلك **والجواب** المنع من الغاية

التي ذكرها وهي زيادة التطهير ان عني به رفع الحدث وان عني به النقا
فهو مسلم لكنه يصح من الجنب كما يصح غسل الاحرام من الحائض **الفصل**
الثاني في غسل الجنابة **مسئلة** اختلاف المتأخرون من هل اشأ في
غسل الجنابة هل هو واجب لنفسه او لغيره على قولين وتقرير الخلاف في
ان خلا من عبادة يجب فيها الطهارة كالطواف والصلوة الواجبين ومسكن
القرآن وقراءة العزائم الواجبين ودخول المساجد الواجب اذ وقع الغسل
هل يوقعه على جهة الوجوب او الندب ولا قرب الاول وقال ابن ادريس في
لنا وجوه الاول ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن اسمعيل قال سالت الرضا
عن الرجل يجامع المرأة قريبا من الفرج فلا يزيلان متى يجب الغسل فقال
اذا التقى الختان فقد وجب الغسل وفي الصحيح عن علي بن يقطين عن الحسن
عليه السلام قال اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل البكر وغير البكر وفي
الحسن عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الختان عليه غسل
قال نعم اذا اتزل الثاني ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد بن ابيها
السلام قال سالتهم متى يجب الغسل على الرجل والمرأة فقال اذا دخله فقد
وجب الغسل والرجم والمهر وتقرير الاستدلال من وجهين الاول انه عليه
السلام علق وجوب الغسل بالا دخال فلا يكون معلقا بغيره ولا لا يكون معلقا
على مطلق الادخال الثاني انه علق وجوب المهر والرجم على الادخال ولا خلا
في انهما غير مشروطين بشرط عبادة من العبادات فكذلك الغسل قضية العطف
الثالث قوله عليه السلام نعم الماء من الماء فانه يقتضي وجوب الغسل عند
الاتزال مطلقا سواء كان وقت عبادة او لا الرابع ما رواه الشيخ في الصحيح عن زائدة
عن الباقر عليه السلام قال جمع عمر بن الخطاب بحجاب البنية فقال ما تقولون في
الرجل ياتي اهله فيجاء الطها ولا يزيل فقال لانصار الماء من الماء وقال المهاجرون
اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل فقال عمر املي عليه السلام ما تقول
يا ابا الحسن فقال عليه السلام نوجبون عليه الرجم والحد ولا نوجبون عليه
صاعا من ماء اذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل فقال عمر القول ما

وهو مذهب
والد مره

ث
اذا وقع الختان
على الختان

قال المهاجرون ود عواما قال الانصار وجه الاستدلال انه عليه السلام
 انكر ايجاب الحمد والرجوع ونفى ايجاب الفسل بانك ايجاب اضعب المقنوتين
 يقتضى ايجاب اسهلهما ولما كان وجوب الاضعب مطلقا غير مشروط بعبادة
 كذلك وجوب الادنى الخامس القول بوجه الوجوب فى العبادة المشروطة
 بالطهارة مع فساد الصوم من اصبح جنبا فامد ايماء لا يجتمعان والثانى ثابتا جماعا
 فينبى الاول وفيه فى الحكمين ظاهرا حتى ابن ادريس يوجوه الاول ان المقتضى
 للوجوب كونه شرطاً فى عبادة واجبة فلا يجب بدون وجوب العبادة واما المقتضى
 الاول فلما رواه الشيخ فى الصحيح عن عبد الله بن يحيى الكاهلى قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن المرأة يجامعها الرجل فحتيض وهى فى المعتسل فتغتسل ام لا
 تغتسل قال قد جاء ما يفسد الصلوة فلا تغتسل نفى وجوب الفسل لنفى صحة
 الصلوة الثانى انه يجوز تأخيرها الى وقت تضيق الصلوة فلا يكون ولها لنفسه الشا
 قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا عطفت الجملة على الجملة الوضوء فيشتك في الحكم ولا
 له يجب الوضوء لغير الصلوة فكذلك الفسل والجواب عن الاول ان الفسل انما
 يجب اذا كان رافعا للمحدث وهو غير متحقق فى الحائض فلا يجب عليها
 وعن الثانى ان الامر عندنا ليس للفور وعن الثالث بالمنع من المساواة فى الحكم
 فى عطف الجمل بعضها على بعض سلمنا لكن الآية تدل على وجوب الفسل عند
 ارادة الصلوة ولا ينفى الوجوب عند عدم الارادة وقد ذكرنا هذه المسئلة
 مطولة فى كتاب منتهى المطالب فلتطلب من هناك مسئلة لعلمائنا فى وجوب
 الفسل بالوطى فى دبر المرأة من غير انزال قولان فالذى اختاره السيد المرتضى
 وابن الجبجد وابن حمزة وابن ادريس وجوب الفسل وروى ابن بابويه
 فى كتابه عدم ايجاب الفسل وهو اختيار الشيخ فى الاستبصار والنهاية وهو الظاهر
 من كلامه سارا وقال فى كتاب النكاح من اليسوط الوطى والى الذى يتعلق به احكام الوطى فى
 الفرج من ذلك افساد الصوم وجوب الكفارة وجوب الفسل وروى فى بعض
 اخبارنا ان نفق الصوم وجوب الكفارة والفسل لا يتعلق بمجرد الوطى الا ان ينزل
 فان لم ينزل فلا ينعى ذلك وقال فى كتاب الصوم منه والجماع فى الفرج انزل اوله ينزل

لم ينزل سواها كان قبلا أو دبر الفرج امرأة أو قدام أو ميتة أو ذنبيه وعلى كل حال
على الظاهر من المذهب وسئل في الحائضات عن رجل جامع في الدبر فأجاب بان
عليهما الغسل انزلا أو لم ينزلا وفي أصحابنا من قال لا يغسل في ذلك إذا لم ينزلا
والأول أحوط وقال في الجنابة في الميسوط إذا دخل الرجل ذكره في دبر المرأة
أو الغلام فلا يحايب فيه روايتان أحدهما يجب الغسل عليهما والثانية لا يجب
عليهما وهذا يدل على تردد في ذلك والحق ما اختاره السيد المرتضى لنا قوله
تعالى ولا تستمن النساء وما رواه في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما
السلام قال سألته متى يجب الغسل على الرجل والمرأة فقال إذا دخله فقد
يجب الغسل للمهر والرحم والأدخال صادق في الدبر كصدقه في القبل
وما رواه الشيخ عن حفص بن سبوقه وعن غيره قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن رجل باقى أهله من خلفها قال هذا هو أحد المأئين وفيه الغسل وما رواه
في الصحيح عن زرارة عن الباقر عليه السلام في قضية اختلاف العصابة في الجماع
في القبل من غير انزال وانكار على ثم على الأنصار حيث لم يوجبا الغسل فيه
لقوله أتوجبون عليه الوجم والحد ولم توجبوا عليه صاعا من ماء ووجب
الاستدلال أنه عليه السلام أنكر إيجاب الحد دون الغسل وهو يدل على
متابعته في الوجوب والحد يوجب هنا فيجب الغسل ولأن عدم إيجاب
الغسل هنا مع الجنابة عند التقاء الختانين من غير انزال مما لا يهتمعان و
الثاني ثابت فينتفى الأول وبیان الثاني أن إيلاج الفرج في الفرج المشتهى
طبعاً بحيث تغيب الحشفة أما أن يكون موجبا للغسل أو لا وما كان
يلزم عدم الاجتماع أما إذا كان موجبا فلان الغسل يجب في صورة التزاح
علا بالمقتضى وأما إذا لم يكن فلان الغسل لا يجب هناك إلا بالصالة براءة
الذمة السالمة عن معارضة كون الغيبوبة علة الغسل وأما نبوت الثاني
فلا نفتد منه للإجماع عليه أجمع المخالف بما ينزهه الحلبي في الصحيح قال سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب المرأة فمادون الفرج عليها
غسل إن هو انزل أو لم ينزل هي قال ليس بيها غسل وإن لم ينزل هو

ت
البان

في الصحيح عن محمد
بن مسلم عن
أحمد عليه السلام

فليس عليه غسل وما رواه احمد بن محمد عن البرقي يرضع عن ابي عبد الله ع
قال اذا اتى الرجل المرأة في دبرها فلم يزل فلا غسل عليها وان انزل فعليه
الغسل ولا غسل عليها ولان الاصل براءة الذمة ولان قوله اذا التمسق
الختانان فقد وجب الغسل يدل بفهمه على عدم استحباب الغسل عند عدم
الاتقاء وهو ثابت في صورة النزاع ولان استحباب الغسل على الرجل واسقاطه
عن المرأة مما لا يجتمعان والثاني ثابت فيتنبى الاول بيان الثاني ان غيبوبة
الحشفة اما ان تكون موجبة للغسل او لا وما كان يلزم عدم الاجتماع والاجماع في
القائل بوجوبه على الفاعل قائل بوجوبه على المفعول والقائل بعدمه عن احكام
قائل بعدمه عن الاخر فالفرق خلاف الاجماع وبيان السقوط في طرف المرأة
ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال قلت لابي جعفر عليه السلام كيف
يجعل على المرأة اذا رأت في النوم ان الرجل يجامعها في فرجها الغسل وليجعل عليها
الغسل اذا جامعها دون الفرج في اليقظة فامنت قال لانها رأت في منامها ان
الرجل يجامعها في فرجها فوجب عليها الغسل والاخران اما جامعها دون الفرج
فلم يجب عليها الغسل لانه لم يدخله ولو كان ادخله في اليقظة وجب عليها الغسل
لمنت اوله ثم في الحديث الحلبي والبرقي وقد تقدم **والجواب** عن حديث
الحلبي بالقول بوجوبه ونفع دلالة على صورة النزاع فان الدين عندنا في
لغة وعرفا بالغة فانه ما خوذ من الافتراج والمعرفة فذلك ايضا لقوله تعالى والذين
هم لغفروهم حافظون وأشار بذلك الى ذكر الرجل ومما رجلا للمعنى الذي هو
الافتراج وعن الثاني ان الاثنيان في الدين اهم من غيبوبة الحشفة وعدمها و
لادلالة العام على الخاص فيجوز على عدم الغيبوبة لصحة تناول اللفظ له جمعا
بين الادلة واصله براءة الذمة معلوم بالادلة التي ذكرناها بالاحتياط ودلالة الفهم
ضعيفة ولانه معلوم من معنى الاجتماع فان الانزال اذا تحقق من غير التقاء
وجب الغسل فلودل على نفي الحكم عما عداه لزم خرق الاجماع وعن الثاني بفتح
او لمن المساواة فان الايام مع الشهوة يختص بالرجل فجاز ان يكون هو المنة
سلب المساواة لكن الحديث الذي ذكرتموه متروك بالاجماع فان الامناء موجب

بنت
في النقطة

موجب للفصل وحمل ان يكون الجاع في غير الديار لا بد من بيان انه يعني فوجا
يحمل الامناء على الامناء كما تاوله الشيخ في حديث اخر قال الشيخ محدث
حفص بن سوك خبر مرسل مقطوع مع انه خبر واحد وما هذه احكامه لا يعارض
به الاخبار المسندة وأشار بذلك الى حديثي الحلبي والبرقي مع ان حديث البرقي
مرسل قال علي انه يمكن ان يكون ورد مورد التقيسة ولانه موافق لما هو
العام ولان الذمة برة من وجوب الفصل فلا تعلق عليها وجوب الفصل الا
بدليل يوجب العلم وهذا الخبر من خبر الاحاد لا يوجب العلم ولا العمل فلا يجب
العمل به وقد اجبنا ذكره قال السيد المرتضى لا اعلم خلافا بين المسلمين لان
الوطي في الموضع المذكور من ذكر او اثني يجري مجرى الوطي في القبل مع الايجاب
وغيبوبة المشقة في وجوب الفصل على الفاعل والمفعول وان لم يكن انزال
ولا وجدت في الكتب المصنفة لاحبابنا الامامية الا ذلك ولا سمعت من عاصري
منهم من شيوهم فخوا من ستين سنة ليعني لا بد لك فلهذه مسئلة اجماع من
الكل ولو شئت ان اقول انه معلوم ضرورة من دين الرسول انه لا خلاف بين
الفرحين في هذا الحكم فان داود وان خالفه في ان الايلاج في القبل اذا لم يكن
معه انزال لا يوجب الفصل فانه لا يفرق بين الفرحين كما لا يفرق باقي الامة
بينما في وجوب الفصل بالايلاج في كل واحد منهما واتصل بي في هذه الايام
عن بعض الشيعة الامامية ان الوطي في الدبر لا يوجب الفصل تعويلا على ان
الاصل عدم الوجوب او على خبر يذكر انه موجود في سمحات سعد او غيرها
فهذا ما لا يلتفت اليه اما الاول فباطل لان الاجماع والقراء هو قوله ولا مستم
يسري على غيره واما الخبر فلا يعتد في معارضة الاجماع والقرآن مع انه لو ثبت
به فقيه واما الثاني فالمراد ان الاخبار تبدل على ما اردناه لان كل خبر يتضمن
تبدلا في الايلاج في الفرع فانه يدل على ما ادعينا به لان الفرع يتناول
في الايلاج بين اهل اللغة واهل الشريعة في ذلك وهذا يدل
على ان الفتوى بذلك متظاهرة مشهورة في من السيد المرتضى بل ادعاه
الاجماع يقتضي وجوب العمل لانه صادق نقل دليلا قطعيًا وخبر الواحد كما ينتج به في

غسل المضمون كذا في المقتطوع **مسئلة** الخلاف في دبر الغلام كالخلاف في دبر
 المرأة والحق فيه وجوب الغسل لوجوه الأول انكاره على عليه السلام على الانصاف
 فانه يوجب متابعة الغسل للحد والحد هنا ثابت فثبت الغسل انما انسه
 اوله فرجه في دبر شهمي طبعيا فيجب الغسل كدبر المرأة وقيلها الثالث اجماع المالك
 فان كل قائل بوجوبه في دبر المرأة قائل بوجوبه في دبر الغلام قال الشيخ اذا اولج
 ذكره في دبر المرأة والغلام فلا يحبان فيه روايتان احدهما يجب الغسل عليهما و
 الثاني لا يجب الغسل عليهما ولم يفت بشئ في فصل الجنابة **مسئلة** اذا اولج
 فرجه في فرج بهيمة او حيوان قال الشيخ لا نص فيه فينبغي ان يكون المذهب لا
 يتعلق به غسل لعدم الدليل الشرعي عليه والاصل براءة الذمة والسيد المرتضى
 قال قولاً بديل على ان استحبابه اوجبوا الغسل بالايلاج في فرج البهية فانه قال في
 المسئلة التي ادعى وجوب الغسل فيها على المجامع في دبر المرأة واما الاخبار المتقدمة
 لتعليق الغسل بالتقاء الختانين فلا دلالة فيها لا الثبوت يقتضيه ان يتعلق بوجوب الغسل
 بالتقاء الختانين وقد يوجب ذلك وليس هو مانع من ايجابه من موضع اخر لا
 التقاء فيه لختانين على انهم يوجبون الغسل بالايلاج في البهية وفي قبل المرأة
 وان لم يكن هناك ختان وقد علموا بخلاف ظاهر الخبر فاذا قالوا البهية وان لم
 يكن في فرجها ختان فذلك موضع لختان من غيرها وكذلك من ليس بختون
 من النساء وهذا بديل على انهم اوجبوا الغسل بالايلاج في فرج البهية وقول الشيخ
 في المبسوط في كتاب الصوم بديل على انه قوي وجوب الغسل والاقترب
 عندي وجوبه لا بناء على الانصاف فانه بديل عليه **مسئلة** والخلاف في
 ايجاب الغسل على المرأة والغلام كالخلاف في الفاعل والحق عندي وجوب
 الغسل عليه ايضا لما تقدم من الأدلة **مسئلة** وكذا يجب الغسل لو اولج في
 فرج الميتة ونص عليه الشيخ في المبسوط لما تقدم وقال في الخلاف لا نص
 لاحبان فيه اصلا قال والظاهر ان عليه الغسل لما روى عنهم عليهم السلام اجرة
 الميتة كحرمه الحيوان لان الظواهر المتقدمة لوجوب الغسل على من اولج في الفرج بغير
 على ذلك لعمومها وطريقة الاحتياط تقتضيه **مسئلة** قال الشيخ في المبسوط اذا اولج

وجد في ثوبه المنقوبة منها وجب عليه الغسل ويستحب ان يعيد الصلوة صلاحها
 من اول نومة تامها في ذلك الثوب والواجب اعادة الصلوة التي صلاحها من آخر
 نومه تامها قال ولوقلتا انه لا يجب عليه اعادة شيء من الصلوة كان قويا وهو الذي
 اعمل عليه لان ايجاب الاعادة يحتاج الى دليل شرعي ولانه قد ثبت انه من صلى
 في ثوب نجس ولم يسبق عليه بمحصول النجاسة فيه لا يجب عليه اعادة ما صلى فيه
 الا ما كان في وقته واما ما مضى وقته فلا اعادة عليه هذا فيما يرجع الى حكم
 الثوب فاما ما يرجع الى كونه نجبا فينبغي ان يقول يجب ان يقضى كل صلوة صلاحا
 من عند اخر غسل من جنابة او من غسل يرفع حدث الغسل هذا اخر كلامه قال
 ابن ادریس يجب الغسل ولا يجب عليه اعادة الصلوات التي بين الغسلين بل يجب
 عليه اعادة الصلوة انتبه وصلاحها فيه آخى الشيخ بهار واه سماءة قال سألت
 عن الرجل يرى في منامه للمني بعد ما يصبح ولم يكن رأى في منامه لانه قد احتلم قال يغتسل
 وليغسل ثوبه ويعيد صلواته واخفى ابن ادریس بان الاصل براءة الذمة والحق
 ان نقول اما بالنظر الى حكم الثوب فلا يجب اعادة الصلوة التي صلاحها فيه بعد
 خروج وقتها كما قاله الشيخ اخيرا واما بالنظر الى الجنابة فانه يجب عليه اعادة الصلوة
 التي صلاحها بعد اخر نومة تامها كما اختاره ابن ادریس نعم لو نزع ذلك الثوب
 توصل الى اياماني غيره ثم وجد المنى فيه اعادة تلك الصلوة من اخر صلوة صلاحها
 فيه الى وقت غسله اذا لم يخلل ذلك غسل رافع للحدث مسئلة قال الشيخ
 في النهاية اذا انتبه فراه على ثوبه او فراشه منيا ولم يكن كراحتا لم يجب عليه
 الغسل فان قام من موضعه ثم رأى بعد ذلك فان كان ذلك الثوب
 والقراش مما يستعمله غيره لم يجب عليه الغسل وان كان مما لم يستعمله غيره
 وجب عليه الغسل فاعتبر الشركة بعد القيام لا قبله وقال ابن ادریس انما
 لم يشركه فيه غيره وجب الغسل سواء قام والا وان كان يشركه فيه لم
 يجب سواء قام او لم يقم والتحقيق انه لا تنافي بين كلام الشيخ وابن ادریس لان
 قصد الشيخ وجوب الغسل مع انتفاء الشركة وعدمه مع ثبوتها وانما اعتبر
 هذا التفصيل مع القيام لانه الغالب ولم يعتبره مع عدم القيام لسند ورة

مسئلة المشهور بتحريم الاستيطان في المساجد مطلقا على الجنب وكذا
وضع شيء فيها وقال سألوا نهما مكرها ذللتا بحرمين لنا قوله تعالى ولا جنبا
الا فابرى سبيل حتى تقتتلوا واما رواه جميل في الحسن قال سألت ابا عبد الله عليه
السلام عن الجنب يجلس في المساجد قال لا ولا كذا في بعضها الا المسجد الحرام ومسجد
الرسول وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن الجنب والحائض يتناولتان من المسجد المتاع يكون فيه قال نعم ولكن لا يضمنان
في المسجد شيئا أخرج سادريان الاصل عدم التحريم فيجمل النهي على الكراهة والجواب
قد بينا في علم اصول الفقه ان النهي للتحريم مسئلة المشهور كراهة قراءة ما زاد
على سبع آيات او سبعين من غير العزائم اما العزائم وبعضها فانها محرومة حتى اليتم
اذا نفى انها منها وقال ابن بابويه ولا بأس بان يقرأ القرآن كله ما خلا العزائم وقال
الشيخ في النهاية ويقرأ من القرآن من اى موضع شاء ما بينه وبين سبع آيات الاربع
سورة وفي المبسوط يجوز ان يقرأ من القرآن ما شاء غير العزائم والاختياط مزيدي
على سبع آيات او سبعين اية وقال ابن ادريس له ان يقرأ جميع القرآن سوى العزائم
الاربع من غير استثناء لسواهن على الصحيح من الاقوال وبعض اصحابنا لا يجوز الا ما بينه و
بين سبع آيات وسبعين اية والزائد على ذلك محرم مثل الاربع سور والظاهر الا على
والحق عندى كراهية ما زاد على السبعين لا تحريمه والظاهر من كلام الشيخ في كتاب
الاجاز التحريم لنا على الجواز قوله تعالى فاقرأ ما تيسر منه وهو عام وما
رواه القضايل بن يسار في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال لا بأس ان يتلو
الجنب والحائض القرآن وفي الصحيح عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
اقرأ النساء والحائض والجنب والرجل يتغوط القرآن فقال يقرآن ما شاءوا
لان قراءة القرآن غير مشروطة بالطهارة من الحدث الا صغرها لا تشترط بالطهارة
ملاكم لانه احد الحديثين أخرج الشيخ بما رواه عن سماعة قال سألت عن الجنب هل
يقرأ القرآن قال ما بينه وبين سبع آيات وفي رواية زعنة عن سماعة سبعين اية
والجواب الطعن في السند مع انه خبر مقطوع وايضا فانه امر للجنب بقراءة
القرآن وهو يدل على اقل مراتبه وهو الاستحباب ثم قال ما بينه وبين سبع

سبع آيات على معنى خروج ما بعد ذلك عن الاستحباب بل يبقى أما مباحاً أو مكروهاً
 وليس فيه دلالة على التخيير **مسئلة** أوجب الشيخ في المبسوط والحل الاستبراء
 على الجنب وهو اختيار سلاسل الرأي الصلاح وابن حمزة وقال ابن إدريس إنه مستحب
 ليس بواجب واقفوا على أنه لو اخل به حتى وجد بل لا بعد الغسل فإن علم أنه
 متنى واشتبه عليه وجب عليه الغسل وإن علم أنه غير متنى فلا غسل عليه والحق
 عندى الاستحباب لما قوله تعالى إن كنتم جنباً فاطهروا ولم يوجب الاستبراء و
 الأصل براءة الذمة فلا يصار إلى خلافه إلا بهليل أحجج الشيخ بالأحاديث الدالة على
 وجوب الغسل مع وجود البيلل **والجواب** أنها غير دالة على محل النزاع فانا
 سلمنا أنه يجب عليه مع وجود البيلل إعادة الغسل **مسئلة** قال الشيخ في النهاية
 إذا راد الغسل من الجنابة فليست برأ نفسه بالبول فإن تعدر عليه فليجتهد فإن لم
 يأت له فليس عليه شيء وكذلك تفعل المرأة وخص وجوب الاستبراء في المبسوط
 وبالرجل وهو الحق لأن المراد منه استخراج الخلق من قبال الماء في الذكر بالبول وهذا
 المعنى غير متحقق في طرف المرأة لأن مخرج البول ليس هو مخرج المتنى فلا معنى
 للاستبراء ههنا فالمفيد قال ينبغي للمرأة أن تستبرى نفسها قبل الغسل بالبول
 فإن لم يتيسر لها ذلك فلا يكره عليها شيء **مسئلة** قال الشيخ في المبسوط إذا
 كان على جسد نجاسة أو الهامة اغتسل فإن خالف فاغتسل أو لا فقد ارتفع
 حدث الجنابة وعليه أن يزيل النجاسة إن كانت لم تنزل بالغسل فإن زالت
 بالاعتسال فقد اجزأ عن غسلها والحق عندى أن الحدث لا يرتفع إلا بعد
 إزالة النجاسة لأن النجاسة إذا كانت عينية ولم تنزل عن البدن لم يحصل أيضاً
 الماء إلى جميع الجسد فلا ينزل حدث الجنابة وإن كانت حكيمة زالت بنية غسل
 الجنابة **مسئلة** إذا ارتس في الماء أو قماسة واحدة أو قعدت تحت المجرى و
 وقف تحت المطر اجزأ وهل يسقط الترتيب في هذه المواضع المشهورة أنه يسقط وبه
 أفتى الشيخ قال وفي أصحابنا من قال أنه ترتب حكماً وهو اختيار سلاسل فإنه على
 وارتقاسة واحدة تجزئ عن غسل الجنابة وترتيبه والوجه عندى ذلك
 أيضاً وقال ابن إدريس يسقط الترتيب مع الارتقاس لأمع الوقوف تحت المطر و

الجري لنا الأصل عدم وجوب الترتيب في صورة المتفق عليه ويبقى
 الباقي على الأصل وما رواه زرارة في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال ولو
 ان رجلا ارتمس في الماء اربعة اجزاء ذلك وان لم يدرك جسده وفي
 الصحيح عن الحلبي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا ارتمس الجنب في
 الماء اربعة اجزاء ذلك من غسله لا يقال نحن فعل بموجه اذا لاقنا
 واقع على الاجزاء لكن نحن نوجب الترتيب للحكمي وليس في الاحاديث ما يدل على
 نفيه لانا نقول تعليق الاجزاء على مطلق الارتماس ينفي وجوب ما زاد على المطلق
 والاله يكن مجزيا على اطلاقه انما هو واجب مطلقا وهو يتناول صورة
 النزاع وما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سألته عن
 الرجل يجنب هل يجزئيه عن غسل الجنابة ان يقوم في المطر حتى يغسل راسه و
 جسده وهو يقدر على ما سوى ذلك قال لا كان يغسله اعتسالة بالماء اجزاء ذلك
 وجه الاستدلال انه عليه السلام علق الاجزاء على مساواة غسله عند تقاطر المطر
 لنفسه عند غيره وانما يتساوى بانواعه الترتيب كما انه في الأصل ترتيب **والجواب**
 عن الاول ان الاحاديث الدالة على الترتيب انما يدل مع تفريق الغسل لقوله
 عليه السلام ثم صب على راسك ثم على سائر جسده وكقوله عليه السلام ثم صب
 على راسه ثلاث اكف ثم صب على منكبه الايمن مرتين وعلى منكبه الايسر اما مع
 الارتماس الذي يحصل الغسل فيه دفعه لجميع الاعضاء فلا يمكن الترتيب فيه ومن
 الثاني ان المراد ان كان يغسل اعتسالة بالماء اجزاء تعميم الغسل لجميع البدن
 لان الاعتسال المطلق بالماء اعم من الترتيب كما في صورة التفرقة وعن عدمه
 كما في المرتس اذا ساوى المطلق لم يجز مساواة الخاص الذي اشتمل على الترتيب
 مسئلة اذا اغتسل مرتبا وتحلل الحدث الاصغر قبل كمال غسله في اثنا عشر فتنة
 الشيخ في المبسوط والنهاية بوجوب الاعادة من راس وهو مذهب بابويه
 وقال ابن البراج يتم الغسل ولا شيء عليه وهو اختيار ابن ادريس وقال السيد ^{القمي}
 يتم الغسل ويتوضى اذا اراد الدخول في الصلوة والحق الاول لنا ان الحدث الاصغر
 ناقض للطهارة بكمالها فلا يعادها اولى واذا انتقض ما فعله وجب عليه اعادة الغسل

لغسل الأذى جنب لم يرتفع حكم جنابه بفصل بعض أعضائه عن الآخر لحدث الأصغر
مع الأكبر أخرج ابن ادریس بان الحدث الأصغر لا یوجب الغسل إجماعاً فلا معنى
لایجاب لأعادة وأخرج السید المرتضی بان الحدث الأصغر لو حصل بعد کمال
لطهارة أوجب الوضوء فكذا فی اثباتها ولا تجب لأعادة ولا لکان اذا بقى جنابه
لا یسر مقدار درهم ثم أحدث وجب علیه الغسل ولین كذلك **والجواب**
عن الأول بان إيجاب لأعادة لیس باعتبار الحدث الأصغر بل بحکم الجنابة الباقی قبل
کمال الغسل وعن الثاني بالفرق بان الأصغر لا أثر له مع الحدث الأكبر المتحقق قبل کمال
الغسل بخلاف ما اذا ارتفع حدث الجنابة فان الأصغر یقتضی وجوب الطهارة
الصغری فاقترق الحال من حصوله بعد کمال الطهارة وقبله وعن الثالث انه
استبعاد محض فان عندنا یجب إعادة الغسل ولو بقى جزء لا یتجزى من الیدین و
لیس فی هذا الاستبعاد منفع وتعارضه بمثله فانه یلزم ان من غسل من رأسه جزءاً
یسیر بقدر درهم حتى یموت فانه یجب علیه الغسل والوضوء وهو أشد استبعاداً من
الذی ذکره **مسئله** اجمع علما ونا على ان غسل الجنابة یکفی عن الوضوء فی رفع
الحدث واستباحة الصلوة **والحق** انه لا یتخبر بوضوءه فی خلافه للشیخ فی المشهور
واختلفوا فی غیره من الاغتسال فالشهور انه لا یکفی بل یمجب معه الوضوء للصلاة
سواء کان فرضاً أو غسل المحایض والنساء وغیرها او نقلاً أو غسل الجمعة وغیره
اختاره الشیخان واینا بابویه وساروان حمزة وابن ادریس وقال المرتضی لا
یمجب الوضوء مع الغسل سواء کان فرضاً او نقلاً وهو اختیار ابن الجنید والحق
الأول لنا قوله تعالى یا ایها الذین امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا ارجلکم
القیام الى الصلوة مطلقاً بالوضوء وهو عام فیمین اغتسل وغیره خرج الجنابة ولا
به حتى تقتلوا او یقولوا وان کنتم جنبا فاطهروا فانه یمفهم منه ان الامر لغيره
وبالاجماع فیبقى الباقی علی عمومہ وصاروا ابن ابی عمیر فی الصحیح عن رجل عن رجل عن
علیه السلام قال کل غسل قبله وضوء الا غسل الجنابة وعن علی بن یقطين
عن ابی الحسن الاول علیه السلام قال اذا اردت ان تغتسل للجمعة فتوضی واغتسل
وفي الحسن عن حماد بن عثمان عن ابی عبد الله علیه السلام قال فی کل غسل

وضوء الاغسل الجنابة ولانه قبل الغسل ممتنع من الدخول في الصلوة فكذلك بعد
 عملا بالاستصحاب آتج المخالف بما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر
 عليه السلام قال الغسل مجزئ في الوضوء وای وضوء اطهر من الغسل وعن
 يحيى بن طلحة عن عبد الله بن سليمان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 الوضوء بعد الغسل بدعة وعن ابراهيم بن محمد عن عبد الله الهادي كتب
 الى ابي الحسن الثالث عليه السلام يسئله عن الوضوء للصلوة في غسل الجمعة فكتب
 لا وضوء للصلوة في غسل يوم الجمعة ولا غيره وعن عمار الساباطي قال سئل
 ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل اذا اغتسل من جنابة او يوم الجمعة او
 يوم عيد هل يجب عليه الوضوء قبل ذلك او بعده فقال لا ليس عليه قبل
 ولا بعد فقد اجزاء الغسل والمرأة مثل ذلك اذا اقتسلت من حيض او غير ذلك
 فليس عليها الوضوء لا قبل ولا بعد فقد اجزأها الغسل وعن حماد بن عثمان
 عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يفتسل في الجمعة او غير ذلك
 ايجزه من الوضوء فقال ابو عبد الله عليه السلام وای وضوء اطهر من الغسل
 ولانه احد الاحداث الموجبة للغسل فيسقط معه الوضوء كالجنابة ولانه غسل
 او اكثر الطهارة فليسقط معه الوضوء كالغسل من الجنابة والجواب عن
 الاول يجمل ان يكون المراد بالغسل الغسل من الجنابة فانه الظاهر عند
 اطلاق لفظه الغسل وكذا عن الثاني وعن الثالث بالمنع من عدم صحة سند
 الحديث سلمنا اننا نقول بموجبه فان غسل الجمعة كاف في الامر بالغسل للجمعة
 وليس فيه دلالة على الاكتفاء به في الصلوة لا يقال انه عليه السلام قال لا وضوء للصلوة
 في غسل يوم الجمعة ولا في غيره فاسقط وضوء الصلوة عن المصلئ لاننا نقول لا
 نسلم ان السقوط عن المصلئ بل لا يجوز ان يكون المراد لا وضوء للصلوة في
 غسل يوم الجمعة اذا لم يكن وقت الصلوة لا يقال الحديث عام فيقيد به بوقت
 الصلوة بخبره عن حقيقته لاننا نقول نمنع العموم بدليل اخر وما يدل على وجوب
 الوضوء لكل الصلوة وعن الرابع من ذلك ومعنى اجزاء الغسل اسقاط التعدية مع
 فعله اما انه مجزئ عن الوضوء في الصلوة فلا لا يقال قوله عليه السلام ليس عليه قبل ولا

لا يهدأ وأجزاء النفس يقتضى سلب الوجوب عند الصلوة ولأن السؤال وقع
 من غسل الجنابة والجمعة والعيدين **والجواب** وقع عن الجميع باستقاط الوضوء
 كما أن استقاط الوضوء في الجنابة عن المريد للصلوة فكذلك ما سواه لا نأقوله أما
 الأول فالمراد أجزاء النفس في التقيدية لا في استقاط الوضوء عن المصلى وأما الثاني
 فإن النفس في الجنابة كاف في رخصها ولا يلزم مجواز الدخول في الصلوة حيث لا
 دليل من خارج وقد بيناه في غسل الجنابة فيبقى الباقي على المنع وعلى الخامس
 بثل ذلك وعن السادس أنه قياس مسئلة ما إذا غسل الجنابة يجب معه
 لوضوء ما قبل غسل أو بعده والتقديم أفضل اختاره الشيخ في المبسوط وقال
 في بعض كتبه وغسل الحائض كغسل الجنابة ويرين عليه بوجوب تقديم الوضوء
 على الغسل فأوجب هنا تقديم الوضوء وقال أبو الصلاح فيما إذا غسل الجنابة
 الوضوء وأوجب في ابتدائه وقال المفيد وكل غسل لغير الجنابة فهو غير محزى
 في الطهارة حتى يظهر معه إلا أن بوضوء للصلوة قبل الغسل وقال أبو يونس
 فإذا اغتسلت لغير جنابة فابدأ بالوضوء ثم اغتسل وقال ابنه محمد ومن
 اغتسل لغير الجنابة فليبدأ بالوضوء ثم اغتسل والأقرب ما قاله الشيخ في
 المبسوط لنا الأصل براءة الذمة ولأن الوضوء را للصلوة فلا يجب قبلها
 وإذا اغتسل لغير الجنابة فقد فعل المأمورية من الغسل فيخرج عن العهدة
 اجتو ما رواه ابن أبي عمير في الصحيح عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال كل
 غسل قبله وضوء لا غسل الجنابة **والجواب** أنه محمول على الاستحباب مسئلة
 لوراث المرأة المني بعد الغسل قال ابن ادریس **الإعادة** والأقوى أن المني
 أن كان من الرجل لم يجب عليها شيء وكذا مع الاشتباه لما رواه الشيخ في الصحيح
 عن سليمان بن خالد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل
 اجنب فاغتسل قبل أن يبول فخرج منه شيء قال يبيد الغسل قلت والمرأة
 يخرج منها بعد الغسل قال لا قيد قلت فما الفرق بينهما قال لأن ما يخرج من
 المرأة إنما هو من ماء الرجل **آخيه** ابن ادریس يقول عليه السلام الماء من
 الماء **والجواب** أن المراد به وجوب الغسل على من أتى الماء الذي هو منه

لا مطلقاً مسئلة قال ابن ادريس قد يوجد في الكتب الاخبار انه اذا لم يبل
 الجنب قبل غسله ثم اغتسل وصلى ثم وجد بالواجب عليه اعادة الغسل والصلوة
 وان كان قد صلى واعادة الصلوة يحتاج الى دليل وانما الواجب اعادة الغسل فحسب
 وهو الحق عندي لانه صلى صلوة مشروعة لا ناقدة نيابة ان الاستبراء مستحب
 لو كان واجبا لما اثر تركه في صحة صلوة وقعت على الوجه المأمور به والحديث الذي رواه
 الشيخ في الصحيح عن محمد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج من
 احليله بعد ما اغتسل شئ قال يغتسل ويعيد الصلوة الا ان يكون بال قبل ان
 يغتسل فانه لا يعيد غسله ليس رد الا على خلاف ما قلناه قطع الاحتمال فيكون
 اخرج البل بعد الغسل قبل الصلوة ثم صلى **الفصل الثالث** في غسل الحيض و
 احكامه مسئلة المشهور تحريم دخول المساجد على الحائض الا عبرة سبيل
 وقال سائر انه مكروه لئلا يفتنوا به حدثا يوجب الغسل فلا يجوز لها دخول
 المساجد كالجنب وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبيد الله بن سنان قال سألت
 ابا عبد الله عليه السلام عن الجنب والحائض يتناولا من المسجد المتاع
 يكون فيه قال نعم ولكن لا يضعان شيئا في المسجد وجه الاستدلال انه عليه السلام
 حرم عليهما موضع شئ في المسجد فيجوز على الحائض الدخول اذا فارقت بينهما آتج
 بالاصل والجواب انه قد يخالف الاصل لوجود الدليل على خلافه مسئلة
 لو سمعت آية الجدة الواجبة وجب عليها السجود وقال في هذا التحديد وقال
 في المبسوط يجوز لنا ان المقتضى ثابت المعارض متنفذ فيثبت الحكم اما وجود
 المقتضى فلان الاستماع موجب للسجود اجماعا واما انتفاء المعارض فان الحيض لا
 يصلح للمانية والاصل انتفاء غيره والجماع كما قلنا بامد صلاحية الحيض للمانية بوجوه
 الاول الاصل عدم المانية الثاني وزاد الامر مطلقا من غير قيد يخرج
 الحيض وغيره عن المانية والا لم يبق على اطلاقه الثالث وما رواه الشيخ في
 الصحيح عن ابن زباب عن ابي عبيدة الخد او قال سألت ابا جعفر عليه السلام
 الهامت سمع السجدة قال ان كانت من العزاة فلتسجد اذا سمعتها ويمكن ان
 تستدل بهذا الحديث من راس لان الامر للوجوب الرابع ما رواه ابو بصير قال

قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا قرئ شيء من العزائم لا يرفع وصمتها
فاسجد وان كنت على غير وضوء وان كنت جنباً وان كانت المرأة لا تصلي وسائر القرآن
انت فيه بالخيار وان شئت سجدت وان شئت لم تسجد اتفق الشيخ بقوله عليه السلام
لا صلوة الا بطهور والسجدة من جزء الصلوة وما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله
عليه السلام قال سالت عن الحائض تقرأ القرآن وتجد السجدة اذا سمعت
السجدة قال تقرأ ولا تجد **والجواب** عن الاول بالمنع من كونها جزء الصلوة
وان ساوتها في الهيئة سلمنا لكن المنع من الجميع لا يستلزم المنع من الاجزاء
وعن الثاني بالمنع من صحة سند الحديث سلمناه لكن يجوز على المنع من قراءة العزائم
فكانه عليه السلام قال تقرأ القرآن ولا تجد اى لا تقرأ العزيمة التي يسجد
فيها واطلاق السبب على السبب مجاز اجازة مسئلة يحرم على زوجها
وطيها في القبل اجماعاً وهو يحرم ما سواه المشهور عدمه وقال السيد المرتضى
في شرح الرسالة لا يحل الاستمتاع منها الا بما فوق الميزر وحرمة الوطى في
الدبر لكنا عموم الاذن بقوله تعالى فانوا حركتم اى شتمت السالم عن معصية
الذى المختص بالقبل في قوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض اى في موضع
الحيض وما رواه الشيخ عن عبد الله بن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
عليه السلام قال اذا حاضت المرأة فليأتها زوجها حيث شاء ما اتفق موضع
الدبر **وعن** عبد الملك بن عمرو قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عما
لصاحب المرأة الحائض منها قال كل شئ ما دال القبل بعينه **وعن**
هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل ياتي المرأة فيمادون العرج
وهو حائض قال لا بأس اذا اجتمعت ذلك الموضع اتفق المرتضى بقوله تعالى
لا تقربوهن حتى يطهرن ويقولوه فاعتزلوا النساء في الحيض اى في ركن الحيض
وما رواه عبد الله الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الحائض ما يحل لزوجها
منها قال يتزويها اذا الى الركبتين ويخرج سترها ثم له ما فوق الازار **وعن** ابي بصير
عن الصادق عليه السلام قال سئل عن الحيض ما يحل لزوجها منها قال يتزويها
بازرار الركبتين ويخرج سترها وما فوق الازار **والجواب** عن الاول ان قوله تعالى

ليست مرادة بالاجماع فيجعل على الجواز المتعارف وهو الجماع في القبل لا غير
 يارد وعن الثانية يجمل ارادة موضع الحيض بل هو المراد قطعاً واعتزال
 النساء مطلقاً ليس مراد ابل اعتزال الوطى في القبل وعن الحديث انه محمول
 على الكراهة ولان اباحة ما فوق السرة ودون الركبة لا يقتضي تحريم ما
 عداه فلا تدل على مطلوبه مسئلة لو وطئ الحائض عدا عالماً
 بالتحريم بقوله فصل حراماً ووجب عليه التعزير وهل يجب عليه الكفارة للشيخ
 قولان احدهما الاستحباب افتى به في هـ وقال في ل بالوجوب وكذا في
 الخلاف والمبسوط وبه قال المفيد وابن بابويه والسيد المرتضى وابن البراج
 وابن ادريس وابن حمزة والحق الاول لنا ان شغل الذمة بواجب تنافي اصله
 البرائة من غير دليل وما رواه الشيخ في الصحيح عن عيص بن القاسم
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل واقع امرأته وهي طامث قال
 لا يلحقه غسل ذلك فقد نهى ان يقربها قلت فان فعل عليه كفارة قال لا
 اعلم فيه شيئاً يستغفر الله وعن ليث المرادي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن وقوع الرجل على امراته وهي طامث خطأ قال ليس عليه شيء قد عصى به
 وعن زرارة عن احدهما عليهما السلام قال سألت عن الحائض يأتيها
 زوجها قال ليس عليه شيء يستغفر الله ولا يعود واحتج الشيخ ما رواه محمد
 بن مسلم قال عن ابي امراته وهي طامث قال يتصدق بدينار ويستغفر الله
 وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اتى حائضاً فغلبه نصف
 دينار يتصدق به وعن عبد الله بن علي الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام عن
 الرجل يقع على امراته وهي حائض ما عليه قال يتصدق على مسكين بقدر
 شبعه قال الشيخ والاولى محمولة على انه وطئ في اول الحيض والثاني على انه وطئ
 في وسطه والثالث على انه وطئ في آخره ويكون محمولاً على بلوغ الشبع ربع ديناراً
 والجواب ان هذه الاحاديث مع صحة سندها محمولة على الاستحباب على ان
 التاويلات التي ذكرها استدلت عليها بخبر مرسل عن داود بن فروقد عن ابي عبد الله
 عليه السلام في كفارة الطمث انه يتصدق ان كان في اوله بدينار وفي وسطه

ينصف دينار واخره برع دينار قال فان يكن عنده ما يكفر قال يتصدق
على مسكين واحد والا استغفر الله تعالى ولا يعود فان الاستغفار توبة واحدة
لكل من لم يجد السبيل الى شيء من الكفارة وقد عرفت ضعف التمسك
بالمراسيل مسئلة المشهور في تقدير الكفارة ما قرره الشيخ فيه افتى
ابن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه وقال فيه وقد روي انه اذ لجا معها
هي حائض تصدق على مسكين بقدر شبعه وهذه الرواية ائقي في المنع
والقول بالتفصيل اظهر بين الاصحاب مسئلة قال سارا الوسيط ما بين
الغمة الى السبعة وهذا على اطلاقه ليس يحيد وانما المعتبر ما قاله المفيد
هو ان اول الحيض من اول يوم منه الى الثلثة الاول من اليوم الرابع والوسط ما
بين الثلثة الاول من اليوم الرابع الى الثلثين من اليوم السابع والاخر ما بين الثلث
الاخير من اليوم السابع الى اخر اليوم العاشر قال وهذا على حكم اكثر ايام الحيض
وابتدائه من اولها فاسوي ذلك وروى اكثرها فحساب ما ذكرناه وعبره مسئلة
المشهور كراهية وطها بعد انقطاع الحيض قبل الغسل فان غلبت الشهوة امرها بغسل فرجها استبها
فربطها وقال ابن بابويه لا يجوز حتى تغتسل فان غلبت الشهوة امرها بغسل فرجها **لنا**
قوله تعالى فاعزلوا النساء في الحيض خص الذي هو وقت الحيض وانما يكون موضعاه مع
وجوده والتقدير عدمه فينبغي التحريم وقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن على قراءة
التخفيف وما روى علي بن يقطين عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انقطع الدم و
لو يغتسل فليأتها زوجها ان شاء الله الخ الخالف بقوله تعالى فان تطهرت فاقربوا
من حيث امركم انه علق الايتان بفعل الطهارة والمراد بها الغسل او غسل
الفرج مع السبق وما روى ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته
عن امرأة كانت طامشا فزات الطهر يقع عليها زوجها قبل ان يغتسل قال الخ
تغتسل وسألته عن امرأة حاضت في السفر فوطهرت فارتجيد ماء يوما واثنين
يجل لزوجها ان يجامعها قبل ان يغتسل قال لا يصلح حتى تغتسل وعن سعيد
بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت المرأة يحرم عليها الصلوة تطهر
فتوضي من غير ان تغتسل اقل زوجها ان ياتها قبل ان تغتسل قال لا يخفى تغتسل

والجواب عن الآية المنع من ارادة فعل الطهارة من التطهير فان لقائل ان يقول يحتمل ان يريد فاذا طهرن لان يعمل محي بمعنى فعل يقال تطمعت الطعام وطعمته بمعنى واحد سلنا لكنه مستأنف ولا يكون مشروطا ولا غاية الزمان الخطر سلنا لكن المراد به غسل الفرج وعن الاحاديث انها محمولة على الاستحباب جمعابين الادلة ولما رواه عبد الله بن المغيرة عن سمعته من العبد الصالح عليه السلام في المرأة اذا طهرت من الحيض ولم تمس الماء فلا يقع عليها زوجها حتى تغتسل فان فعل ذلك فلا بأس به وقال تمس الماء احب الى وعن علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال سألت عن الحائض ترى الظهر يقع بها زوجها قبل ان تغتسل قال لا بأس وبعد الغسل احب الى مسئلة المشهور انه يستحب للحائض ان تتوضأ في وقت كل صلوة وتجلس في مصلاها فتذكر الله تعالى بقدر زمان صلاتها وقال علي بن بابويه يجب والتفديد قال يجلس ناجية مصلاها على الاستحباب انه فعل طاعة والا صل عدم الوجوب ثبت ما ادعيناه وما رواه في الحسن عن زيد الشحام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ينبغي للحائض ان تتوضي عند وقت كل صلوة ثم تستقبل القبلة فتذكر الله عز وجل مقدار ما كانت تفصل والفهوم من لفظه ينبغي الاستحباب اخرج المخالف بما رواه زرارة في الحسن عن الباقر عليه السلام قال اذا كانت المرأة طامثا فلا يجزئها الصلوة وعليها ان تتوضي وضوء الصلوة عند وقت كل صلوة ثم تقعد في موضع طاهر فتذكر الله عز وجل وتستجد وتهللله وتحمده بمقدار صلاتها ثم تفرغ بجاحتها ونظفة على تدل على الوجوب والجواب المنع فان المندوب يصدق عليه انه على الانسان او يقول الحكم عليه سواء كان بواجب او مندوب مسئلة لو كرر الوطئ في الحيض عما قال الشخ في المبسوط ولا نص لصحابنا فيه معين وعموم الاخبار يقتضي ان عليه بكل دفعة كفارة ثم قال وان قلنا انه لا يتكرر لانه لا يليل عليه والاصل براءة الذمة كان قويا وقال ابن ادریس اذكر الوطئ فلا يظهر ان عليه تكرار الكفارة لان عموم الاخبار يقتضي ان عليه لكل دفعة كفارة ثم قال والا فوى عندي والاصح ان لا تكرر في الكفارة لان الاصل براءة الذمة و

الذمة وشغلها بواجب أو ندب يحتاج إلى دليل شرعي فأما العموم فلا يصح
 التعلق به في مثل هذه المواضع لأن هذه الأسماء الأجناس والمصادر لا تأتي
 إلا من كل في هذا رمضان متعباً أو كراهة لا يجب عليه تكرار الكفارة بلا دخل
 والوجه عندي أنه إن كرر الوطى في وقتين أو ثلاثة كأول الحيض وأوسطه
 وآخره تكررت الكفارة مطلقاً إن كرر في وقت واحد ما في أوله أو وسطه أو
 آخره فإن كان بعد التكدير عن الأول تكررت الكفارة والأفلا على التكرار مع نفس
 الوقت إنما فصلان مختلفان في الحكم فلا يبدأ بخلاف كغيرهما من العقوبات
 المختلفة على الأفعال المختلفة وعلى التكرار مع تحمل التكفير إن الكفارة إنما تجب
 أو تستحب بعد العقوبة فلا يؤثر المتقدم في إسقاط ما يتعلق بالفعل المتأخر
 وعلى عدم التكرار مع عدم أحد الأمرين إن الكفارة متعلقة على الوطى من
 حيث هو وهو كما يصدق في الواحد يصدق في المتعدد فيكون الجرم واحداً
 فيها مسألة المشهور تحريم مسك كناية اسم الله تعالى أو القرآن وقال ابن الجوزي
 للجنب والحائض مس الكتابة من المصحف والدليلهم التي عليها القرآن وأسماء
 الله تعالى لنا قوله تعالى لا يمسها الا المطهرون وقد تقدم البحث في ذلك
 مسألة اجمع علما وأعلاما أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة واختلفوا في الثلاثة
 هل يشترط توليها أم يكفي كونها في جملة العشرة للشيخ م قولان أحدهما أنه يشترط
 ذهب إليه في الجبل وقواه في المبسوط وهو اختيار ابن بابويه وابن الجوزي وابن حزم
 وابن ادريس والظاهر من كلام أبي الصلاح وقال في أنه بعدد الاشتراط وهو
 اختيار ابن البراج لنا أن الصلوة ثمانية في الذمة يفيق فلا يسقط التكليف
 بها إلا مع تيقن السبب ولا يتيقن بثبوته هنا لأن تقدي الحيض أمر شرعي غير معقول
 فيقف على مورد الشرع ولم يثبت في المتفرق التقدير الشرعي آخج الشيخ بما رواه
 يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام قال أدنى الطهر عشرة أيام
 وذلك إن المرأة أول ما تخيض ربما كانت كثيرة الدم فيكون حيضها عشرة أيام و
 لا يزال كلما كبرت نقصت حتى ترجع إلى ثلاثة أيام فإذا رجعت إلى ثلاثة أيام ارتفع
 حيضها ولا يكون أقل من ثلاثة أيام فإذا رأت المرأة الدم في أيام حيضها تركت الصلوة

استمر بها الدم ثلاثة أيام فهي حائض فان انقطع الدم بعد ما رأت يومين او يومين
 افتسلت ووصلت وانتظرت من يوم رأت الدم الى عشرة ايام فان رأت في تلك العشرة
 ايام من يوم رأت الدم يوما او يومين حتى يتم لها ثلاثة ايام فذلك الذي رأت في
 اول الامر مع هذا الذي رأت بعد ذلك في العشرة وهو من الحيض وان مر بها من
 يوم رأت عشرة ايام ولم تزل الدم فذلك اليوم واليومين الذي رأت لم يكن من الحيض
 انما كان من ملة الحديث **والجواب** انه مزيل فلا يكون حجة منزلة لحكم الاصل
 وهو عدم الحيض وعدم احكامه المتعلقة به **مسئلة** اجمع علما وناقلا ان اقل
 الطهر عشرة ايام والشهور اربعة لاكثر وقال ابو الصلاح اكثره ثلاثة اشهر والظاهر
 انه بناء على الغالب الا انه تقدير عميق **مسئلة** اذا اشتبه دم الحيض بدم القرح
 ادخلت المرأة اصبعها في فرجها فان كان خارجا من الجانب الايمن فهو دم قرح وان كان
 خارجا من الجانب الايسر فهو دم حيض ذهب اليه الشيخ وان بابويه وابن ادریس و
 قال ابن الجنيّد دم الحيض اسود غليظ تعلوه حمرة يخرج من الجانب الايمن وتحس المرأة
 بخروجه ودم الاستحاضة بارد رقيق يخرج من الجانب الايسر ولا تحس المرأة بخروجه
 وقل روى الشيخ عن محمد بن يحيى رفعه عن ابان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 فتاة ساء بها قرحه في حوضها والدم ساكل لا تدرى من دم الحيض او من دم القرحه قال
 مرها فتستلقي على ظهرها وترفع رجلها وتستدخل اصبعها الوسطى فان خرج الدم
 من الجانب الايمن فهو من الحيض وان خرج من الجانب الايسر فهو من القرحه **مسئلة**
 الحمل هو تحيض المرأة قال الشيخ في الخلاف انها تحيض قبل ان تستبين حملها فان استبان
 حملها فلا تحيض وقال في القلبي اذا رأت الدم ما يامر عاداتها فعلت ما تفعل المحاض
 فان تلخر عنها الدم بمقدار عشرين يوما فمراته فان ذلك ليس بدم حيض فلتعمل
 ما تفعله المستحاضة وقال ابن الجنيّد لا يجتمع حمل وحيض وهو اختيار ابن ادریس
 والذى اخترناه في كتبنا انها قد تحيض ولا يعتبر ما ذكره الشيخ من المتقدمين وهو
 وهو اختيارنا في جمعنا بابويه والسيد المرتضى في مسائل الناصرية لنا مارواه
 عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الحملى ترى الدم
 وهي حامل كما كانت ترى قبل ذلك في كل شهر هل تترك الصلوة قال تترك اذا

جملة

صلوة صفر

اذاراته وفي الصحيح عن صفوان قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الحمل
 ترى الدم ثلثة ايام او اربعة ايام فصلي قال تسكن من الصلوة وفي الصحيح عن محمد
 بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سألت عن الحمل ترى الدم كما ترى ايام
 حيضها مستقيما في كل شهر قال تسكن عن الصلوة كما كانت تصنع في حيضها فاذا
 طهرت صلت وفي الصحيح عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت
 عن الحمل ترى الدم قال نعم انه ربما قد فت المرأة بالدم وهي جلي ولانه دم في
 العادة فيدخل تحت قوله عليه السلام دعي الصلوة ايام اقرائك استجيب ابن الجعدي
 بما رواه السكوني عن جعفر بن ابي عمير عن ابيه عليهما السلام انه قال قال النبي ما كان الحمل
 حيضا مع حمل بما روي لا حميد بن المشي في الصحيح قال سألت أبا الحسن عليه السلام
 عن الحمل ترى الدفعة والدفتين من الدم في الايام وفي الشهر والشهرين فقال
 تلك الحرافة ليس تسكن هذا عن الصلوة ولا نها من لا تقتادها الحيض فيه قال فلا
 تكون ما راته حيضا كاليائسة ولانه يصح طلاقها مع روية الدم اجماعا ولا يصح طلاق
 الحيض اجماعا فلا يكون الدم حيضا واجاب الشيخ على قوله بما رواه الحسين بن نسيم
 الصحافي في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان ام ولد ترى الدم
 وهي حامل كيف يصنع بالصلوة فقال اذارات الحامل الدم بعد ما يمضي عشرون
 يوما من الوقت الذي كانت ترى فيه الدم من الشهر الذي كانت تقع فيه لان
 ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث فليتوضا ومحسب وتصل فاذارات الحامل الذي
 قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم فقليل او في الوقت من ذلك الشهر فانه
 من الحيض الحديث والجواب عن الاول بالمتنع من حجة السند وعن الثاني بان
 لا يحصل فيه شرط الحيض وهو قولي ثلثة ايام وعن الثالث بالفرق بان الايسة لا
 يصح منها الحيض لارتفاعه عنها بالكلية بخلاف الحامل التي يمكن لحرارة مزاجها و
 وفور دم الحيض بحيث يفضل عن غذاء الصبي ما تقتد به المرأة من الرحم وعن الاول
 وهو احتجاج ابن ادريس بالمتنع من كون الحائض مطلقا لا يصح طلاقها ولهذا جرد
 طلاق الغايث مع الحيض وعن الخامس بان الغالب ان المرأة اذا تجاوزت عاداتها
 وقتها لا يكون الدم حيضا **مسئلة** قال الشيخ في المبسوط اذا طهرت بعد

ووال الشمس الى بعد دخول وقت العصر قضت الصلوة بين معا وجوبا ولو ستم لها
 قضاءؤها اذا ظهرت قبل مغيب الشمس بمقدارها تصل خمس ركعات وكذا قال
 ابن البراج في الصحيح انها اذا اتعت زمانها للطهارة واذا خمس ركعات وجب عليها
 فصل الصلوتين معا كما قال بعد ذلك فان لحقت قبل مغيب الشمس مقدار ما
 تصل فيه ركعة لزمت العصر لما رواه الشيخ عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله
 قال اذا ظهرت الخائض قبل العصر صلت الظهر والعصر فان طهرت في آخر
 وقت العصر صلت العصر ولا نها اذ ركعت ركعة من الظهر فيجب فعلها كما لعصر قال
 الشيخ عقيب الاخبار التي اوردها والذي اعول عليها في الجمع بينهما ان المراد اذا ظهر
 بعد زوال الشمس ان يمضي منه اربعة اقدم فانه يجب عليها قضاء الظهر و
 العصر معا واذا ظهرت بعد ان يمضي اربعة اقدم فانه يجب عليها قضاء العصر
 لا غير ويستحب لها قضاء الظهر اذا كان طهرها الى مغيب الشمس منسئلة
 قال الشيخ ابتداء نترك الصلوة والصوم اذا رأت الدم يوما او يومين كذا
 العادة وقال السيد المرتضى لا نترك الصلوة والصوم حتى يمضي ثلاثة ايام وهو
 اختيار ابي الصلاح وابن ادريس والوجه عندي الاول وهو الذي اختاره في
 منتهى المطلب اخبرنا في المحرر الثاني لما رواه معاذ بن عمار في الصحيح قال
 قال ابو عبد الله عليه السلام ان دمر المستحاضة والحيض ليس يخرجان من مكان
 واحد ان دمر المستحاضة بارد وان دمر الحيض حار وجه الاستدلال انه عليه السلام
 وصف دمر الحيض بما ذكره ليكرهه حيضا وقد بينا تحريم الصلوة والصوم على الحيض
 وفي الحسن عن حمزة بن الجعفي قال قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام
 امرأة سالت عن المرأة يستر بها الدم فلا تدري حيض هو او غيره قال فقال لها
 ان دمر الحيض حار عيظ اسود له دفع وحرارة ودم الاستحاضة اصفر بارد فاذا كان
 الدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلوة قال فخرجت وهي تقول والله لو كان امرأة
 صادرة على هذا لا يقال السؤال وقع عن الدم المستمر ونحن نقول به فانه اذا استمر
 ثلاثة وجب ترك العبادة الا نأخذ بقول العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب سلمنا
 لكن تقييد الاستمرار بالثلاثة غير مستفاد من النص ولا بد له من دليل ولما ثبت

ولم يثبت ليعمل على مفهومه وهو يصدق باليوم الواحد ولا أنه دمره كمن ان يكون
 محيضا فيجب ان يكون حيفا كذا العادة اتجه الخالف بان الاحتياط للعبادة اولى
 فيجوز ترك الصلوة والصوم مجرد رؤية الدم ولا ان الاصل عدم الحيض **والجواب**
 عن الاول ان الاحتياط لو كان مستبرا هنا لا يعتبر في ذات العادة والثاني باطل
 اذ يجب على ذات العادة ترك الصلوة بمجرد الرؤية فالمقدم مثله وبيان الشرطيان
 المقتضى للاحتياط هنا انما هو عموم الامر بالعبادة مع عدم يقين الحيض وهذا المبنى
 ثابت في ذات العادة لا يقال الفرق ثابت وان الظن حاصل في ذات العبادة دون
 المتداع لا نأقول ان عنيت الظن المطلق فهو ثابت في صورة التزاع لانها رات
 دما يصغه دم الحيض في وقت امكانه فعلت على الظن كونه حيفا وان عنيت
 ظنا خاصا وجب بيانه واقامة الدلالة على اعتباره في تعارض الاحتياط بمثله في
 الحايض يحرم عليها ان الاشياء ان الطاهر يجب عليها الاشياء مسئلة اذا انقطع الدم
 عن ذات العادة وكانت عادتها وعشرون ايام او دخلت قطنه فان خرجت نية قد ظنت
 ووجب عليها الغسل وان خرجت ملوثة بالدم فاستطهرت يوما او يومين في
 ترك العبادة ثم اتصل وتصوم بعد الغسل قال الشيخ وقال ابن ادرين استظها
 مع الاحتياط بل انما يكون مع وجود الصفره والكدره لنا ما رواه الشيخ في الصحيح
 عن محمد بن مسهر عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا ارادت الحائض ان تغتسل
 فلتستدخل قطنه فان خرج منها شيء من الدم فلا تغتسل وان لم تزد شيئا فلتغسل ان
 رات بعد ذلك صفره فليتبوضي وتصل في الصحيح عن ابي بصير عن ابي الحسن
 الرضا عليه السلام قال سألت عن الحايض كم تستطهر قال تستطهر يوم او يومين
 او ثلاثة **الجواب** ابن ادرين بان الاصل وجوب العبادة **والجواب** بل الاصل براءة
 الذمة مسئلة البتة اذا تجاوزت منها العشرة رجعت الى التيز فان فقدت
 رجعت الى اهلها فتحيضت كما تحيض فان لم يكن لها نساء رجعت الى من هو شلها
 في السن فان فقدت او اختلفن قال الشيخ في الميسودا تركت الصلوة والصوم في الشهر
 الاول ثلاثة ايام وظلثاني عشرا ايام او في كل شهر سبعة ايام لان في ذلك روايتين لا يخرج
 لاحد منهما على الاخرى وكذا قال في محل وله في الميسود قول اخر هو استمرار الدم

انها تحيض عشرة ايام ثم تعمل طهر عشرة ايام ثم حيض عشرة ايام وهكذا وقال
 في هذا اذا كانت مبتدأة لم يميزها تميز دم الحيض من غيره واستقر بها الدم فلا ترجع
 الى عادة نساها في ايام الحيض وتعمل عليها فان كان نساؤها مختلفات العادة او
 لا يكون لها نساء فلتترك الصلوة والصوم في كل شهر سبعة ايام وتصل وتصوم
 ما بقي ثم لا يزال هذا دائما الى ان تعلم حالها وتستقر على حال وقد روى انها
 تترك الصلوة والصوم في الشهر الاول عشرة ايام وتصل وعشرين يوما وهي اقل
 ايام الحيض وفي الشهر الثاني ثلاثة ايام وتصل سبعة وعشرين يوما وهي اقل
 ايام الحيض وفي هذا مخالفة لما ذكره في المبسوط في حكمين أحدهما انه لم يجز
 الرجوع الى المساوي في السن شرط الثاني انه قدم في الشهر الاول ترك عبادة
 عشرة ايام وقال في الخلاف اذا لم يكن تميز لها رجعت الى عادة نساها فان
 اختلفت او فقدت في كل شهر ستة ايام او سبعة وقال في الخلاف ترجع الى نساها
 فان فقدت او اختلفت ترك الصلوة في الشهر الاول ثلاثة ايام وفي الثاني عشرة
 وقد روى انها تركت الصلوة في كل شهر ستة ايام او سبعة ايام وبكال اول طي
 ابن حجر وقال ابن البراء ترجع الى التمييز فان فقدت نساها فان فقدت
 قال اقرانها فان فقدت تحيض في الاول بثلاثة وفي الثاني بعشرة وقال ابن بابويه
 اكثر جلوسها عشرة ايام في كل شهر وقال ابو الصلاح المبتدأة اذا رأت الدم اقل
 من ثلاثة فليس يبيض فان استمر ثلاثا فهي حائض وكل دم رآته بعدها الى
 تمام العشرة فهو حيض وان رأت بعد العشرة دما فهي مستحاضة الى تمام العشرة
 الثاني فان رأت بعده دما رجعت الى عادة نساها فتمت استحاضتها اياه طهرت
 وتحيضت ايام حيضهن الى ان تستقر لها عادة وقال ابن الجنييد اذا دام عليها الدم
 تركت الصلوة الى عشرة ايام ثم عملت عمل المستحاضة وترك الصلوة في كل شهر ثلاثة
 ايام وتصل سبعة وعشرين يوما وتقضي من شهر رمضان صيام عشرة ايام
 في غير العشر الذي افطرت فيه الثلاثة ايام من شهر رمضان وقال السيد المرتضى
 ترك الصلوة في كل شهر ثلاثة ايام الى عشرة فكانه من ذهب ابن بابويه لانه
 قال اكثر ايام جلوسها عشرة ايام الشيخ على ترك الصلوة في الاول والثالث في الثاني

الثاني بما رواه عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال المرأة إذا رأت الدَّم
 في أول حيضها واستمر الدم تركت الصلوة عشرة أيام ثم تصل على عشرين يوماً فإذا استمر
 بها الدم بعد ذلك تركت الصلوة ثلاثة أيام وصلت سبعة وعشرين يوماً على ترك
 الستة أو السبعة بما رواه يونس عن غير واحد سألوا أبا عبد الله عليه السلام
 عن الحيض والسنة في وقته فقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سن في
 الحيض ثلاث سنن بين فيها كل مشكل لمن سمعها وفيها حق أنه لا يدع لأحد
 مقالاً فيه بالرأي ومساق الحديث إلى أن قال وأما السنة الثالثة فهي التي ليس
 لها أيام متقدمة ولم تزل الدم مقطوراً أول ما دركت واستقر بها فإن سنة
 هذه غير سنة الأولى والثانية وذلك أن امرأة يقال لها سمينة بنت جحش روت رسول الله
 فقالت إنني قد استحيضت حيضة شديدة فقال احتشي كرسفاً فقالت إنه أشد من
 ذلك أني أنجمت فقال لها ثلجي ويحيض في كل شهر في علمه ستة أيام أو سبعة ثم اغتسل غسلاً
 وصوياً ثلاثاً وعشرين أو أربعاً وعشرين واغتسل للفجر غسلاً واخرى الظهر و
 عجل العصر واغتسل غسلاً واخرى المغرب وعجل العشاء واغتسل غسلاً وأحجج
 ابن بابويه بما رواه سماعة قال سألتها عن جارية حاضت أول حيضها فدام
 دمها ثلاثة أشهر وهي كالغرف أيام اقراءها قال اقراءوها مثل اقراء نسائها فإن
 كن مختلفات فأكثر جلوسها عشرة أيام وأقله ثلاثة أيام ولم يبلغنا من الأخبار شيء
 يعتمد فيه في هذا الباب مسئلة ذات العادة أنا اضطريت وتغيرت عدداً
 ووقتاً ونسيتها وتجاوز دمها العشرة قال الشيخ في محل ترجع إلى القياس فإن فقدته
 تركت الصلوة في كل شهر سبعة أيام وقال في ههنا ^{التي} كانت المرأة لها عادة إلا أنه
 اختلط عليها المادة واضطريت وتغيرت عن أوقاتها وأزمانها فكل رات الدم
 تركت الصوم والصلوة وكل رات الطهر وصلت وصاتلاً أن ترجع إلى حال الصحة وقد روي أنها
 تفعل ذلك ما بينها وبين شهر ثم تفعل ما تفعله المستحاضة وقال ابن بابويه
 إذا رات الدم خمسة أيام وانطهر خمسة أيام ورات الدم أربعة أيام وانطهر
 ستة أيام فإذا رات الدم لا تفصل وإن رات الطهر وصلت تفعل ذلك ما بينها
 وبين ثلاثين يوماً فإذا مضت ثلاثون يوماً ثم رات دمًا صبيهاً اغتسلت واحتشمت

بالكسوف واستقرت في وقت كل صلاة وإذا كانت صفة توقيتات وهذا مناسبا
 ذكره في ^{المرتب} هروا بين الظاهر ان مراد ابن بابويه والشيخ انها ترى الدمل الذي بصفة دم
 الحيض اربعة ايام والطهر الذي هو النقاء خمسة ايام وترقى ثمة العشرة والشهر
 بصفة دم الاستحاضة فانها تحيض بما هو صفة دم الحيض ولا تحمل ذلك على ظاهره
 وقال ابو الصلاح واما المخلطة وهي التي لا تعرف زمان حيضها من طهرها ففرضها
 ان ترجع الى عادة نسائها تحيض بايام حيضهن وتستحيض ايام طهرهن فان لم يكن لها
 نساء تعرف عادتهن اعتبرت صفة الدم فاذا قبل الدم الاسمر الغليظ الحار فهي
 حائض فاذا ابرر للبرقة والرودة والاصفر فمستحاضة فانكارا لدم بصفة واحدة تحيضت
 في كل شهر سبعة ايام واستحاضت باقيه وهذا القول مخالف لما مشهور في امرؤ الا انه جعل المظفر
 وجوهر النساء والشهور اربعة ايام في ذلك المبتدأ خاصة آثا فانه جعل التمييز جوهرا اليه بعد فقد
 النساء وقال ابن دريس اذا فقدت التمييز كان فيها الاقوال الستة المذكورة والابتداء ^{في كل شهر} في كل شهر
 في المبتدأ الستة اقوال ^{في كل شهر} انها تحيض في الشهر الاول ثلاث ايام والثاني عشرة وثالثها خمسة ورابعها سبعة
 ايام ^{في كل شهر} واماها ستة ايام فاماها ثلاثة ايام في كل شهر وسادسها عشرة في كل شهر
 والحق عندي اعتبار التمييز فما شابه دم الحيض فهو حيض وما شابه دم الاستحاضة
 فهو مستحاضة بشرط ثلاثة تجاوز المجموع العشرة وعدم نقصان ما هو بصفة
 دم الحيض عن ثلاثة ايام وعدم زيادته على عشرة لما رواه يونس عن غير واحد
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الحديث الطويل وقد ذكرنا في مدارج الاحكام
 وغيره من كتب الاحاديث وهو قول النبي لفاطمة بنت ابي خنيس فاذا قبلت الحيضة
 ودعى السلوقة واذا ادبرت فاعسلى عنك الدم وصلى قال الصادق عليه السلام
 لما امر صايد ان يذبحها ان قابت واحتاجت الى ان تعرف اقبال الدم من اديار و
 تغيير لونه من السواد الى غيره فان قصدت التمييز تحيضت في كل شهر ستة ايام
 او سبعة او ثمانية من شهر وعشرة من اخر واخرج الشيخ على قوله في هروا بين بابويه
 في رواية يونس بن يعقوب في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام المرأة ترى
 الدم ^{في كل شهر} اربعة قال تدعى السلوقة قلت انها ترى الطهر ثلثة ايام واربعة
 فقال تصلى قلت انها ترى الدم ثلثة ايام واربعة قال تدعى السلوقة قلت فانها ترى الطهر

مسئلة قال ابن بابويه اذا صامت المرأة من الظهر ركعتين قرأت الحمد فقامت
من مجلسها وليس عليها اذا ظهرت قضاء الركعتين فان كانت في صلوة المغرب قد صلت منها
ركعتين قامت من مجلسها فاذا ظهرت قضت الركعة والتحقيق في ذلك ان فطرت بآثار الصلوة في
الموضعين وجب عليها اتصال الصلوة فيهما وان لم تقط طر يوجب عليها اتصالهما في الموضعين وانما
حول ابن بابويه على رواية رها ابو الورود قال سالت ابا جعفر عن المرأة التي تكون في صلوة الظهر
قد صليت الركعتين ثم ترى لحدثها نعل فتقطع الركعتين قال لا تقرأ الحمد في صلوة
المغرب وقد صلت ركعتين فلتقم من مسجد رها فاذا ظهرت فلتقطع الركعة التي قامت في
من المغرب والرواية متواترة على من فطرت في المغرب او من الظهر وانما في قضاء الركعة
نقصانا في الصلوة ويكون اطلاق الركعة على الصلوة مجازا مسئلة قال ابن ادریس
اذا اغتسلت او لا نوت به رفع الحدث ونوت بالوضوء استباحة الصلوة لا تحلها
تد نقطع وان تقد متا لوضوء فوت به استباحة ولا يتوى رفع الحدث لان حدثها
لا كبريات وهو الفصل وقال ابن حمزة يتوى في الوضوء والغسل معادفا للحدث و
استباحة الصلوة وهو اوجه عندی لان الحدث لا يرتفع الا بتجموعهما ولا يصح منه
الدخول في الصلوة باحدهما والثاني باطل فالقصد مرشله ببيان الشرطية ان
المانع من الدخول في الصلوة هو الحدث فاذا ارتفع احدهما زال المانع من الدخول في الصلوة
واما بطلان الثاني فبالاجماع وقول ابن ادریس ان حدثه اقد ارتفع بالغسل فمتوى
وينعه من نية رفع الحدث اذا ابتدأ بالوضوء ولو جرد الحدث ليس فيه ثم كيف
يسوغ لها فية لاستباحة المانع الذي ذكره في رفع الحدث موجود مع الاستباحة
لا يقال لا يصح نية الشروع مع امكان وجوده بالفعل ولا شك في عدم الاستباحة والرفع
لا يكون من الطهارة بل لا نأقول نمنع كون المنوى علة قامة لما فوا به نعم يشترط ان
يكون له مدخل في الغلبة وهو هنا كذلك لاننا لا نكلم بالرفع ولا بالاستباحة لا بالجموع
كون حكم كل واحدة من الطهارة حكم ابعاض الطهارة **الفصل الرابع** في
حكم الاستحاضة مسئلة المشهور ان المستحاضة وان لم يغسل معها القطنه وجب
عليها الوضوء اكل ولو طهرت وان غمس ولم يسيل وجب عليها مع ذلك غسل المصبع وان
سال وجب عليها مع ذلك غسلان غسل الظهر والغسل تجمع بينهما وغسل المغرب

تبين

المغرب والعشاء جمع بينهما الغتارة الشيخ وابن بابويه والمفيد وسائر الأئمة
 وابن البراء وابن إدريس وابن السيد المرتضى فاتفقوا وجب الغسل الواحد بصلوة الغداة مع
 الغسل والثلاثة مع السيلان والوضوء المتعدد ومع القتل لم يوجب الوضوء مع
 الغسل لأن الغسل عنه كان من الوضوء وقال ابن وهب يغيب عليها الغسل عند ظهور
 دمه على الكرسف لكل صلوتين غسل تجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد بين
 والعشاء بغسل واحد فجر الغسل وأما الظهر والدعاء على الكرسف فلا غسل عليها ولا وضوء
 وقال ابن البلعيد المستحاضة التي يثقب دمه الكرسف تغتسل لكل صلوتين في
 آخر وقت الأولى وأول وقت الثانية منهما وتصلها ما تغتسل فجر مقروا كذلك وإن
 لم يثقب دمه الكرسف تغتسل في اليوم واليلة مرة واحدة ما يثقب والحق الأول لما
 رواه الحسين بن نعيم الحفاف عن أبي عبد الله عليه السلام وقد سأله عن الحامل
 إلى أن قال وإن لم يقطع عنها الدم إلا بعد أن تمضي الأيام التي كانت ترى الدماء
 بيوم أو يومين تستغتسل وتغتسل وتستتر وتصل الظهر والعصر وتليظ وتكف
 الدم فيما بينهما وبين المغرب لا يسيل خلف الكرسف فلتوضي وتصل عند وقت
 كل صلوة ما لم تطح الكرسف عنها فإن طرحت الكرسف عنها وسأل الدم
 وجب عليها الغسل قال وإن طرحت الكرسف عنها ولم
 يسيل الدم ولم توضي وتصل ولا غسل عليها قال فإن كان الدم إن سكب الكرسف
 يسيل من خلف الكرسف صديا لا يجي قال عليها أن تغتسل في كل يوم ويلة ثلاث
 مرات وتجتنى وتصل وتغتسل فجر وتغتسل وتصل الظهر والعصر وتغتسل للمغرب
 والعشاء آخره قال وكذلك تفعل المستحاضة وعن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام
 قال سألت عن الطامث فقد بعد أيامها كيف تصنع قال تستظهر ويوم أو يومين
 ثم هي مستحاضة وتغتسل وتستتر من نفسها وتصل كل صلوة بوضوء ما لم يتعد
 الدم فإذا تعد اغتسلت وصليت في الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال المستحاضة تلظ أيامها ولا تصل فيها ولا تقربها إذا جارت أيامها وراق الدم
 يثقب الكرسف اغتسلت الظهر والعصر ثم عرفت من الغشاء غسلًا وتوضي
 هذه وتجعل هذه وتغتسل للصبح وتجتنى المصبح وتجي وتضم لحن يداني المسجد

سير بسندها خارقة ولا ياتها بلها ايام قريها وان كان الدم لا يثقب الكر مسقب
 نوضات ودخلت المسجد وصلت كل صلوة بوضوء وهذا ياتها بلها ايام مريضها
 والاحاديث في ذلك كثيرة ذكرناها في كتب الاخبار وحجة السيد المرتضى قد مضى
والجواب عنها عند ذكرنا لها في باب الاغتسال آخج ابن الجعيد بامروا
 سماعة قال قال المستحاضة اذا ثقب الدم الكر مسقب اغتسلت لكل صلوتين و
 للجفر غسلا وان لم يجز الدم الكر مسقب فليها الغسل لكل يوم مرة والوضوء لكل صلوة
والجواب انه محمول على نفوذ الدم الكر مسقب واليه اشار بقوله وان لم يجز الدم
 الكر مسقب يعني اذا افسد الى ظاهره ولم يتجاوز آخج ابن ابي عقيل بامروا عبد الله بن
 في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال المستحاضة تغتسل عند صلوة الظهر
 تغتسل الظهر والعصر ثم تغتسل عند المغرب فتغسل المغرب والعشاء ثم تغتسل عند
 الصبح فتغسل عند الفجر ترك ذكر الوضوء بديل على عدم وجوبه **والجواب** انه معلوم
 من الاخبار المتقدم والقرآن ولهذا اهله عليه السلام ولم يذكره للعامة **مسئلة**
 قال ابن حمزة ومنازل الاغتسال لا بد فيه من تفدير الوضوء عليه او تاخير عنه وينوي
 في الوضوء والغسل معارف الحدث واستباحة الصلوة وان كان الغسل واجبا
 سوى غسل من سعى الى مصلوب بعد ثلاثة ايام وهذا يفهم منه ان المستحاضة ينوي
 رفع الحدث ايضا والوجه عندى انها تنوي الاستباحة لرفع الحدث لنا ان
 الاستحاضة حدث بالاجماع ولا يزول بالغسل والوضوء فيستحيل نية رفعها اذا
 المراد بالنية تخليص بعض الافعال في الوجه الذي يقع عليه ويميز بعضها عن بعض
 بحيث يقع الفعل على الوجه الذي نواه وهذا انما يتحقق في فعل يصح وقوعه على الوجه
 الذي نواه ولم يبلغنا في الاحاديث الصحيحة انها مع الاغتسال او الوضوء تكون مطلقا
 اقصى ما في الباب انها تدل على الصلوة وغيرها من الافعال المشترطة بالطهارة اذا غرت
 هذا فاصحاب السلس والبطن والمتيم ايضا لا يتوئن رفع الحدث بل استباحة الصلوة
 فلو انقطع حدث احدهم وجب عليه استيفاء طهارة اخرى **مسئلة** المشهور
 ان المستحاضة اذا سأل دمها وجب عليها ثلاثة اغتسال والوضوء لكل صلوة وكلام
 الجعيد يوم خلاف ذلك فانه قال كان الدم قليلا لم يظهر على الخثرة قلنته نزعنا لقطن

القطن عند وقت كل صلاة ويجب تجديد الوضوء للصلاة وتغيير القطن والخرق
 وإن كان قد رشح على الخرق قليلا أو لم يسل كان عليها تغيير القطن والخرق عند
 صلاة الفجر بعد الاستهزاء بالماء ثم الوضوء للصلاة والاتصال بعد الوضوء لهذا
 الصلوة وتجديد الوضوء وتغيير القطن والخرق عند كل صلاة من غير اتصال و
 الكحل الذي كثيرا رشح على الخرق وسال فيها وجب عليها أن يوتر صلاة الظهر
 عن أول وقتها ثم نزع الخرق والقطن وتشترى بالماء وتثقف قطنا تطيفا وخرقا
 طاهرة فتشدها وتتوضأ وضوء الصلوة ثم تقنصل وتصل بفلسها وضوءها الظهر
 والعصر معا على الإجماع وتفضل مثل ذلك المغرب والعشاء الأخيرة فيمخر المغرب عن
 أول وقتها ليكون فراغها منها عند منيل الشفق وتقدم العشاء الأخيرة في أول وقتها
 وتفضل مثل ذلك لصلاة الليل والغداة لما عموه قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلوة
 فإغسلوا السائر عن معارضة كون الغسل رافعا للحديث مستعمل قال الشيخ
 إذا توضأت المستحاضة في أول الوقت ثم صلت في آخر الوقت لم يجزها تلك الصلوة وهو
 اختيار ابن أدریس وعندي فيه نظر أن فيه الجواز لأن العموم الدال على تحريم فصل
 الطهارة في أول الوقت والعموم الدال على توسعة الوقت أختص الشيخ بان الأخبار
 على أنه يجب عليها تجديد الوضوء عند كل صلاة وذلك يقتضيه اشتقاقه فصل الصلوة و
 لأنها مع مقاربة الصلوة يخرج عن العهد ببقاين ومع التأخير لا يخرج عن العهد إلا بدليل
 وهو منتف والجواب عن الأول بالمنع من دلالة الأخبار على ما ادعاه فان بعضها
 لا يقول قلتوضأ وتفضل عند وقت كل صلاة ولا دلالة في ذلك على ما ادعاه و
 في بعضها وصلت كل صلاة بوضوء ولا دلالة فيه أيضا وفي بعضها للوضوء لكل
 صلاة وفي الحديث الطويل عن يونس ثم تقنصل وتتوضأ لكل صلاة ولا شيء من
 هذه الأخبار يدل على ما قصدته الشيخ وعن الثاني أن الدليل على خرمها من
 العهد قائم وهو الاستئصال مستعملة قال الشيخ إذا توضأت المستحاضة وقامت
 إلى الصلوة فانقطع الدم قبل الدخول وجب عليها الوضوء ثانيًا لأن دم لا يمتص
 حدث فإذا انقطع وجب منه الوضوء فإن انقطع بعد نكيتة الإحرام ودخلها في الصلوة
 يصب في صلواتها ويجب عليها استئناف الصلوة لأنه لا دليل عليه وقال ابن أدریس

ان كان انقطاع دمها حدثا وجب عليها قطع الصلوة واستئناف التوضوء وانما هذا
 كلام الشافعي ومرويه الشيخ لان الشافعي يستحب للحال وعندنا ان استحباب الحال
 غير صحيح وما استحباب فيه الحال فبدليل وهو الاجماع على المتيم اذا دخل في الصلوة
 ووجد الماء فانما لا فوجبه عليه الاستئناف بالاجماع لاستحباب الحال والحق ما قاله
 الشيخ اما وجوب الاستئناف قبل الدخول فلان طهارتها غير رافعة للحديث على ما
 قلناه وانما تفيد استحبابه الدخول مع وجود الحديث فان انقطع الدم وجب عليها
 نية وضع الحديث لان طهارتها الاولى كانت ناقضة فلها الرجوع عليها اعادة الوضوء
 واما عدمه مع الدخول فلا فدخلت في صلوة مشروعة فيجب عليها اكملها بقوله تعالى
 ولا تبطلوا اعمالكم **الفصل الخامس** في النفاس الدم الذي تراه المرأة قبل
 الولادة ليس بنفاس اجماعا والذي تراه بعد الولادة نفاس اجماعا وما تراه مع الولادة
 نفاس ايضا نص عليه الشيخ في الخلاف والمبسوط وكذا قال سلا رافاه قال النفاس
 هو دم الولادة والمفيد قال النساء هي التي ترى الدم عقيب الولادة وكان قال
 ابو الصلاح نضع حمل فنجح سلا رافاه وكما قال الشيخ رضاه قال الشيخ في المحلى ما انفاسه في الشهر الاول
 بينهما فان كلام الشيخ في الجملة محمول على الغالب لا النفاس يجب ان يكون عقيب الولادة
 مسئلة وقد اختلف علماء في اكثر مدة النفاس فالذي اختاره الشيخ وعلى بن
 بابويه عشرة ايام ربه افق ابو الصلاح وابن البراج وابن ادريس وقال السيد المرتضى
 ثمانية عشر يوما وهو اقيد الفقيه بالثلاثة عشر يوما والحنيفة وسلا رافاه المعيد قد جاءت اخبار
 معتمدة في ان اقصر مدة النفاس قص مدة الحيض عشرة ايام وعليه اعمل لوضوحه والذكر
 اختارناه نحن في اكثر كتبنا ان المرأة ان كانت مبتدئة في الحيض نقصت بمسرة ايام وان
 تجاوزت ايام فعملت ما فصله المستحاضة بعد العشرة وان لم يكن مبتدئة وكانت ذات
 عادة مستقرة تنقصت بايام الحيض فان كانت عادتها غير مستقرة فكما لمبتدئة والذكر
 نختار وهذا انها ترجع الى عادتها في الحيض ان كانت ذات عادة وان كانت مبتدئة
 ثمانية عشر يوما لم يعل حكومات العادة ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة قلت له
 انفسا من دم في ذلك فقد جرحها وتظهر يومين فان انقطع الدم ولا
 انفسا من دم في ذلك فقد جرحها وتظهر يومين فان انقطع الدم ولا

قالوا نحن قال مثل ذلك سواء وفي الصحيح عن زرارة عن أحد ما عليه السلام قال
 النساء تكف عن الصلوة أيامها التي كانت تمكث فيها ثم تقتسل كما تقتسل المستحاضة
 وفي الحسن عن فضيل بن يسار وزرارة عن أحد ما عليه السلام قال النساء
 تكف عن الصلوة أيام إقرانها التي كانت تمكث فيها ثم تقتسل وتعمل كما تعمل المستحاضة
 وفي الصحيح عن يونس بن يعقوب قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول
 النساء تجلس أيام حبضها التي كانت تحبض فيه ثم تستطهر وتقتسل وتصلو إلى
 غير ذلك من الأحاديث وقد ذكرناها في كتاب مصابيح الأنوار وغيره ولأن النفاس في
 الحقيقة دم الحيض فيقدر ويقدر ولا يها ما مونة بالبادة وإنما يخرج عن العهدة بفعلها
 أو بما يثبت أنه مسقط له تحقيق بالزائد على ما قلناه فيبقى في عهدته التكليف بالمقتضي
 السلام عن معارضة المسقط القطعي احتجوا بما رواه محمد بن مسلم في الصحيح قال قلت
 لأبي عبد الله عليه السلام كم تقعد النساء حتى تصلين قال ثمانية عشر يوما سبع عشر
 ثم تقتسل وتحشي وتصل وفي الصحيح عن ابن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام
 يقول تقعد النساء ثلث عشرة ليلة فإن رأت دما صنعت كما تصنع المستحاضة وفي الصحيح
 عن محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن النساء كم تقعد فقال
 أسبوعين عيسى ابن مريم رسول الله أن تقتسل ثمانية عشر يوما لا بأس أن تستطهر
 بيوم أو يومين والجواب أنه محمول على البداية في الحيض جمعاً بين الأدلة وهو أن
 اختراجه في الحكم الثاني في البداية تجلس ثمانية عشر يوماً **الفصل السادس** من
 غسل الأموات مسألة اختلف علماؤنا في وجوب استقبال القبلة بالميت حال
 الاحتضار والذي نص عليه الشيخ المفيد الوجوب وبه قال سادس ابن إدريس وهو
 من كلامه إلى الإصباح وقال الشيخ في الشفاء أنه مستحب وهو الظاهر من كلامه في البسوط وهو قول المفيد في
 الرسالة الغفرية والشيخ في النهاية يقول أن أخت الأولين بما رواه إبراهيم الشيعري عن غير واحد
 عن أبي عبد الله عليه السلام في توجيه الميت قال يستقبل بوجهه القبلة يجعل
 قدميه مائلي القبلة والأمر يقتضي الوجوب وعن معاوية بن عمار قال سئل
 أبا عبد الله عليه السلام عن الميت فقال استقبل بباطن قدميه وفي الحسن
 عن سليمان بن خالد قال سمعت أبا عبد الله يقول إذا مات لأحدكم ميت فسيجوه

تجاه القبلة فلو كان ذلك اذا غسل فيجعله موضع الغسل تجاه القبلة فيكون مستقبل القبلة
بباطن قد مية وجهه الى القبلة اخرج الآخرون بان الاصل عدم الوجوب والجواب
ان الاصل مخالفه قيام الدليل على خلافه **مسئلة** ظاهر كلام الشيخ في المبسوط
وجوب استقبال الميت القبلة عند التفسير فانه قال معرفة القبلة واجبة للتوجه
الىها في الصلوة واستقبالها عند الذبيحة واختصار الاموات وغسلهم وقال السيد
في المسائل الناصرية انه مستحب وهو الاقوى لنا ان الاصل عدم الوجوب واخرج
الشيخ رواية سليمان بن خالد وقد تقدمت **والجواب** انها لا يدل صريحا
على الوجوب فيجوز خلافه **مسئلة** المشهورة انه يستحب تليين اصابع
الميت برفق فان تصعبت تركت على حالها ذكره الشيخان وابن ادريس وسأله
وقال ابن ابي عقيل لا يفرله مفصلا بذلك نواترت الاخبار عنهم عليهم السلام و
قد قيل في خبر شاذ انه تليين مفصلا فان كان مراد ابن ابي عقيل المنع من تليين
المفاصل عما احتج الاصابه فهو ممنوع لما رواه عبد الله الكاهلي عن ابي عبد الله
تليين اصابعه فان امتنعت عليه فدعها اخرج ابن ابي عقيل بما رواه طلحة بن زيد
عن ابي عبد الله عليه السلام قال يكره ان يفيض الميت ظفرا وشعرا ويخلق له عامه ويكره
فصل **والجواب** انه محمول على كراهية ذلك بعد الغسل فان الشيخ قال يكره بعد الغسل
تليين المفاصل **مسئلة** في علمه ابو الصلاح يشعر بوجوب تقديم الوضوء للميت على الغسل
فانه قال حين نزلنا عن الرابية وغسل الميت وجواز وجوبه مصلحة للميت وكرامة
الميت وصفته ان يبدأ الغسل فيجئ الميت ثم يوضئ وضوء الصلوة ثم يغسل راسه
اي اخرجه قال المفيد عقيب الامر بالتحية ثم يوضئ الميت وذكر صفة الوضوء والوضئ
في الوجوب ولا الاستحباب وكذا قال ابن البراءة وقال الشيخ في النهاية وقد روي
عن ابي بصير ان يفيض الميت قبل غسله فمن عمل بها كان احوط وقال في المختار
عن الميرزا كغسل الجنب ليس فيه وضوء وفي احبابنا من قال يستحب فيه الوضوء
بغير وضوء بخلاف بينهم انه لا يجوز الضمضة ولا استنشاق فيه وقال في المبسوط
قد روي انه توفي الميت قبل غسله فمن عمل بها كان جائزا غير ان عمل الطائفة على ترك
العمل بذلك لان غسل الجنب لا وضوء في غسل الجنابة وقال سألوه في

وفي محابنا من يوفى الميت وما كان شيخنا رضي الله عنه يروي ذلك وقال ابن دوير
 قد روي عنه يوضأ وضوء الصلوة وهو شاذ والصحيح خلافه قال وإذا كان الشيخ قال
 في المبسوط إن عمل الطائفة على ترك العمل بذلك لم يضر العمل بالرواية لأن العامل بها
 يكون مخالفا للطائفة والوجه عندى الله مستحب لما روي الشيخ في الصحيح عن حمزة
 قال أخبرني أبو عبد الله عليه السلام قال الميت يبدي أيقظ وجهه ثم يوضأ وضوء
 الصلوة الحديث وعن حمزة بن عبد الله بن عبيد عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال سألت عن غسل الميت قال يطرح عليه خرقة ثم يفتل فرجه و
 توضع وضوء الصلوة وفي الصحيح عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان الوقيعي عن
 أبي عبد الله عليه السلام قال في كل غسل وضوء أو الجنابة وعن معاوية بن عمار قال
 استكر أبو عبد الله عليه السلام إذا عصر بطنه ثم أوضيه وضوء الصلوة وعن أبي خيثمة
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال يبدأ فيغسل يده ثم يوضيه وضوء الصلوة احتجوا بالأصل
 بقول الصادق عليه السلام في كل غسل وضوء أو الجنابة والجواب أنه كما يتم التيمم
 يتم الاستنجاء احتج المانعون بما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال غسل
 الميت مثل غسل الجنب والحكم بالمماثلة يستدعي المنع من الوضوء فيه كما في المماثل
 والجواب يمنع المماثلة من كل وجه ولا لزوم للاتحاد وبقي المماثلة وكل
 حكم يروى تنبؤة إلى بقية يكون محالاً وإذا وجب حملها على البعض لم يمتد
 الاستدلال إلا بما يجمع مماثلها في إسقاط الوضوء مسئلة المشهور وجوب
 تقسيم الميت ثلاث مرات أولهن بالسدر والثانية بماء الكافور والثالثة بماء
 القراح اختاره الشيخان وأكثر علمائنا وقال سائر الواجب مرة واحدة بالقراح وإنما
 مستحب لنا عموم الأمر ثلاث مرات بماء السدر ثم الكافور ثم القراح وهو يدل على
 الوجوب مروي الشيخ في الصحيح عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال سألت عن غسل الميت فقال اغسله بماء وسدر ثم اغسله على أنزلك غسلة
 أخرى بماء وكافور وإذا روي أن كلنت واغسله الثالثة بماء قراح قلت ثلاث غسلات
 لجسد كله قال نعم ولا بد أن يبلغ في التطهير ولا أن أكثر قائل به ولأن الاحتياط يقتضيه
 فإن مع غسلة ثلاث مرات يخرج المكلف بنفسه عن العهدة بيقين و

لا يفتن مع عدم ما استدلل الشيخ عليه في الخلاف بالاجماع احتج سادس باروا
 الحسين بن سعيد عن علي بن ابراهيم عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سالت
 عن الميت يموت وهو جنب قال غسل واحدة فاذا ثبت الواحد مع الجنابة فمع
 عدمها الاولى ولان الاصل براءة الذمة والجواب عن الاول المراد بذلك
 عدم وجوب غسليتين احدهما للجنابة والاخرى للميت وليس يبدال على صورة
 النزاع لان غسل الميت واحد الا انه يشتمل على ثلاثة اغسلات وعن الثاني بان
 الاصل مع ورود التكليف بخلافه وقد بيناه مسئلة قال الشيخ اذا لم يجد
 كافورا ولا سدر فلا بأس ان يغسل بالماء القراح واطلق وقال ابن ادريس اذا
 لم يجد كافورا ولا سدر فلا بأس ان يغسل ثلاث غسلات بالماء القراح وهو
 يعطى وجوب ثلاث غسلات بالماء القراح فيحتمل حينئذ ان يقول يجب الواحدة
 لان المأمورية هو الغسل بماء السدر وماء الكافور فمع تمدد يسقط التكليف
 بذلك النوع من الغسل والالزام تكليف ما لا يطاق ويحتمل ان يقول يجب الثلاث
 لانه ما سوي الغسالات الثلاث على هيئته وهي كون الاولى بماء السدر والثانية
 بماء الكافور والثالثة بالقراح فيكون مطلقة الغسالات ولغا لاستلزام وجوب المركب
 وجوب اجزائه فثبت وجوب المطلوب ثبت المطلوب فانه لا يلزم من تعدد واحد
 الواجبين وهو انصاف المسئلة هيئة مخصوصة سقوط الجواز الذي فرضناه واجماع الذمة
 مسئلة المشهور وجوب الغسل بماء السدر والا ثم ماء الكافور ثم بالقراح وقال
 ابن حمزة يجب تغسله ثلاث مرات ثم ذكر المسحوب وقد فيه وغسله ايضا والا بماء
 السدر فثانيا بما هو حال الكافور وثالث بالماء القراح وهو يشعر بان الترتيب عنده بغير
 هذه الاغسلات ليس واجبا لتا الاحاديث الدالة عليها فانه ادلت على الترتيب
 الخلق في الحسن عن الصادق عليه السلام فاذا فرغت من غسله بالسدر فاغسله
 مرة اخرى بماء الكافور وشئ من حنوطه فاغسله بماء يجب غسلة اخرى مسئلة
 المشهور انه يكره ان يجعل على بطنه حديد ذكره الشيخان واكثر عملا لما قال الشيخ
 في المقديب سمعنا ذلك من اكره من الشيوخ واستدل عليه في الخلاف بالاجماع
 الفرقة وقال ابن الجبير اذا حل به الموت تمض عليه عينيه الى ان قال ووضع على

على بطنه شيء يمنع من ركوبها ولم أقف لعلنا على قوله يوافق ذلك والأصل براءة
الذممة من الإجماع وذهب مسئلة إذا خرج من الميت شيء من الجناسه بعد غسله على المنع الذي
لاقتنه من بدنه ولم يجب إعادة الغسل عليه قاله الشيخ وأكثر علنا وقال ابن أبي عقيل
وان انتقص منه شيء استقبل منه القبلة استقبالا لئلا أنه امتثل المأمورية فوجب
ان يخرج عن العهد لأن الأمر يقتضي الامتزاع ولأن الأصل بطلوه من إعادة الغسل
ما رواه عبد الله بن يحيى الكاهلي والحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام في
سأله عن الميت يخرج منه الشيء بعده ما يفرغ من غسله قال يغسل ذلك ولا يعاد
عليه الغسل وعن روح بن عبد الرحيم عن أبي عبد الله عليه السلام
قال ان بدأ من الميت شيء بعد غسله فاعسل الذي بدأ منه ولا يعيد الغسل
احتج ابن أبي عقيل بان الحدث ناقض للحدث فوجب إعادة الجواب
المنع من المتقدمين فان ذلك في حق الأحياء ثم لو سلمنا التقص لكن تمنع وجوب
العادة مسئلة ولو اصاب الجناسه كف الميت قال الشيخ قرض الوضع بالمقر
وقال علي بن بابويه وولده أبو جعفر وابن ادریس يقرض ان وضع في القبر
والاغسلت من الكفن احتج الشيخ بما رواه عبد الله بن يحيى الكاهلي في الصحيح
عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا خرج من مخرج الميت الدم او شيء بعد
الغسل واصاب العمامة او الكفن قرض بالمقراض وعن ابن أبي عمير عن احمد بن
محمد عن غير واحد من اصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا خرج من
الميت شيء بعد ما كفن واصاب الكفن قرض من الكفن احتج ابن بابويه بانه قبل
الوضع في القبر يمكن غسله مع حفظ الكفن فيكون أولى من قرضه مسئلة يجب
في غسله الكافور مزج الماء باقل ما يطلق عليه الكافور وكذا يجب تخيطه به لكن
ابن أبي عمير ثلاث عشرة درهما وثلاث وهل ذلك كله للحنوط او بعضه للغسل و
بعضه للحنوط قال علي بن بابويه بالاول فانه قال فاذا فرغت من كفته حنطه
بوزن ثلاثة عشر درهما وهو قول المفيد وسالوا ابن البراج الا انه قال في
التهديب وزن ثلاثة عشر درهما ونصف وهو غريب والظاهر من كلام الشيخ يعطى
ما قال ابن بابويه وكذا ابن الجنييد وقال ابن ادریس اختلاف اصحابنا في ذلك فقالوا

بعضهم ان الكافور الذي للفضيلة الثانية من جملة الثالثة عشر هما وثالث وقال
بعضهم انها فيهما وهو الاظهر بينهم **لنا** ما رواه علي بن ابراهيم رفعه قال السنة
في الخنوط ثلاث عشر هما وثالث اكثره وقال ان جبرئيل عليه السلام نزل به على
رسول الله صلي الله عليه وسلم وكان وزنه اربعين درهما فقسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثه اجزاء جزءا
له وجزءا لعل وجزءا لفاطمة عليها السلام **مسئلة** قال الشيخ في الخنوط لا يترك على
انف الميت ولا اذنه ولا عينه ولا فمه شيء من الكافور والقطن واستدل عليه
بالاجماع وقال ابن ابي عقيل يجعل على مواضع السجود منه ككافور اسحقا وعلى
الاثنت من جملة مواضع السجود وقال المفيد ويضع منه على طرف انفه الذي كان
يزعم به لو انه في سجوده **لنا** ما رواه يونس عن رجاله قال في تخنيط الميت وتكفينه
قال ابي الحسن طاهر البسط عليها الاثر اربط القميص عليه ويرد به القميص
عليه ثم اعد الى كافور محروق قصه على جهته موضع سجوده واسمح بالكافور
على جميع معايبه من البدن والرجلين ومن وسط راحته ثم يجعل فيه قصبه على قميصه
ويرد مقدما القميص عليه فيكون القميص غير مكفوف ولا مرزور ويجعل له
قطعتين من جريد الخمل ربطا قدر ذراع يجعل له واحدة بين ركبتيه تصان بها
بلى الساق ونصف مما يلي الفخذ ويجعل الاخرى تحت ابطه الايمن ولا يجعل في يمينه
ولا بصرة ولا سامعه ولا وجهه قطنا ولا كافورا تحت الخنجر المفيد وان في عقيل بها
رواه الحلبي في الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا امرت بقتل الميت فاعمل
الى الكافور فاسمح به اثار السجود منه وهو يعم المواضع التي يجب عليها السجود ويستحب
ولا شك في ان الاثر منها يستحب وضعه على الارض **والجواب** اثار السجود انما يفرغ
منها عند اطلاق المساجد **مسئلة** المشهورة انه ينبغي ان يفرغ القميص
من الميت ثم يترك على عورتها ما يسترها واجبا ثم يغسل الفاسل وقال ابن ابي عقيل
السنة في غسل الميت ان يغسل في قميص نظيف وقد تواترت الاخبار عنهم عليه السلام
ان عليا غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم في قميصه ثلاث غسالتين وقال الشيخ في الخنوط لا يترك
ان يغسل الميت عريانا متواتر عنهما ما بان ترك قميصه على عورته اذ فرغ القميص من غسله
على عورته خذوة وقال الشافعي يغسل في قميصه وقال ابو حنيفة لا يفرغ قميصه

ويترك على عورتها حتى يلبس الجميع الفرة وعلمهم على أنه غير بين الأمرين وقال
ابو جعفر بن بابويه وينزع القيص عنه من فوق إلى سترته ويترك إلى أن يفرغ
من غسله ليستريح عورته وإن لم يكن عليه قيص القيص على عورته ما يسترها
ويبدل على ما اختار ابن أبي عقيل ما رواه ابن مسكان في الصحيح عن أبي عبد الله
عليه السلام قلت يكون عليه ثوبان غسل قال إن استطعت أن تكون عليه قيص
تغسله من تحته مسئلة يغسل المحرم المحل إلا أنه لا يقرب الكافر والشبه
أنه يغطي وجهه ورأسه وغير ذلك وقال ابن أبي عقيل لا يغطي وجهه ولا رأسه وغير
ذلك لما رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن المحرم يموت كيف يصنع به فقال إن عبد الرحمن بن الحسن مات
بالأثوم مع الحسين عليه السلام ومعه الحسين بن عبد الله بن العباس وعبد الله بن
جعفر وضع به كاصع بالميت وغطي وجهه ولم يسه طيبا قال وذلك كان في كتاب
على عليه السلام وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهم السلام في
سألتما عن المحرم كيف يصنع إذا مات قال يغطي وجهه ويصنع به كما يصنع بالحلال
غير أنه لا يقرب طيبا أخرج ابن أبي عقيل بأن تغطية الرأس والوجه مع تحريم الطيب
بما لا يهتبعان والثاني ثابت والأول متفق وبيان عدم اجتماعهما في الأحكام أن كان
ياقبا بعد الموت والأول على كلاً النقديين يثبت الثاني أما على تقدير الأول فلا بد
يستلزم تحريم النظية وأما على النقديين الثاني فلا نه يستلزم إباحة الطيب عما إذا صار
السالم عن معارضة بتأحكام الأحكام ولأن ما لم يمتنع النظية ثابت فيثبت التحريم وإن
المقدمة الأولى ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا تقربوه طيب
فإنه يحشر يوم القيمة والثانية ظاهرة والجواب عن الأول بالمنع من إباحة الطيب
على تقدير عدم بقاء حكم الأحكام وسند المنع النص على تحريم تقرب الطيب مطلقا
الأعم من تحريمه على هذا التقدير وغيره عن الثاني بالمنع من ثبوت المنع ومردود
مليسا لا يدل بقاء حكم الأحكام فإنها قطعاً انتفاء ذلك بعد الموت مسئلة
المشهور بين علماء الأوجب ثلاثة أقوال للكفن ميرز وقبص وازار وقال سلاسل
قطعه واحدة والياقوتان سنة أما ما رواه جماعة قال سلاسله بما يكفى به

الميت قال ثلثة اَثواب وعن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عن ابي جعفر قال الكفن فرضه للرجال ثلثة اَثواب والعامة والحرقة يشدها واما النساء ففرضه ثمة اَثواب وعن زرارة عن ابي جعفر قال اما الكفن المفروض ثلثة اَثواب اَحْتَجَّ سَلارِبان الاصل عدم الوجوب **والجواب** الاصل مخالفة مع قيام الدليل **مسئلة** المشهور استحباب جرديتين طول كل واحدة قدر ذراع الذراع بكرة الشيطان وعلى بن بابويه واكثر علمائنا وقال ابن ابي عقيل مقدار كل واحدة اربع اصابع الى ما فوقها وقال ابو جعفر بن بابويه طول كل واحدة قدر عظم الذراع ولكن استدل ذراع فلا بأس وان كانت قدر شبر فلا بأس لنا ما رواه يونس عنهم عليه السلام ويجعل له قطعتين من جرید الخمل رطباً قدر ذراع عن يحيى بن عباد عن الصادق عليه السلام قال يوخذ جریدة رطبة قدر ذراع فتوضع واشار يديه من عند ترقوته الى يديه اَحْتَجَّ ابن ابي عقيل بما رواه جميل بن ابراهيم في الحسن قال قال ابن الجریدة قدر شبر **والجواب** غير ان على مطلوبه **مسئلة** قال الشيخ في التمهيد يجعل احدي الجریدتين من جانبه الايمن مع ترقوته يالصقها بجلده ويضع الاخرى ما بين القميص والازار وكذا في المبسوط وكذا قال المفيد وقال ابن البراء يجعل احدهما مع حانبه الايمن من ترقوته يالصقها بجلده والاخرى من جانبه الايسر كذلك من فوق القميص فقوله كذلك يشعر ان الاخرى من الترقوة ايضا وهو الظاهر من كلام الشيخين وقال علي بن بابويه واجعل جریدتين احدهما من عند الترقوة تلصقها بجلده وتعد عليه قميصه والجریدة الاخرى عند وركه ما بين القميص والازار واحتج الشيخان بما رواه يحيى بن عباد عن الصادق قال يوخذ جریدة رطبة قدر ذراع فتوضع واشار يديه من عند ترقوته الى يديه وفي الحسن عن جميل بن دراج قال قال ابن الجریدة قدر شبر فتوضع من عند الترقوة الى ما بلغت من فوق القميص وهكذا انما يكون في الثانية لان الاولى ملصقة بالجلد والتي فوق القميص هي الثانية اَحْتَجَّ ابن بابويه بما رواه يونس عنهم ويجعل له قطعتين من جریدة الخمل رطباً قدر ذراع يجعل له واحدة بين ركبتيه نصف ما يلي اسفله ونصف ما يلي الفخذ ويجعل الاخرى تحت

تحت ابطه الايمن والجواب الرواية الاولى او ضمن طريقا مسئلة قال
 الشيخ في النهاية والمبسوط يستعد جريدتان خضراوان من الخلل فان لم
 يوجد فمن السدر فان لم توجد فمن الخلاف فان لم توجد فمن غير من الخشب
 الرطب وقال المفيد يستعد جريدتان خضراوان من الخلل فان لم يوجد من
 منه بالخلاف فان لم يوجد بالخلاف تقوض منه بالسدر فان لم يوجد شئ من
 هذه الشجر ويجده غير يعوض منه ما وجد من الشجر الرطب فكذلك قال سائر
 وقال في الخلاف يستحب ان يوضع مع الميت جريدتان خضراوان من الخلل وغير
 من الاشجار وكذا قال ابن ادریس وقال ابن البراج فان لم يوجد الخلل جاز ان يجعل
 عوضه من الشجر الاخضر مثل السدر والخلاف او غير ذلك احتج الشيخ بمبارز سهل
 بن زياد عن غير واحد من اصحابنا قالوا جعلنا الله قد امان لم نقدر على الجريدة
 فقال عود السدر قال فان لم يقدر على السدر فقل عود الخلاف وفي رواية على خلاف
 انه كتب اليه يسأله عن الجريدة اذا لم يجد يجعل بدلها من غيرها في موضع لا
 يمكن الخلل فكتب يجوز اذا عوزت الجريدة والجريدة افضل وبه جاءت الرواية
 وروى علي بن ابراهيم في رواية اخرى يجعل بدلها عود الرمان مسئلة
 قال الشيخ بحشو القطن في دبره وقال في الخلاف يستحب ان يدخل في سفلى
 الميت شئ من القطن ثلاث يخرج منه شئ وبه قال المزني وقال اصحابنا الشافعي ذلك
 غلط وانما يجعل بين اليثيه لتأجتماع الفرق وعلمهم وقال ابن الجنيذ فاذا غسل
 حشوا القطن والدبر من المرأة والرجل بالقطن والذئبة بمقدار ما يامن معه
 بروز شئ من الجوف وقال سائر يضع القطن على دبره وقال ابن ادریس يحشو
 القطن في دبره لئلا يخرج منه شئ احتج سائر وابن ادریس بان للميت حرمة
 ينبع من حشوا القطن في دبره كالحى وبما رواه عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
 ويجعل على قعدته شيئا من القطن والجواب عن الاول ان حرمة الميت يقتضيه
 ما ذكرناه وعن الثاني انه لا يمنع من المدعى مسئلة يستحب ان يزداد في اكله ان
 الرجل جرحه بكسر الحاء وفتح الباء ولفافة غيرها ويزاد المرأة لفاقة اخرى ونظرة
 الشيخ الطوسي وقال المفيد يستحب ان يزداد المرأة في الكفن ثوبين وهما النفاقان

أنه سئل عن الرجل المسلم يموت في السفر وليس معه دجبل مسلم
 ومعه رجال نصارى معه خاتمه وجمته مسلمات كيف تصنع في غسله قال تنسله
 غتمته أو خاتمه في قميصه ولا يقر به النصرا في وعن المرأة تموت في سفر وليس معها
 امرأة مسلمة ومعه نساء نصارى وعملها وخاتمها معها مسلمون قال يغسلونها
 ولا تقربها النصرانية مسئلة قال الشيخ الشهيد يدفن بثيابه ولو يغسل ويدفن
 يدفن معه جميع ما عليه مما أصابه الدم كالحقن وقد روى أنهما إذا أصابهما
 الدم دفنهما معه وقال في الخلاف يدفن بثيابه ولا تدع إلا الجلود وقال المفيد
 يدفن بثيابه التي قتل فيها وينزع من جملة السراويل إلا أن يكون أصابه نهم
 فلا ينزع عنه ويدفن معه وكذلك ينزع عنه الفرو والقلنسوة فإن أصابها الدم
 دفن معه وينزع عنه الخف على حال وقال ابن بابويه في رسالته لا ينزع عنه
 شيء من ثيابه إلا الخف والفرو والمنطقة والقلنسوة والعمامة والسراويل
 وإن أصاب شيئا من ثيابه دم لم ينزع عنه شيء وقال ابن الجنيدي ينزع عنه الجلود
 حديد الفرد والمنسوخ معه غيره ويخلع منه السراويل إلا أن يكون فيه دم وقتل
 سائر لا ينزع عنه إلا سراويله وخفاه وقلنسوته ما لم يصب شيء منها دم فإن
 أصابها دم دفنت معه ولم تنزع وهو يدل على وجوب دفن الخف معه إذا أصاب
 الدم وقال ابن ادريس يدفن معه ما يطلق عليه اسم الثياب سواء أصابها الدم
 أو لم يصبها فأما غير الثياب فإن كانت سلاحيها تدفن وإن أصابه الدم وإن كانت
 غيره وهو الفرو والقلنسوة والخف فإن أصاب شيء من ذلك دمه فقد
 اختلف قول أصحابنا فيه فيعوض ينزع عنه وإن كان قد أصابه دم وعوض ينزع
 عنه إلا أن يكون ما أصابه دم فاما أن كان أصابه دم فلا ينزع وهو ما اتفق
 بقوى عندي أما وجوب تدفن في الثياب فلا رواه إبان بن ثعلبة في الصحيحين
 الصادق عليه السلام قال يدفن كما هو في ثيابه وفي الحسن بن زيار عن أبي
 عليه السلام قلت له كيف دأب الشهيد يدفن بدعائه قال نعم يعني بدمه
 لا يحنط ولا يغسل كما هو وما ينزع غير الخف والقلنسوة والعمامة
 السراويل فمما رواه عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن حماد بن

أمير المؤمنين ع ينزع عن الشهيد القبر والخف والقلنسوة والعمامة والنظفة
 والسر او يلبس الا ان يكون اصابه دم فان اصابه دم ترك ولا يترك عليه شيء
 معقود الا حل مسألة قال الشيخ في المبسوط والخلاف الجنب اذا استشهد
 لا يجب غسله وكان حكمه حكم من ليس كذلك وقال ابن الجنييد يغسل والوجه
 الاول لنا ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابيان بن ثعلب عن الصادق عليه السلام
 قال سالت عن الذي يقتل في سبيل الله او يغسل ويكفن ويحنط قال يدفن
 كما هو بثيابه وكان حديث زمارة وقد تقدم وهو عام في الجنب وغيره ولو كان
 الحكم مختلفا لوجب من الامام الاستفصال قبل الجواب عن الاطلاق وما رواه
 ابو بصير في الحسن عن احمد همام في الجنب اذا مات قال ليس عليه الا غسل
 واحد وفي الصحيح عن حمزة قال قلت لابي جعفر ع ميت مات وهو جنب كيف
 يغسل وما يجزيه من الماء قال يغسل غسل واحد واحد يجزى ذلك للجنابة و
 يغسل الميت لانه امرتان اجتمعتا في حرمة واحدة آتخج ابن الجنييد بان الملائكة
 غسلت حنظلة بن الراهب مرتين قتلى احدا لانه كان جنبا وما رواه عبيص في
 الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل مات وهو جنب قال
 يغسله غسلة واحدة لا يغسل بعد ذلك **والجواب** عن الاول ان تكليف
 الملائكة غير متساو لنا وعن الثاني انه محمول على الاستحباب مسألته
 قال الشيخ اذا وجد ميت في المعركة وليس به اثر قتل فحكمه حكم الشهيد
 قال ابن الجنييد شهيد مزوج به اثر فعل من عدوه الذي كان به خروج نفسه
 ظلما ومن لم يوجد اثر ذلك عمل بها كما يعمل بالاموات آتخج الشيخ بان ظاهر الحال
 انه شهيد لان القتل يحصل بماله اثر وبما ليس له اثر فالحكم على ظاهر الحال
 آتخج ابن الجنييد بان ما يقتل هو العلة في الشهادة ولم يثبت القتل لجواز استناد
 موته الى غير القتل ولا يثبت للملوك مسألة اذا وجد بعض الميت فان كان الصدر
 فحكمه حكم الميت يغسل ويكفن ويحنط ويصلى عليه ويدفن وان كان غيره
 فان كان فيه عظم غسل وكفن ودفن من غير صلوة ولو لم يكن فيه عظم كف
 في خرقه ودفن من غير غسل ولا صلوة هذا هو المشهور بين علماءنا وقال

الكلبي

وقال ابن الجنيّد ولا يصل على عضو الميت والقتيل إلا أن يكون عضواً تاماً
 بعظامه أو يكون عظماً مفرداً أو يغسل ما كان من ذلك لغير الشهيد كما يغسل
 يديه ولم يفصل إلى الصدر وغيره وقال علي بن بابويه فإن كان الميت السبع
 فاعسل ما بقي منه وإن لم يبق منه الأعظام جمعتها وغسلتها وصلبت عليها و
 دفنتها السامرة على بن جعفر في الصحيح عن أخيه موسى قال سألت عن رجل
 يأكله السبع والطير فبقي عظامه بغير لحم كيف يصنع به قال يغسل ويكفن و
 يصل عليه ويدفن وإن كان الميت نصفين صلى على النصف الذي فيه القلب
 ولأن الصدر والقلب محل العلم والتكليف منوط به فهو في الحقيقة الإنسان
 المكلف أخرج ابن الجنيّد بإسناد محمد بن مسلم في الحسن عن الباقر عليه السلام
 قال إذا قتل قتيل فلم يوجد بالحمى ولا عظم فلم تصل عليه وإن وجد عظم
 بالحمى صلى عليه وعن محمد بن خالد عن من ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال إذا وجد الرجل قتيلًا فإن وجد عضو من أعضائه قام صلى على ذلك العضو
 ودفن وإن لم يوجد له عضو تام لم يصل عليه ودفن مسألة المشهور أن يجب
 أن يكتب على الكفان والجريدتين اسم الميت وأنه يشهد الشهادتين ويدرك الأئمة
 بترية الحسين أن وجد فإن تعد ركبت بالأصبع ويكره بالسواد ذكر ذلك الشيخ
 وقال علي بن بابويه يكتب على قميصه وأزاره وحبرته والجريدة فلا يشهد أن لا
 إلا الله وليعبر ما يكتبه وقال المفيد في الرسالة الغريبة ويكتب على قميصه وأزاره و
 حبرته وألفاته التي هي بدل من الحبرة بترية الحسين أن وجدت وبغيرها من
 الطين فلا يشهد إلا الله إلا الله وقال ابن إدريس قال الشيخ المفيد في رسالته
 إلى والده قبل التربة بالماء ويكتب بها وباقي المصنفين من أصحابنا بطلقون في
 كتبهم ويقولون يكتب ذلك بترية الحسين والذي اختاره ما ذكره المفيد
 لأن الحقيقة والمعهود من الكتابة ما يوثق وقال ابن الجنيّد يستحب أن يكتب
 على الكفن بالطين والماء اسم الميت وأنه يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله
 فزاد على ما ذكره ابن بابويه الشهادة بالرسالة ونزاد الشيخ علي بن
 الأئمة عليهم السلام وأطلق ابن الجنيّد الطين وخصص شيخ ذلك بترية الحسين

١١٩

وجعل المفيد الطين مرتبة بعد تعدد التربة ولم يعتبره الشيخ بل انتقل الى الاصح
فقد ظهران الخلاف في هذا الموضع في موطن ثلثة والدين بلغنا في هذا الموضع
من الروايات ما رواه ابو جهش قال حضرت موت اسمعيل وابو عبد الله عليهما
السلام جالس عتده فلما حضروا الموت شد الحجة وحنق موغطى عليه الحجة
ثم امر بتيته فلما فرغ من امره دعا بكفه فكتب في جانب الكفن اسمعيل يشهد
ان لا اله الا الله مسئلة قال الشيخ في المبسوط ان كان الصبي ابن ثلاث
سنين او اقل لا لباس ان يفعله النساء عند عدم الرجال مجردا من ثيابه و
ان كان صبية لها ثلث سنين او دونها جاز للرجال تغسلها عند عدم النساء
فان زادت على ذلك لم يجز ذلك على حال وقال في المبسوط العصبى اقامات
وله ثلث سنين فصاعد فحكمه حكم الرجال سواء وان كان دون ذلك جاز للاجنبيات
غسله مجردا من ثيابه وان كانت صبية لها ثلاث سنين فصدا فحكمها حكم
النساء البالغات وان كان دون ذلك حل للرجال تغسلها عند عدم النساء
وقال المفيد ان كان الصبي ابن خمس سنين غسله النساء الاجنبيات مجردا من
ثيابه وان كان ابن خمس سنين غسلته من فوق الثياب وصبيان عليه الماء
صا ولم يكشف له عورة ودفعوه بثيابه بعد تحنيطه بما وصفناه وان ماتت
صبية بين رجال ليس لها فهم محرم وكانت بنت اقل من ثلاث سنين جردوها
من ثيابها وغسلوها وان كانت اكثر من ثلث سنين غسلوها في ثيابها محصوا
عليها الماء صا وحفظوها بعد الغسل ودفعوها في ثيابها وبه قال سلا وقال
ابن ادريس الاظهر الاول اخرج الشيخ بما رواه ابو القرمولى الحرث بن المغيرة البصري
قال قلت لابي عبد الله ع حدثني عن الصبي الى كم تغسله النساء فقال الى ثلث سنين
وروى محمد بن احمد بن الحسين مرسل قال روى في الجارية تموت مع الرجل
فقال ان كانت بنت اقل من خمس سنين اوست دفنت ولم تغسل بمعنى انها لا تغسل
مجردة من ثيابها مسئلة في يجوز للرجل ان يغسل امرأته والمرأة تغسل زوجها من
وراء الثياب حال الاختيار وكذا كل ذي رحم محرم فذهب الى ذلك اكثر علما وناو هو
اختيار الشيخ في اكثر كتبه وقال وقابل الهندية والاستدعاء زاد في مختصره الى الاضطرار

كانت

ثم خضرارون الاختيار لسانا رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلمة قال سألت
 عن الرجل يغسل امرأته قال نعم وراه الثياب **وفي الصحيح** عن صفوان بن يحيى
 قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يغتسل في الماء فوجد امرأة معه قال يغتسل
 واغتسل ويغسلها ويغسلها على عورته **وفي الصحيح** عن محمد بن مسلمة قال سألت
 عن الرجل يغسل امرأته قال يغتسل بها ويغسلها **وفي الصحيح** عن محمد بن مسلمة
 أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا
 امرأة **وفي الصحيح** أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا
 عن الرجل لا يوحا **وفي الصحيح** أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا
 وجهها أو كنفها **وفي الصحيح** أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا
 المتطاهرة **وفي الصحيح** أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا
 ثوبها **وفي الصحيح** أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا
 به **وفي الصحيح** أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا
 رزاقه **وفي الصحيح** أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا
 إلا **وفي الصحيح** أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا
 إذا ساءت الميتة أو نزلت **وفي الصحيح** أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا
 الشيخ سأل أبا عبد الله عن رجل غسل امرأته في الماء وهو في
 السفينة في البحر قال يوضع في طائفة ويؤكل رأسها ويخرج في الماء
 الشيطان عنده **وفي الصحيح** أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا
 الكافر **وفي الصحيح** أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا
 راته **وفي الصحيح** أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا
 بما رواه **وفي الصحيح** أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا
 الجور **وفي الصحيح** أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا
 قلت لأبي عبد الله **وفي الصحيح** أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا
 ويغسلها **وفي الصحيح** أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا
وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغتسل الرجل امرأة إلا أن لا يوحا

الشيخ يكره ان تجمر الاكفان بالعود واستدل باجماع الفرقه وعلمهم وقال ابو جعفر ابن
 بابويه حنوط الرجل والمرأة سواء في التيمم ولا ينجس بخر الكفن ولا قرب
 الاول لما رواه الشيخ في الحسن عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن
 ابي عبد الله قال لا تجمر الكفن وعن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال قال
 امير المؤمنين لا تجمر الاكفان ولا تمسوا موتكم بالطيب الا بالكافور فان الميت بمنزلة
 المحرم احتج ابن بابويه بما رواه الشيخ في الصحيح عن الحسن بن علي بن بنت الياس عن
 عبد الله بن سنان عن الصادق قال لا بأس يدحنه كفن الميت وينقى المروء المسلم اثنى
 ثيابه وعن عمار بن موسى عن الصادق قال ويجمر ثيابه بثلاثة اعواد **والجواب**
 ان ذلك محمول على التقية لانه مذهب العامة ذكره الشيخ بمسئلة المشهور
 انه يكره ان يجمل مع الكافور مسك وروى ابن بابويه استحبابه لكن لما روى محمد بن مسلم
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين لا تجمر الاكفان ولا تمسوا موتكم
 بالطيب الا بالكافور فان الميت بمنزلة المحرم واما روايت ابن بابويه فلم يبيندها في
 كتابه بل قال تروى ان النبي صلى الله عليه واله حنط بمسك مسك سوى الكافور
 ثم قال وسئل ابو الحسن الثالث هل تقرب للميت المسك والجوز قال وروى الشيخ عن غوث
 براهيم عن الصادق عن ابيه انه كان يجمر الميت بالعود فيه المسك والجوز ابان روايت ابن بابويه فيها
 مرسلان ولما حديث الشيخ فان رواية غوث بن براهيم فيه ضعيف ان الشيخ يذكره في التيمم ايضا
باب التيمم وفيه فصول الاول في وقته **مسئلة** للشهور ان تضيق الوقت
 شرط في صحة التيمم فلو تيمم في اول الوقت لم يصح تيممه فان كان آيسا من الماء في اخر
 الوقت ذهب اليه الشيخ في اكثر كتبه والسيد المرتضى وابو الصلاح وسائر طائفة
 وابن البراج وهو ظاهر من كلام المفيد وقال ابو جعفر بن بابويه تجوز في اول الوقت
 وقال ابن الجنيد طلب الماء قبل التيمم مع الطمع في وجوده والرجاء للسلامة ويجب
 على كل احد الى اخر الوقت مقدار مية سهم في الحزونة وفي الارض المستوية ومية
 سهم فان وقع اليقين بقوته الى اخر الوقت او ما غلب الظن كان تيممه وصلوته في اول
 الوقت احب الي والوجه عندى ما ذكره ابن الجنيد من التفصيل اما وجوب التأخير
 مع ما كان وجود الماء قويا كونه مائرا في زمرة في الخمر من احد جهاتهما قال

الجواب

قال اذا لم يجد المسافر ماء فليطلب بآدم في الوقت فاذا خاف ان يموت به الوقت فليتم بوجوه
 في اخر الوقت والامر للجواب وفي الصحيح عن محمد بن مسلم قال سمعته يقول اذا
 لم يجد الماء ومرت التيمم فآخر التيمم الى اخر الوقت فان فاتك الماء لوقتك
 الارض الثاني انه لو جاز التيمم في اول الوقت والصلوة به حينئذ لما وجب
 عليه اعادةها بعد وجود الماء في الوقت والثاني باطل فالمقدم مثله بين
 الشريعة انا قد بينا في علم اصول الفقهاء ان الامر للاجزاء فاذا كان التيمم في
 اخر الوقت سايقا والصلوة معها جائزة فانه بفعل ذلك قد امثل الامر به
 وقد فعل ما كلف به فوجب ان يخرج عن العهدة واما بطلان الثاني فلما رواه
 يعقوب بن يقطين في الصحيح قال سالت ابا الحسن عن رجل تيمم فصل فاصاب
 بعد صلوته ماء اتوضى وباعد الصلوة امر تقبض صلوته فقال اذا وجد الماء قبل
 ان يمضي الوقت قوضى واما فان مضى الوقت فلا اعادة عليه الثالث ان طلب
 الماء ان كان واجبا وجب التيمم في اخر الوقت لكن المقدم مرجح والثاني مثله بيان
 الشريعة ان طلب الماء يجب بعد دخول وقت الصلوة اذ هو قبل الوقت غير
 مأمور بالصلوة ولا شيء من شرطها اجماعا فان وجب الطلب بعد الوقت سقط
 وجوب الصلوة في اول الوقت لتضاد الحكمين فلا يمكن جمعهما على ان كلف الى
 صدق المقدم الاجماع وقوله تع فان لم تجد واما فتم قوا صعيدا طيبا ولا يشتر
 غير واحد ابعد الطلب ليجوز ان يكون الماء فوريه ولا يعلم ولهذا لم يقل من
 لم يطلب الرقية في كفارة الظهار غير واحد ولم يرح له الصوم حتى يطلب الرقية لانه شرط
 في الصلوة فوجب طلبه عند الاعواز والاجتهاد في تحصيله كالتبلة لا بطلان ويجوز
 الطلب بعد الوقت لا يستلزم وجوب التأخير الى اخر الوقت لانا نقول لم يلزم
 للزم خرق الاجماع اذ الناس بين قائل بوجوب التأخير الى اخر الوقت ويجوز ان
 الصلوة في اول وقتها الثالث خارق للاجماع الرابع ان الله تعالى اوجب عليه
 الطهارة المائية وجعل التيمم بدلا عنها عند فقدان وانما يدرى شرط الانتقال
 الى البدل اعنى فقدان عند تضيق الوقت وانه يجوز قبل وجود الماء مع
 الجهل بالشرط لا يثبت العلم بالشرط اعنى جواز التيمم فاما تسوية التيمم في اول

مع التوجه مع العلم باستقاء الماء في جميع الوقت فان المعتزم موجود وهو الامر بانقاع
الصلوة في اول وقتها والماء وهو وجوبه انما هو معتزم فيثبت الحكم اخرج
الشيخ والسيد المرتضى بالاجماع ومن كونهما بالادلة على نائين ان الصلوة الى اخر
الوقت **والجواب** المنع من وقوع الاجماع في صورة النزاع وهو اذا علم بانقاع
الماء وكذا القول في العمومات اخرج ابن بابويه بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة
فاغسلوا الى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا وبالحط يثبتقتضى القوة في الحكم فحكم
صح في المعطوف عليه ايتمامه في اول الوقت فكذلك المعطوف وما رواه زرارة
في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال قلت لعنه ان اعصاب اليد رقت صلى
يقيم وهو في وقت قال تمت صلوة تدرى اذا شاة عليه ونحوه مساوية بن ميسرة
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل في السجدة يريد ان يمسح برأسه
فترافق الماء وعليه شيء من الوقت ايمض على سائر ما عليه في السجدة
ان الصلوة قال ييمض على صلوة فان رب الماء ريت الغراب وفي رواية اخرى
يستأنف النجاسة ولانها الحديثين اعلموا وتبين في جميع ما فيها من اول الوقت كالآخر
والجواب ان الالزام من التسمية في الحكم كونهما في المعتبرين والمعطوف عليه
سواء كان التسمية هنا ثابتة لان قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاعلموا
معناه اذا ارادتم الصلوة فيكون كان ذلك في المصوبين ومن منع ان يضطره ان
يقين المانع فيكون لا ينافي في ذلك فانه لم يمتنع في وقت الصلاة من المصوبين في الموضعين
ان يمسح برأسه في السجدة لانها غير ايمض في السجدة فثبت في السجدة وان كانت
معدلة في الوقت ومن اخذ بين يدين يوجوه ان في الحكم بما اذا علم اول وقت الصلوة وجوب
الماء وقد بينا جواز تخلف التيمم جيتعد الشاق للحمل عن ظن خيق الوقت
فثبتت عليه التيمم جيتعد والصلوة ليعاوم مثل هذا منع وجوب الاعادة مع
بطلان مدنه الثالث قال الشيخ يجوز ان يكون قوله وهو في وقت اشارة الى
انه صلى في وقت لانه اصدا الى الماء في الصلوة في وقتها ومن القياس بالفرق
الظاهر وهو كون احد الطهارة في التيمم والآخر في الصلوة لانه لا يمكن زواله في
الجامع مدة فثبت في ظاهر ما اخذناه نحن من التفصيل ان كل من لا يمكن زواله في

في اخر الوقت فانه سباح فمعه التيم في اول الوقت كالريش المتضرر باستعمال الماء
 الفصل الثاني في التيم به مسئلة منع الشيخ والمبسط التيم بالنورة وكذا في الفصل الثالث
 التيم بارض النورة وكذا البر الجند جوزه بارض النورة وكذا المفيد وجوزه بارض النورة وقال
 ابن ترقية لا يجوز التيم بالنورة بجوزها وضع ابن ادريس من التيم بالنورة استخج سلايمان النورة
 ارض لم يخرج بها الاستحالة غراسها واما ما رواه السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي انه سئل عن التيم
 بالجوس فتاى ثم يتاى بالنورة فقال نعم فقبل بالمواد فقال لا لانه ليس يخرج من الارض ما يخرج
 من البئر استخج ابن ادريس باعها لاستمراها ولا بها خرجت بالاستحالة من اسم الارض
 فمما روت مرده فاما كذا الرخوة والا قومي عندى في ذلك كله الجواز ان يقول اسم
 الارض في النورة وانما خرج من التراب بالمسدن وعندى ان قال مسئلة
 قال الشيخ في النهاية لا بأس بالتيم بالاجار واما ما رواه ابن ادريس في التيم بالنورة
 النورة الحارقة في التراب من راي يقتضي اشتراط فقد التراب في التيم
 التيم بارض النورة والجوس ولو اتيه في التيم بالنورة وكذا المفيد فلهما
 الا قرب لسانهما ان خرجا عن ارض التيم لم يخرج التيم منهما مطران وان
 لم يخرج جاز التيم بهما مطران فالتيم لا وجه له مسئلة كلام الشيخ في
 النهاية يقتضي اشتراط عدم التيم في تسريح التيم بالاجار واخذوا بالاجار
 وهو القدر من التيم لا المفيد فانه قال ان كان في ارض ذهابها سحر او اجار بارض
 عليها تراب وغيم يذره بها وسحره ردهه وليس عليه حرج في تيمه في ذلك
 موضع الا على طاروا واعادة عليه ولذا افتارينا في قول ابن ادريس في التيم
 السحر في التيم من معنى كذا في التيم بالنورة والتيم بالنورة خاصة في التيم
 الخلاف والسند وط الجواز وهو انه قريب من ارض التيم ان كان التيم بالنورة
 الجوس والتيم لا يزال الحقيقة عنه بل يمكنه فيه فوجب كذا في التيم بالنورة
 المأمورية التيم بالصعيد للدية والصعيد هو التراب وانما التيم بالنورة
 على وجه الارض فلا يجوز ما عدا ذلك من التيم بالنورة
 فانه تراب اكتسب بطبيعة التربة في ارضه من التيم بالنورة في التيم بالنورة
 الحقيقة باقية دخلت تحت الامر ولا فيها او لا تكون باقية ليركن التيم بها مجزيا

عند فقد التراب كال معدن والتالى باطل اجماف ذلك المقدوم مسئلة رتب
الشيخ في النهاية التيم مراتب فاولها التراب فان فقد الحجر فان فقد التيم
بقبار عرف دابته اوليد سرجه فان لم يكن معه دابة تيم بقبار ثوبه فان لم يكن
معه شيء من ذلك تيم بالوجل وقال المفيد اذا حصل في ارض وحله وهو محتاج الى
التيم ولحم محمد ترابا فلينفق ثوبه او عرف دابته ان كان رابكا اوليد سرجه
او حله فان خرج من شيء من ذلك غيرة تيم بها وان لم يخرج عنه غيرة فليضع يده على الرجل ثم يرفعها
فليمسح احدهما بالآخرى حتى لا يبقى فيها نذارة وليمسح بهما وجهه وظاهره
فقد وقع الخلاف بين الشيخين في هذا المقام في موضعين الاول ان المفيد
بين الثوب وعرف الدابة والطوسي رتب بينهما الثاني ان المفيد شرط خروج
غبار من الثوب او العرف والطوسي اطلق وقال السيد المرتضى يجوز التيم
بالتراب وغبار الثوب وما شبهه اذا كان الغبار من التراب واطلق وقال ابو القاسم
لا يعدل الى الحجر الا اذا فقد التراب ولا يعدل الى غبار ثوبه الا اذا فقد الحجر واليد
ولا يعدل الى غبار ثوبه الى عرف دابته وليد سرجه الا بعد فقدان غبار
ثوبه ولا يعدل الى الرجل الا بعد فقدان ذلك وقال ابن الجنيدي كل غبار علا
جسم من الاجسام غير الخسة وغير الحيوان او كان ذلك كامنا فيه فاستخرج منه
عند عدم وجوده منزلا جاز التيم منه وقال سلاوان وجد الثلج والوجل والحجر
نقض ثوبه وسرجه ورجله فان خرج منه تراب تيم به اذا لم يكن النون
من الثلج فان لم يكن في ثيابه ورجله تراب ضرب بيده على الوجع والثلج او
الحجر وييم به والوجه عند طخيرة الشيد الساعلى التغيير فلان كل واحد من
الثوب والعرف واللب لا يجوز التيم به الا ان يعلوه غبار حيث يقيم بذلك الشيء
فالمقصود بالذات التيم بالغبار فلا اعتبار بحله وتويدة ما رواه زرارة في الخبر
عن ابي جعفر قال ان اصابك الثلج فانتظر لبس سرجهك فليتيم بغبار او من
مغبر وان كان في حال لا يجد الطين فلا لباس ان يتيمن منه وفي الصحيح عن
رفاعة عن ابي عبد الله قال فان كان في ثلج فليظفر في لبس سرجه فليتيم من
غبار او من شيء مغبر وان كان في موضع لا يجد الا الطين فلا لباس ان يتيمن

فقولنا عليها ما قلنا من خبره او من شئ معه يدل على التحذير واما اشتراط الماء
فلما بينا من ان التيمم انما يكون بالارض او بالتراب والظاهر ان الشيخ يريد ذلك
ايضا اما قول ابن ادريس بالتزكيب فلم نقطع على دليل حسس لم نولي مجدا لا
الشيخ وتعد رايه كسرا وسخا نه قال الشيخان وضع يديه عليه باعة ادحت
ثم توضى بتلك الرطوبة بان مسح يده على وجهه بالنداوة وكذا بقية اعضائه
كما في الغسل فان خشى من ذلك اخر الصلوة حتى يتمكن من الطهارة المائية
او الترابية وقال السيد المرتضى اذا لم يجد الا الشئ ضرب يديه ويتم بدواته
وكذا قال سائر وضع ابن ادريس من التيمم به والوضوء والغسل منه وحكم
بتاخير الصلوة قال ان يجد الماء والتراب والوجه ما قاله الشيخان لنا الغسل
او التوضي عيب عليه مما سه اعضاء الطهارة بالماء واجزائه عليها فاذا تعدر
الثاني وجب الاول اذ لا يلزم من سقوط واحد الواجبين تعدر وسقوط الآخر
ويؤيده ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه
السلام عن الرجل يحب في السفر لا يجاء الا الشئ قال يغسل بالشئ وما هو الا يقال لا دلالة
في هذا الحديث على مطلوبه كره وهو الاجتزاء بالماء سه لان مفهوم الاحتسا
اجزاء الماء الجاري على الاعضاء لا نفس الماسة لانا نقول منع او لا
دخول الجريان في مفهوم الاحتسا لکن الاحتسا اذا علق بشئ اقتض
جريان ذلك الشئ على العضو ما حقيقة الماء فمع ذلك ونحن نقول هنا يجوز
فان الشئ يجوز اجزاؤه على الاعضاء يحصل الرطوبة فيها او يعتمد على الشئ يده
كما قاله الشيخان ويؤيد ذلك ما رواه معاوية بن شريح قال سئل عن رجل ابعده
فقال بصيتا الدفق والشئ يزول ان تنوعى فلا تجد اعضاء جامدا كيف شئت
ادلك به جلدى قال نعم اخرج ابن ادريس بان قوله تع منع المحب من الدخول في
الصلوة لا بعد الغسل ولا يطال الغسل الا مع الجريان فيبقى المكلف قبله على النع
فترشح في الشاء على نفسه بما لا يقتضيه ما ذكره والجواب ما قدمناه في المتن
اخرج سائر ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يحب
في السفر لا يجاء الا الشئ

واذا غدا

الى هذه الارض التي تويق دينه **والجواب** يجوز ان يكون المراد بديم بالتراب
كافيه الشيخ وبقيم بالثلج يعني انه يمسح الاعضاء باجمعها واطلق عليه اسم التيمم لما
الحقيقة اللغوية والجازية الشرعية وهو الاساس مع بقائه مسئلة شرط في
نفاية استعمال الثلج عند عدم الماء والتراب وفي كتاب الاخبار اوجب استعمال الثلج
فان محض استعمال التراب اخرج في الكتابين بما رواه علي بن جعفر في المسئلة اخرج
موسى قال سالت عن رجل الجنب وعلى نيز الوضوء لا يكون معه ماء وهو يريد
تيمم او يمسح اليها افضل التيمم ام مسح بالثلج معه اذا لم يراه ماء افضل قال الثلج طاهر
لم يقدر على ان يقتسل فليتيمم ولا دالة عليه على ما اختاره فان الحد يث يدل
على التمكن من الاقتسال بحيث يصدق عليه ان يمسح بالتراب ان لم يجد ماء ولا ثياب
في ان ذلك مقدم على التراب انما النزاع فيما اذا حصل له من الماء لا يثرب
المجرى ان هو قد تم على التراب لا الوجه تقديم التراب عليه نعم ما اخرج في كتاب
يجوز التيمم بالجمعة وكرهه باقي علماءنا وهو ان يسهل ان يرضى فان التيمم به اخرج
بانها استحالت فاشبهت بالمعادن **والسبحان** التيمم من المروء على الاطلاق
الفصل الثالث في كفيته مسئلة ذهب الشيخان السبكي والنزهي
وابو جعفر بن الزبير وابن ابي عمير وابن الصلاح وابن الخليل وابن ابي عمير
وابو ابي في مسح الوجه بيمينه ثم بيمينه ثم باليد اليمنى مسح الاكيتين من الزناد الى
اطراف الاصابع على ظاهرهما عندون باطنهما وتدل على بن بابويه يمسح الوجه
باجمعه وكذا البدين من المرفق الى اطراف الاصابع رافع الاول لما اخذته الى
ان يمسح وجهه كونه يمسح وجهه وانما اذا دخلت في قدمه مسح قدمه وانما مسح
التي يمسح بها يقال قد مسح يمينه بيمينه في مسح قدمه بيمينه في مسح يمينه بيمينه
التي يمسح بها لا تقول قد مسح وجهه باليد اليمنى على يمينه الوجهين ويدان يمسح
التي يمسح بها من اماكن ما بين بابويه في الصحيحين في انهما في غسل اليدين
من اين صلت ان المسح بعض الرأس وانما اذا دخلت في قدمه مسح قدمه وانما مسح
او مسح من بين يدي هذا كما مر في كتابنا من اجل حاله في ان يمسح وجهه كونه يمسح
ان وجهه يمسح من بين يدي في مشقة ان يمسح كذا في الما بين يدي في المشقة

المرفقين بالوجه فعرفا انهما ينبغي ان ينسلا الى المرفق ثم فصل الكلام فقال واصحوا رؤسكم
 فرفا حين قال ثم سلك ان المسيح نبى بعض الناس كان الباء ثم وصل الرجلين بالراس
 كما وصل اليد بالوجه فقال وارجلكما الى الكعبين فرفا حين وصلهما بالراس
 ان المسيح على بعضهما ثم فسر ذلك رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لذات سر
 فضمونه ثم قال فان لم تجدوا ماء فتمسوا بغير الماء قال بوجوهكم فلما
 ان وضع الوضوء عن لم يجد الماء اثبت بغير الماء قال بوجوهكم ثم
 وصل بها وايدىكم منه الى من ذلك التيمم لانه علم ان ذلك اجمع لم يجز على التيمم
 لانه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف لا على بعضهما ثم قال ما يربى الله ليعمل
 عليكم من حرج والخرج الضيق وفي الصحيح عن زرارة قال ابو جعفر قال
 رسول الله صلى الله عليه واله في سفر يا عمار بلغنا انك اجنبت فكيف صنعت
 قال فمرحت يا رسول الله في التراب قال فقال لا كذلك يفرغ العمار ولا صنعت
 فخذ انما هو يد به الى الارض فوضعهما على الصعيد ثم مسح جبنيه باصابعه
 وكفيه احدى با الاخرى ثم لم يجد ذلك ورفى الشيخ في الموثق عن زرارة
 قال سألت ابا جعفر عن التيمم فضرب يديه الارض ثم رفعهما فقتضهما ثم مسح بهما
 جبهته وكفيه مرة واحدة وكان استيعاب الوجه مع الاقتصار على الكفين بما
 يحتمل والثاني ثابت فينتفى الاول ببيان الثاني ان البدلية ان اقتضت الواجب
 بهما البدل والمبدل منه وجبا لاستيعاب في الموضعين وان لم يقتض المساواة وجب
 الاقتصار على البعض في الموضعين عملا باصالة البراءة الذمة من الاستيعاب
 السالم عن معارضة مساواة البدل للمبدل منه للاجماع اذا قائل قائلا ان اما القائل
 بالاستيعاب في الموضعين او بعيدا فيهما فالفرق خارق للاجماع أصليا ثم
 الثاني فلما رواه زرارة عن ابي جعفر الباقر وقد وصف التيمم فوضع ابو جعفر
 كفيه على الارض ثم مسح وجهه وكفيه ولم يمسح الذراعين بشئ ولا يهبطهما فاضطرارية
 عني عن بعضها فبعض عن مسح البعض ايضا احتج ابن بابويه بانه تعالى بين في
 الفصل الوجه واليدين واحال في التيمم عليه ويماروا سماعة قال سألته كيف
 التيمم فوجدته يد على الارض فمسح بهما وجهه وذراعيه الى المرفقين ولا يهبطهما

الماء لكل قد وجب فيه الاستيعاب فايحيا به في الانقراض **والجواب** عن الاول
 المنع من الحوالة على ما تقدم في الفصل والفارق وجود الباء الدالة على التقيض
 وعن الثاني بالمنع من صحة السند فان عثمان بن عيسى وسماعة ضعيفان و
 مع ذلك فان سماعة لم يسند طالا ما وما ولا احتمال اعادة الحكم فان المباح
 على ظهور الكف كغافل اييد من الذراع وعن الثالث بان الانقراض لا يليق
 مساواته في افعال الكل قال ابن ابي عقيل عقيب دعائه قوا تراخيا عن
 صفة يتم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الذي علمه عاروه قولا فيقتضيه
 ومصححهما جهته وكفيه ثوان رجالا يتمح سبح يمرض وجهه اجزاء لان الله
 تعالى من وجعل قال بوجوههم ومصحح رسول الله صلى الله عليه واله جهته هو
 بعض وجهه وهذا يدل منه على انه يجوز ان يسبح جميع الوجه وقال بن الجنييد
 اذا حصل الصعيد براخيه مسح يمينه وبهه ومما وصلت اليه اليد من
 الوجه اجزاء من غير ان يدع جبينه ومضى سجوده وصلى يدا على وجوب مسح
 غير الجبهة والمعتد ما قلناه نحن اولا الظاهر من كلام ابن الجنييد وجوب
 المسح بالتراب ان ترفع على اليدين وياقي اصحابنا استحبوا ان يمسحوا بوجوههم
 من ارضه من ارضه في الموضع قال سالت ابا جعفر عن التيمم فضر ببيديه لارض ثم
 رفعهما فافترضهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه مرة واحدة آخى بن الجنييد بقوله
 قد نفي في مسح بوجوهكم ويذكركم منه في مسح ابي المنع من جود الضمير الى
 الله مبدى **مسئلة** المشهور في عدة النضر بان التقصير فان كان التيمم بدلا
 عن الوضوء فضر ببيديه في الارض مرة واحدة لا الوجه والكفين وان كان بدلا
 من الفصل فضر بيمينين ضربة للوجه والاخرى لليدين اختاره الشيخان و
 الرجع من بابويه وسالار وابو الصلاح وابن ادريس قال السيد المرتضى ان الواحدة
 ضربة واحدة في الجميع وهو اختيار ابن الجنييد وابن ابي عقيل والمفيد في الرتبة
 الغربية وقال علي بن بابويه يجب ضربتان في الجميع ضربة للوجه وضربة لليدين ولم يفسد
 من الوضوء لتساوي الواحدة في الوضوء من ارضه من ارضه عن ابا قرق عليه السلام
 وقد تقدم في المسئلة السابقة **وعن** زيارته في الموضع عن الباقر عليه السلام

عليه السلام في التيم قال يضرب بكفك الأرض ثم تنفضهما وتمسح وجهك ويديك
وفي الحسن عن عمر بن أبي المقدام عن الصادق عليه السلام أنه وصف التيم
 وضرب يديه على الأرض ثم رفع يدهما ثم مسح على جبينه وكفيه مرة واحدة وعلى
 التند في الغسل ما رواه اسمعيل بن همام الكندي في الحسن عن الصادق عليه
 السلام أنه قال التيم فضرِبَ يديه على الأرض ثم رفعهما ثم مسح على جبينه و
 كفيه مرة واحدة وعلى التند في الغسل ما رواه اسمعيل بن همام الكندي عن
 أبي الحسن الرضا عليه السلام قال التيم ضربة للوجه وضربة للكفين **وفي**
 الصحيح عن محمد بن مسلم قال سألت عن التيم فقال مرتين للوجه واليدين لا يقال
 هذه الأضحية التي ذكرتموها في المومنين غير ذلك على المطلوب أذهي طاعة
 أشعارها بيد لية الوضوء والغسل لا تأتوا شحيل تناقض الأخبا لا يمكن إعمالها
 ولا العمل بها على عمومها فلا بد أن يخص كل واحد به وذلك لا يتأتى وإلما هو كما لا يخفى
 وليس ذلك إلا على ما قلنا لا يمكن عرفنا لكه في الماهوريل من الوضوء وان
 وجوب الاستيجاب في الغسل يناسب كثرة الضربات وعدم استيعابها بيا سب
 وحدتها ولا سيما اختلاف المبدأ في طهارة اليد والرجل السيد الموقضى بما روي في
 الصحيح عن الباقر عليه السلام وقد ذكر التيم وصا صاع عار فوضع أبو جعفر
 كفيه على الأرض مسح وجهه وكفيه ولم يمسح الذراعين بشئ ولا الثابت فالنفة بيقين
 هو الواحد فالزائد من في عملا بالبراعة الأصلية السالمة عن معارضة دليل
 مزيل عنها احتج ابن بابويه بما روي في التيم عن أبي حمزة قال قلت
 كيف التيم قال هو ضرب واحد للوضوء أو غسل من الجنابة تضرب بيدك
 مرتين ثم تنفضهما فنهضت وجهه ومرة لليدين **وفي** الصحيح عن محمد بن أحمد قال سألت
 عن التيم فقال مرتين الوجه واليدين وهو في الغسل والوضوء **وفي**
 عن الأول أنه عليه السلام بين كيف التيم: مسح وجهه ورجلاه وسبابة التيم
 تدل عليه في قوله ولم يمسح الذراعين بشئ وإذا سبق بهذا وجب بيانه صحت
 وإهمال عدد الضربات فيه ومع ذلك فليس في الخلل أنه عليه السلام
 على جهة واحدة أو ضربتين وأيضا فلا لالة فيه على أن التيم الذي وصفه يدل على أن

وأما الغسل وذكر قصة عمار لا يدل على إرادة بيان بدل الغسل لاحتمال ذكر القصة
 ثم سئل عليه السلام عن كيفية التيمم مطلقاً ومن كيفية التيمم الذي هو بدل من
 الوضوء وعن الثاني أن الأصل أنما يصار إليه إذا فقد الدليل الدال على خلافه
 وقد بينا الأحاديث الدالة على الكثرة وعن الثالث يحتمل أن يكون قوله هو ضرب
 واحد للوضوء كإدخال يده في الماء أو غيره من ذلك إلى وحدة الضرب ثم ابتداء عليه السلام فقال
 الغسل من الجنابة تضرب بيدك مرتين على ما فهمه الشيخ رحمه الله من أن المنع من كونه
 للعموم فإن صيغة المصدر المجرى باللام ليست للعموم على ما بيناه في نهاية الأصول إلى
 علم الأصول **مسئلة** المشهور صح اليد من الزند هو المفصل إلى راس
 الأصابع وقال ابن ادريس عن بعض علماء أن المسح من أسفل الأصابع إلى راسها
 وقال ابن بابويه إذا تيمم للوضوء وضرب يديه على الأرض مرة واحدة وقضهما
 ومسحهما جيبته وحاجبيه ومسح على ظهر كفيه وإذا كان التيمم للجنابة ضرب يديه
 على الأرض مرة واحدة ثم قضمهما ومسحهما جيبته وحاجبيه ثم ضرب يديه على
 الأرض مرة أخرى ومسح على ظهر يديه فوق الكفين قليلاً لما تقدم من الاحتياط
 الدالة على مسح كفيه احتج ابن بابويه بما رواه داود بن النعمان في الصحيح قال سألت
 أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم إلى أن قال ثم رفعهما فمسح وجهه ويديه فوق
 الكفين قليلاً **والجواب** يحتمل أن يكون الراوي الأمام ما فهم من أصل الكفين
 فيتوهم المسح من بعض الذراع مع أنه يحتمل أن يكون قوله فمسح وجهه ويديه
 فوق الكفين إشارة إلى أن المسح على الكفين وفوقه يلائم ما بيننا وبينه لا سيما
 إلى جميع العضوان وجب استنباطه المسح باليمين فلا دلالة فيه على ما
 اختاره **مسئلة** المشهور أنه بعد تقض يديه مسح وجهه إلى طرفي الأنف
 بكفيه معاً أجمع بان الوضوء بغسل اليمنى فكذلك التيمم مسح بها **والجواب**
 إذا لم ينص فيه على العلة لم يجز الاحتجاج به وعند باقي علماء أنه لا يجوز مطلقاً
الفصل الرابع في الأحكام الشرعية للوضوء وحسنه وأصله شرعه الله تعالى
 إجماعاً وان وحده وقد دخل في المسح قوله تعالى لنسج في النهاية ما لم يركع وهو اختيار
 ابن أبي عقيل وأبي جعفر بن بابويه ونسج قول آخر أنه متى كبر لا فتى

لا افتتاح له يخرج منه الرجوع ومضى في صلاته بتيهما وهو اختيار المفيد والسيد المرتضى
 في مسائل خلافه وقواه ابن البراج واختاره ابن ادريس قال ابن ابي عقيل وقد
 روى انه يمضي في صلاته ركع او لم يركع عقيب اختيار الرجوع ما لم يركع وقال سائر
 الا ان يفروا وقال ابن الجنيديان وجعل الماء بعد دخوله في الصلوة قطع ما لم يركع
 الركعة الثانية فان ركع مضى في صلاته فان وحده بعد الركعة الاولى وخاف
 من ضيق الوقت ان يخرج من قطع جرحه يخرج منه ان لا يقطع صلاته وامسا قبله فلا بد من
 قطعها مع وجود الماء والوجه ما قاله المفيد والسيد المرتضى لئلا يدخل
 في الصلوة دخولاً مشروطاً بما هو عليه من وجوب اكماله ولا يجوز له ابطاله لقوله
 تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وما رواه محمد بن سمران عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قلت له رجل يتيم ثم دخل في الصلوة وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه
 ثم رقى بالماء حتى يدخل في الصلوة قال يمضي في الصلوة واغتسله واعلم ان ليس ينبغي
 لاحد ان يتيم الا في اخر الوقت اخرج الشيخ بما رواه عن عبد الله بن غصم قال سألت ابا عبد
 الله عن الرجل لا يجد الماء قتيماً ويقوم في الصلوة فجاء الغلام فقال هوذا الماء فقال الرجل
 قد ركع انصرف ولتوضاً وان كان تدرج فليمضي في صلاته اخرج ابن الجنيدي بما
 رواه زرارة ومحمد بن مسلم في الصحيح قال قلت في رجل لم يصيب الماء وحضرت
 الصلوة فليتم ويصلي ركعتين ثم اصاب الماء انتقص الركعتين او تقطعها ويتوض
 ثم يصلي قال لا ولكنه يمضي في صلاته ولا ينقض بها لكان انه دخلها فهو على طهر
 ويقوم قال زرارة قلت له دخلها وهو مستنيمم فصل ركعة واحدة فاصاب
 ماء قال يخرج ويتوض ويبنى على ما مضى من صلاته التي صلى بالتيمم **والجواب**
 عن الاول بعد صحة السند انه محمول على الاستحباب او على الدخول في الصلوة
 بالتيمم باول الوقت ذكرهما الشيخ رحمه الله ويحمل بقوله ما لم يركع ما لم يصل اي
 لم يدخل في الصلوة واطلق في الصلوة اسم الركوع مجازاً من باب اطلاق الجزع على
 الكل واقول بانه محمول على من صلى في اول الوقت ايضا **مسئلة** ثم مقترنا
 اذا خشى التلف على نفسه باستعمال الماء يتم وصلى قال الشيخ وبعد الصلوة
 اذا وجد الماء واغتسل وقال المفيد من اجنب نختار وجوب عليه الغسل وان خاف

منه على نفسه لم يجز التيمم بهذا جاء الاثر عن ائمة آل محمد قال ابن الجنيدي ولا اخبار
 لاحد ان يتلدن ذبا للجماع اكالا على التيمم من غير حنابة اصابت فان احتلم اجزأه وهو
 يشعر بعد ما اجزأ وانما راي ابن ادريس عدم الافاقته هو الوجه الثاني لنا على
 توسيع التيمم مع المشقة قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وما روى
 ابن بابويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما اصابت مجنبتي ووجدت
 فقال قتلوه اكالا لولا انهم قالوا ان شغل التيمم المسؤال واطلوع الشمس في التيمم من غير
 تفصيل **وروي** ان ابا ذر راي النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت جماعة على
 فيرماء قال فامر النبي صلى الله عليه وسلم بماء فاستبرأ به فاغتسلت انا وهي ثم قال يا اذر
 يكفرك الصديد عشر سنين وهو جواب على سبب وهو صورة النزاع فتدخل
 تحت الاجزاء لنا على عدم اعادة الصلاة مع الصلوة بالتيمم انها صلوة وقفت على الوجه
 المأمور به شرعا فيخرج الاثر بها عن العهد لما ثبت من ان الاثر للأجزاء وسائر ما لا ينص
 في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ياتي بالماء وهو جنب وقد
 صلى قال يغتسل ولا يمسح بالصلوة **وفي** الصحيح عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل احسب تيمم بالصعيد وصلى ثم وجد الماء فقال لا يمسح بالماء
 رتبة صعيد واحدة ثم قال لا يجوز **وفي** الصحيح عن النضر عن ابن سنان قال
 سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا لم يجد الرجل ماء فليغتسل او كان جنباً فليمسح
 من الحجر او يمسح فان وجد ماء فليغتسل وقد اجزأته التيمم صلى وترك الاستفصال
 في ذلك والحمد لله رب العالمين يدل على تساوي الجزئيات في الاحكام ولان الحنابة احد الجزئين
 فلا يجب اعادة الصلوة بما يريد حكمها كما لا يصح احتجاج الشيخ بما رواه جعفر بن بشير
 عن عبد الله بن سنان او غيره عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل اصابت
 حنابة من ليلة يارسة يخاف على نفسه التلف ان اغتسل قال يقيم فاذا امن ابرد
 اغتسل واما الصلوة لانه مفرط بعد الحنابة فوجب عليه اعادة ما فعله احتجاج
 المفيد بما رواه علي بن اسحق رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن محمد بن ابراهيم
 حنابة قال اذا كان جنباً فليغتسل وان كان احداً فليتم **وفي** الصحيح عن محمد
 بن مسلم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تصيب الحنابة في ارض يارسة

العلم

الشي

باردة ولا يجزئ الماء وعسى ان يكون الماء جامدا قال يقتل على ما كان قد تم
رجل انه فعل ذلك فرض شهر من البر فقال اغتسل على ما كان فانه لا بد من
الغسل **والجواب** عن الاول انه حديث مجهول الراوي فانه لا يحجج به
الثاني ان التقرب لا يوجب اعادة الصلوة بالحدث الا في غير وجه الثالث بانه سئل
وعن الرابع انه محمول على انه ربما وجد مشقة يسيرة مسئلة قال الشيخ من تبعه ان يعلم
يوم الجمعة عن الخروج لاعادة الطهارة فقدما تيمم على ما يخرج من المسجد ثم صلى لهما
الصلوة وقال ابن الجبيل ومن جهل عن الماء من لا يميزه الا بالامانة من كان في
المسجد على غير اهوار وكان طاهر افتام ولم يمكنه الخروج ولا يقدر على ما يطهره
فالا تقوى عند اعادة الماء انه صلى ما امره فيخرج من المسجد التكليف ولا يملك
فضل احدا الطهارة من فيسقط الوضوء عنه علايا العلامة المتعقب للسقط
يدل على اعادة ما رآه به ر. مسلم في الصحيح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
سأله عن رجل اجتمع عليه سبعون امرأة فقال يا ابن ابي طالب انك في الماء لا تصلي
فصلح له لا يجزئ الا الصلوة المأثورة او الصلوة بطنين ومن كل المجموع
المطلوبة شربة منقط التكليف بها قلعا لا تقبل الا في حق النسيخ بارادة السكون
عن جمع من ابيهم عن علي انه سئل عن رجل يكون في وسط الزمان من الجمعة او
لا يعرفه ولا يستطيع الخروج من المسجد من كثرة الناس قال لا يصح ان يصلي معهم ويصلي
اذا انصرفوا لانه يدينهم وجوب الماء ان يكون مجزيا **والجواب** عن الاول انهم
ضعيف وعن الثاني ان المراد بالوجوب التمكن من استعماله والتقدير امتثالا
مسئلة لما اذا لم يكن معه الا قرب وليس له اصابته بخاسة ولو يجد الماء منه
ينزعه ويصلي به فان لم يتمكن من نزعه صلى فيه قال الشيخ في ذمته من
وغسله نزعه وغسله واعاد الصلوة وضع ابن دوير من كان في مسجد في وقت
لث انه صل المأمورية فيسقط التكليف اما المقدس فيسقط التكليف
اذا التقدر لانه امر بالصلاة فيه واما الثانية فلان ثبت من انصر الجاهل في
بما رواه اعمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل يبيت
عليه الاثوب ولا يحل الصلوة فيه وليس يجد ماء يغسله كيف يصنع قال يبيت

يصل فاذا اصاب ما غسله واعاد الصلوة **والجواب** النع من صحة السند
 فان طريقه ضعيف مسند **مسئل** فقال المغيد التيمم اذا دخل في الصلوة فاخذ
 ما ينقض الوضوء من غير عمد ووجد الماء كان عليه ان يتطهر بالماء ويبقى على
 ما مضى من صلاته ساله يخرجه عن القبلة الى استدبارها ويتكلم بما دأبها
 ليس من الصلوة فان احدث ذلك متعمدا كان عليه ان يستأنف الصلوة من
 اولها ولا يحرز به ما تقدم منها **قال** الشيخ ان احدث في الصلوة حدثا ينقض
 الطهارة فأنسى بما رجب عليه الطهارة والبناء على ما انتهى اليه من الصلوة ما لم
 يستدبر القبلة او يتكلم بما يفسد الصلوة وان كان حدثه متعمدا رجب عليه
 الطهارة واستئناف الصلوة **وقال** ابن ابي عقيل من يتم وصلى ثم احدث فأنسى
 ما خرج فتوضى ثم بينى على ما مضى من صلواته التي صلاها بالتيمم ما لم يتكلم بالخروج
 عن القبلة ومنع ابن ادريس من ذلك فاجب الاعادة سواء كان حدثه عمدا
 او سهوا وهو الاقوى **عندى** لنا ان نتيقن الصلوة مشروط بدوام الطهارة
 وقد زال الشرط في زوال الشرط لان الاجماع واقع على ان ناقض الطهارة
 يبطل للصلوة لو فعلت بطهارة انتقضت ولان الاجماع واقع على ان ناقض الطهارة
 يبطل للصلوة ولان الصلوة لو فعلت بطهارة ما تبطل انتقضت وكذا الترابية
 لانها احد الطهورين ولان الاجماع واقع على ان الفعل الكثير يبطل الصلوة وهو
 حاصل هنا بالطهارة الواقعة في اثناء الصلوة **اسم** الثلاثة بما رواه زرارة ومحمد
 بن مسلم في الصحيح عن احدهما عليهما السلام قال قال الله رجل دخل في الصلوة وهو
 متيمم فصلى ركعة ثم احدث فامس الماء قال يخرج ويتوضى ثم بينى على ما مضى من صلواته
 التي صلاها بالتيمم **وفي الصحيح** عن زرارة ومحمد بن مسلم قال قلت له في رجل **ربط**
 وحضر الصلوة فتم وصلى ركعتين ثم انتهى الى الماء ابتقض الركعتين او قطعها
 ويتوضى ثم يصل قال ولكنه يمضي في صلواته ولا ينقضها ما لمكان انه دخلها
 وهو على طهور **وتيمم** قال زرارة قلت له دخلها وهو متيمم فصل ركعة واحدا
 فاصاب ما قال يخرج ويتوضى ويبقى على ما مضى من صلاته التي صلى بالتيمم
وعن زرارة عن ابي جعفر قال سألت عن رجل صلى ركعة على تيمم ثم طهر

رجل ومعه قرطبان من ماء قال يقطع الصلوة ويتوضى ثم يبنى على واحدة
والجواب عن الحديث الاول ما نقل الركعة على الصلوة كما تقدم اطلاقا
 لاسم الجزء على الكل وقوله يخرج ويتوضى ثم يبنى على ما مضى من صلواته اشارة
 الى الجزء بتلك الصلوة السابقة على وجهان الماء وعن الثاني بان الماء ايضا
 ويحتمل انه يرجع استحبابا اذا صلى ركعة واحدة وقوله ويبنى على ما مضى من
 صلواته لا يشير به الى تلك الركعة بل الى الصلوات السابقة على التيمم وعن
 الثالث بالمنع من محجة السند على ان الاحاديث لا تدل على التفصيل الذي
 ذكره الشيخان من وجوب الوضوء لا تمام مع النسيان ولا شتينا مع العهد والذوق بها البرز
 قد دل الاحاديث عليه مسئلة الظاهر من كلام الشيخين ان من فقد المظهر من
 تراب وماء يؤخر الصلوة ويقضيها فان الشيخ قال اذا حصل في ارض تلج ولا
 يقدر على الماء او على التراب فيلضع يديه جميعا على التلج باعتماد حتى يتبين ان شمس
 الكلام في صفة الوضوء والفصل الى ان قال فان خاف على نفسه من البرد ان
 الصلوة الى ان يجرد الماء فيغتسل او التراب فيقيم والظاهر منه وجوب القضاء
 لان المفهوم من قوله فيغتسل او يقيم لتلك الصلوة والمفيد ذكر ذلك في دليل
 الشئ وقد عجز عنه فقال فان خاف على نفسه من ذلك اخر الصلوة حتى يتمكن
 من الطهارة او يفقده وهذا التراب فيستعمله ويقضى ما فاتته وهذا وان
 كان ليس نصا صريحا في المسئلة لاحتمال ان يقال انما اوجب القضاء لانه
 واجد الشئ وتأخيرها للشبهة يناسب العقوبة بالقضاء فلا يلزم في فاقد المظهر
 بان يكون محبوسا في موضع نجس لا تراب طاهر فيه ولا ماء الا ان الاظهر في قصد
 تعميم الحكم من ان الشيخ في المبسوط نص على ذلك فانه قال اذا كان محبوسا
 بالقييد او مصلوبا على خشبة او في موضع نجس لا يقدر على طاهر يجرد
 عليه ولا يقيم به فاما ان يوجه الصلوة او يصلي وكان عليه الاعادة لانه
 بلا طهارة ولا يقيم وقال السيد المرتضى في المسائل الناصرية ليس لا محابا
 في هذا نص صريح ويقوى في نفسه ان من لم يجد ماء ولا ترابا
 فظبطه فان الصلوة لا يجب عليه واذا تمكن من الماء او

التراب لطيف فله صلوة ان كان من الوقت قد خرج مما استدل بقوله تعالى لا يصح له الصلوة و
 اتهم الى قوله حتى تنسلوا قدامه من فعل الصلوة مع الخبايا لا مع الاحتفال وايضا قوله عليه السلام
 لا يقبل الله الصلوة بغير طهور ولا طهور سوى الماء عند وجوده والاراب عند فقده ومع ذلك
 جميعا فوجب ان لا يكون له صلوة وصنعها يعلق في طرف الخائف باقناع الصلوة حينئذ بقوله
 واقم الصلوة لانها ليست صلوة اذ هي بغير طهارة فالابتناء لها الاسم واقراء السيد من سقوط
 الاداء قوي والدلائل التي به سديد في موضعه فحق النظر في ثبوت واحد وهو وجوب
 القضاء فان فيه اشكالا اذ وجوبه تابع لوجوب الاداء ولا تحقق لوجوب الاداء
 فلا يجب القضاء وقيل شيخنا ابو القاسم يبيح لمن بعض ما اذا سقط الصلوة
 اداء وقضاء وهو قول لا يباس به الا انه معارض بمقولته عم من فاته صلوة
 فريضة فليقضها كما فاته ويمكن الجواب عنه بان المراد من فاته صلوة يجب عليه
 اداؤها فليقضها او من لا يجب عليه الاداء لا يجب عليه القضاء كالمجنون والصبي
 ولقائل ان يقول وجوب القضاء معلق على الفوات مطلقا والتخصيص بوجوب
 الاداء لم يدل اللفظ عليه واخراج الصبي والمجنون بدليل خاص وهو قوله
 رفع القلم عن ثلاثة لا يوجب اخراج غيره مما سئل قال الشيخ لم يتم قبل
 الطلوع التمكن منه لم يمسك يدك التيمم وهذا الكلام على اطلاقه مشكل فتقر
 الجواب ان تقول ان يتم قبل اخر سطر لمدد الشرط وهو تضيق الوقت
 وان تيمم في اخر الوقت ولم يكن يطلب الماء ففي بطلان تيممه نظر ولا قرب عندي
 صحته بل وجوبه لانه حينئذ ما مورى بالصلوة او يدون فعلها لا يخرج عن
 الهدية وما مورى بالتيمم لقدر الماء عليه حينئذ ويسقط الطلب عند تضيق
 الوقت ووجوب صرفه الى الصلوة فلا يمكن صرفه الى عبادة اخرى
 لامتناع الجمع بين الضدين اذا تقرر انه ما مورى بالصلوة والتيمم فاذا فعلها
 وجب ان يخرج عن الهدية لما ثبت من ان الامر يقتضي الاجراء لا يقال يمنع
 ونزول الامر بالتيمم مطلقا لان الآية مشروطة بعدم
 الوجدان المشروط بان يطلب ولم يوجد الشرط
 فينتفى التيمم به ويكره فيه تسمية الشرط ذلك كما نقول يمنع من كون

الطلب شرطاً مطلقاً وإنما يشترط مع معة الوقت أما مع
تضييقه فلا ولا التقدير هنا ان الوقت قد تضيق لا يقال يلزم على هذا ان يكون من ترك
المضي الى الماء مع قرينة منه ويمكنه من استعماله الى ان يضيق الوقت بحيث
لوسلخ اليه فاته الوقت عامداً في غير ضرورة ان يجب عليه التيمم والصلوة
ويستقطع عنه قضاءهما لا دليل الذي ذكرتموه على مطلوبكم آت هنا بان
تقول هنا لا يجوز اسقاط الصلوة عن هذا المكلف لوجود شرط التكليف
وارتقاع الموانع وان كان مأموراً بالصلوة فان كان مأموراً بالالتيمم بها مع الطهارة
المائية لزم تكليف ما لا يطاق اذ التقدير تضيق الوقت وان كان مكلفاً بالالتيمم
بها مع البدل وجب الاجزاء بغير ما فليتصور لا نبحث من وجهين الاول ان
يلتزم ذلك ويكون انما يترك الطهارة المائية مع قدرته وتزول عنه بالتوبة الشأ
المنع من كونه مكلفاً بما لا يطاق او قيل باستصحاب حكم التكليف السابق عليه
في اول الوقت مع تمكنه **مسئلة** قال ابن ابي عقيل لا يجوز التيمم في اخر الوقت
ثم قال ولو تيمم في اول الوقت ثم صلى ووجد الماء بعد مضي الوقت فلا إعادة
والتحقيق ان الصلوة التي صلاها بالتيمم اما في اول الوقت او في اخره فان كان
في اخره صحّت الصلوة وان كان في اوله لم تصح سواء وجد الماء او لم يجد **والجواب** عنه
بالصلوة في اخر الوقت فاذا صلى في اوله يكون مقدماً لها على وقتها فلا تجزئه
احتج ابن ابي عقيل بما رواه يعقوب بن يقطين في الصحيح عن ابي الحسن ع قال
سألت عن رجل تيمم فصلى فاصاب بعد صلوته ماء ايتوضى ويعيد الصلوة ام
تجوز صلوته قال اذا وجد الماء قبل ان يمضي الوقت توضى واعاد فان مضى الوقت
فلا إعادة عليه **والجواب** لا دلالة فيه على المطلوب لاحتمال ابتناع الصلوة على
تقدير إعادة في سعة الوقت لانه لم يفعلها على وجهها وابتناعها على تقدير
عدمها مع ضيق الوقت **مسئلة** قال الشيخ في المبسوط اذا كان مقطوع اليدين
من الذراعين سقط عنه فرض التيمم وهذا على اطلاقه ليس بجيد فانه ان اراد
سقوط فرض التيمم على اليدين او سقوط جملة التيمم من حيث هو فهو حق وان عني
به سقوط جميع اجزائه فليس بجيد لانه يجب عليه مسح الجهة لانه يتمكن من مسحها

يُجب لوجود المقتضى واستفاء المانع احتج الشيخ بان الدخول في الصلوة انما يسوغ
مع الطهارة المائية فان تعذر تفع مسح الوجه والكفين لقوله تعالى فامسحوا
بوجوهكم وايديكم منه ولذا كان المنع انما يزول بفعل المجموع ولم يتحقق بفعل البعض
لم يزل المنع **والجواب** ان التكليف بالصلوة غير ساقطة عنه هنا ولا سقطت مع
الطهارة المائية اذ انقطع احد العضوين وليس كذلك اجماعا ولا كان التكليف
ثابتا وجب فعل الطهارة ولا يمكن استبقاء الاعضاء وليس العضو بشرط في الاخر
فيجب الايمان بما يتيقن منه والظاهر ان مراد الشيخ ما ذكرناه **مسئلة** قال الشيخ
في المبسوط لو وجد الماء قبل الدخول في الصلوة انتقض تيممه وان وجدته ورخص
بتكبيره الاحرام لم ينقض تيممه ومضى في صلواته فاذا اتم صلواته والماء باق يطهر
لما يستأنف من الصلوة فان فقد استأنف التيمم لما يستأنف من الصلوة لان
تيممه قد انتقض في حق الصلوات المستقبلية وهو احوط وهذا الكلام يشتمل على جميع
احدهما ان يجد الماء ويبقى بعد الصلوة ويتمكن من استعماله وثبينة حينئذ قبل
الطهارة فان تيممه ينتقض وهذا لا خلاف فيه **الثاني** ان يجد في الصلوة ثم يفقد قبل الفراغ منها
فانه ينتقض تيممه ايضا في الشكل القوي ذلك ايضا كلام الشيخ نعم اذا ما الى بعقيل فانه قال التيمم
يصح بطهارة واحدة الى ما روت كل ما لم يجد شاة ان يصلي هو في الصلوة قبل ان يركع وهو يدل على انه
لو اصابه بعد الركوع لم ينتقض تيممه وهو ايضا ونحوه قد تردد في كتاب الخير في هذا الاعتبار
بوجه انتقد فيه منتمن من استعمال الماء وضع الشرح من ابطال الصلوة لا يخرج من التمكن
استقلى فان التمكن صفة حقيقية لا يتغير بالامر الشرعي والنهي والحكم ووجهه عند
انه غير متمكن من استعمال الماء شرعا فان الشرع نهاه من ابطال الصلوة فنقول
حينئذ تيممه اما ان ينتقض او لا الاول باطل والا لوجب عليه اعادة الصلوة من
راس والثاني هو المطلوب وبالمجمله فنحن في هذه المسئلة من المتسوقين
مسئلة قال الشيخ في المبسوط لو تيمم لافلة في غير وقت فريضة او قضاء فخرج
حاضرة جاز ذلك فاذا دخل وقت الفريضة جاز ان يصلي بذلك التيمم وهو يشير
بجواز الصلوة في اول وقتها حاضرة وفيه نظوا فيه ويحرم التأخير الى اخر الوقت
ان كان العذر وما يمكن دلالته ان المقتضى لوجوب التأخير عند ابتداء التيمم

التيم موجود عند استحبابه فيجب التأخير عنه بالمقتضى وبما ان لقاد العلة ان
 التيم انما اوجبه في اخر الوقت لجواز اصابة الماء ولا شك في ان هذا التجويز
 مع الاستحباب فيجب تأخير الصلوة هناك كما وجب هناك لا يقال لان لم اذ المقتضى
 هو ما ذكره من وجوب الطلب وهذا المعنى غير متحقق في صورة النزاع لانه
 لا يجب تعدد الطلب بتعدد الصلوة اجماعا واذا اتفق المقتضى اتفق الحكم قضاء
 للثبوت سلبا اذ المقتضى ليس هو وجوب الطلب لكن لم قلتم ان المقتضى هو اما ذكرتم بل هي
 سببا اخر وهو ان الصلوة مشروطة بالطهارة والتيم لا يجوز فعله ابتداء في اول الوقت للحديث
 الصحيح عن محمد بن مسلم قال سمعته يقول ذاك بعد الماء وادركنا التيم فاخر التيم الى اخر الوقت واذا
 لم يخله ابدأ في اول الوقت وجب تأخير الصلوة لفوات شرطها وهو الطهارة اما مع سبق
 التيم السابغ على الوقت فانه غير مشروط باخر الوقت اجماعا
 لوقوعه قبل الوقت على وجه الصحة فيجب الصلوة في اول وقتها المحصور شرطها
 لانها تجب عن الاول بمنع من كون الطلب علة لجواز التأخير والا لم يرد احد الامرين
 اما خرق الاجماع وخروج العلة عن كونها علة واللازم بتقسيمه باطل فالمراد ومثله
 بيان الشرطية ان الطلب اما ان يجب في جميع اجزاء الوقت الموسع الى ان يضيق
 وقت ولا يجب فان كان الاول لم يخرق الاجماع وهو احد الامرين ان كانا كل واحد
 استيعاب وقت السعة للطلب ولتأخير ان يمنع ذلك ويجوز لبعض في الطلب علمه
 سمس او سهمين لا يدل على انتفاء مطلق الطلب الذي قد يحصل بالامر الثاني
 يلزم منه الامر الثاني لانه اذا انتفى وجوب الطلب قبل الضيق الوقت لم يجب اخراجه
 ولا وجد المعلول من دون العلة فتخرج عن كونها علة وعن الثاني ان المانع من جواز التيم
 في اول الوقت ايقاع الصلوة فطهارته اضطرارية لا مده ايقاعه في اول الوقت
 لذاته ولا شك ان هذا ثابت في صورة النزاع وبالجملة فالمسئلة مشككة
 حيث لم يجد فيها نصاعن الا ما عليه السلام وقواه الجماعة انه يصح بالتيم
 الواحد صلوات الليل والنهار لا يعطى مطلقا الشيخ مسئلة قال الشيخ
 في النهاية اذا اجتمع ميت وجنب ومحدث ومعه ماء ما يكفي احدهم فليقتل
 به الجنب ولتيم المحدث ويدفن الميت بعد ان تم تحميمه وان شربوا من ماءه فلا بأس

سقطها

كان ملكا لاحد هم فهو اولى به وان لم يكن ملكا لاحد هم تخير في استعمال من
 شاء منهم وقال ابن ادريس ان كان ملكا اختص بالمالك وان كان مباحا فليجازه
 فان تميز على التفضيل الميت ولم يتعين اداء الصلوة بخوف قوت وقتها فعليه ان يغتسل
 بالماء الموجود فان خاف فوت الصلوة فانها يستعملان الماء ويغسلان به
 الميت اخبر الشيخ بارواه عبد الرحمن بن ابي نجران في الصحيح انه سأل ابا الحسن
 موسى بن جعفر عن ثلاثة نفر كانوا في سفر والثاني ميت والثالث على غير
 وضوء وحضرت الصلوة ومعهم من الماء قدر ما يكفي احدهم من يأخذ الماء
 وكيف يصنعون قال يغتسل مجنب ويدفن الميت ويقيم الذي هو على غير
 وضوء لان الغسل من الجنابة فريضة وغسل الميت سنة والتيمم للآخر
 جازم والظاهر ان اطلاق كلام الشيخ في النهاية يرجع الى التفضيل الذي ذكره
 في الخلاف فانه اذا كان ملكا لهم او لاحد هم لم يجوز له استعماله مسألة
 لو احدث التيمم من الجنابة حدثا اصغرا تنقض تيممه اجماعا فان وجد الماء
 ما لا يكفي للغسل وكفاه للوضوء وجب عليه اعادته التيمم بدلا من الغسل
 لم يجز له الوضوء وهو اختيار الشيخ وابن ادريس واكثر علما وقال
 السيد المرتضى بذلك في الماء ولا يجوز له التيمم لانه بعد التيمم جنب فلا
 يجب عليه اعادته الوضوء واما المقدمة الاولى فظاهرة لان التيمم لا يقع
 الا بحدث لانه اذا وجد الماء وجب عليه الغسل ولو كان حدث الجنابة قد
 ارتفع لم اوجب عليه الغسل واما المقدمة الثانية فظاهرة لما رواه محمد
 بن مسلم في الصحيح عن احدهما عن رجل اجنب في سفر معه ما يتوضى
 به قال يتيمم ولا يتوضى اخبر السيد المرتضى بان حدثه قد ارتفع وهذا جاز
 له الدخول في الصلوة واذا كانت الجنابة قد ارتفعت وجب عليه الوضوء
 للحدث الاصغر **الجواب** المنع من الصغرى وجواز الدخول في الصلوة
 لا يستلزم رفع الحدث كالمستحاضة مسألة فيكون ان يؤمر التيمم المتوضي
 فانه اكثر علما وقال ابن ابي عقيل التيمم بالصعيد عند عدم الماء كما تنهى
 بالماء يوم احدهما الاخر لان التيمم احدا نطه ورون ونقل ابن ادريس عن بعض

بعض علماء عدم الجواز لما على الجواز ما رواه الشيخ في الصحيحين عن محمد بن حمران عن
 عن أبي عبد الله عليه السلام أنها مسألة عن إمام قوم أصابته في سفر جنب فهو
 ليس معه من الماء ما يكفي من النفس ما يتوضى ويصلي بهم قال لا ولكن يتيمم ويصلي
 بهم فان الله تعالى جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا وأيضا أنه تعالى سوا
 بين الحكيمين المحدثين وإنما يشاركان إذا تناوبا في جميع الأحكام المطلوبة منهما
 وكما جاز إمامة المتطهر بالماء فكذا يجوز إمامة المتطهر بالتراب تحقيقا للتساوي وفي
 الموثق عن عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل
 قوما وهو جنب وقد نيم وهم على طهور قال لا بأس وما رواه عن النبي في
 حديث أبي ذر الباذري كنيتك عشر سنين الصعيدي أنما يكفيك لو حصل الأحكام
 المطلوبة شرعا بالطهارة المائية منه ومن حكمه تلك الأبا جواز الإتيان وفي
 الصحيح عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل جنب
 فتييم بالصعيد صلى ثم وجد الماء فقال لا يعيدان رب الماء رب الصعيد فقد فعل
 أحد الطهورين في فعله عليه السلام لعدم الإعادة لفعل أحد الطهورين وإن
 رب الماء رب الصعيد بمعنى أن الأمر به تعالى أمر بالتيمم يقتضيه مشاركته
 الطهورين في الأحكام وتساويهما فيها والتمكين التقليل مفيدا ولا ينافي صحة
 مقبولة في فطر الشرع واقفا في جميع شرائطها المأمورة بالإتيان فيها كصلوة
 المتطهر بالماء وأما وجه الكراهة فلا نهاطا هو توافقة فلا تكمل صلوة الموتر بها
 أخرج المافقون ما رواه عماد بن ضهيب قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام
 يقول لا يصل المتيمم لقوم متوضئين وعن السكوني عن جعفر عن أبيه قال
 لا يوم المتيمم المتوضئين لأن الصلوة المأمورة بمنية على صلوة الإمام وتنافية
 لها وتنافية عنها فيكون في الحقيقة قد أوقع المأمور صلوة يتيمم من دونها
 بطهارة ثانية وهو يجوز الأجواب عن الحديثين الطعن في سندهما أو لا
 ثانيا تحمل النهي على الكراهة لأنه معنى جائز الأرادة فيكون واجبا إذا دل الدليل
 على المنع من غيره وعن الثاني بأنه لا يلزم من شعبة المأمور بإيقاع صلوة بالتيمم و
 كونها تابعة لصلوة الإمام أن ينقص منها لا يستدعي كونها انقص من الواجب في

ذمته فان صلوة الجماعة افضل **باب** النجاسات واحكامها وكلام في الاول
 والجوهر وفيه فصول **الاول** في اصنافها **مسئلة** ذرق الدجاج للجلال
 نجس اجماعا وفي غير الجلال قولان احدهما الطهارة اختاره ابن بابويه فيمن كان
 الفقيه وهو اختيار السيد المرتضى فانه قال في المسائل الناصرية كل حيوان يركل
 لحمه فبوله وورثته طاهر وكذلك قال ابو الصلاح وهو الظاهر من كلام ابن ابي عقيل
 وابن البراءة واقفي ابن ادريس بالطهارة ايضا وهو قول سائر اهل الشيعان
 فانها استناد ذرق الدجاج من حكم طهارة جميع ما يؤكل لحمه وهو يدل على حكمها
 بالتجسس الا ان الشيخ ذهب الى طهارته في الاستبصار وهو المعتمد **لنا** ما رواه
 زرارة في الحسن انها قال لا تغسل ثوبك من بول ما يؤكل لحمه **وعن**
 وهب بن وهب عن جعفر عن ابيه قال لا بأس بخمر والدجاج والحمار يصيب الثوب
 ولان الاصل الطهارة احتج المانعون بما رواه فارس في الحسن قال كتب اليه
 رجل فيسئله عن ذرق الدجاج نجس والصلوة فيه فكتب **الجواب**
 المسئول لم يذكره السائل فجاز ان يكون غير الامام ويحتمل كون الالف واللام
 للعهد وازادة الجلال كاحتمال ارادة النفس ويحتمل الاستحباب **مسئلة**
 قال الشيخ في المبسوط بول الطير وذرقتها كلها طاهرة الخشاف فانه نجس
 وقال ابن ابي عقيل كل استقبل بالطير ان فلا بأس بذرقة والصلوة فيه و
 وقال ابن بابويه لا بأس بخمر وما طار وبوله ولا بأس ببول كل شيء اكلت لحمه
 والمشهور بخماسة جميع ما لا يؤكل لحمه من الطيور وغيرها وهو المعتمد **لنا**
 ما رواه الشيخ في الحسن عن عبد الله بن سنان قال ابو عبد الله
 اغسل ثوبك من ابوال ما لا يؤكل لحمه وهو عام في صورة النزاع ولان
 الذمة مشغولة بالصلوة قطعاً ولا تبراها قطعاً مع ملاقاة الثوب
 او اليد من هذه الابوال فيبقى في عهدة التكليف احتج الشيخ بما رواه ابو بصير
 في الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل شيء يطير فلا بأس بخمره و
 بوله ولان الاصل الطهارة **والجواب** عن الاول انه مخصوص بالخشاف
 اجماعا فيقتصر بما يشاركه في العلة وهو عدم كونه مأكولا وعن الثاني بالمعارضة

بالاختصاص مسئلة في بول البغال والحير والخيل وأمرنا أن نقول إن أحدهما
 وهو المشهور الطهارة على كراهية وهو اختيار الشيخ في كتابي الأخبار وهو مذهب
 ابن ادریس وقال في المبسوط ما يكره الحير يكره بوله ورثته مثل البغال
 الحير والدواب وإن كان بعضه أشد كراهية من بعض وفي أصحابنا من
 قال بول البغال والحير والدواب وأمرنا أن نقول بحجب إزالة قليله وكثيره
 وهذا اختياره في كتابي الأخبار وقال في النهاية بحجب إزالتها وهو اختيار المحقق
 والمعتدل الأول لما رواه زرارة في الحسن أنهما قال لا تنقل ثوبك من بول
 ما يبوكل لحمه وهذه الأصناف مأكولة للحمر على ما يأتي وما رواه عبد الله بن
 سنان في الحسن قال قال أبي عبد الله عليه السلام اغسل ثوبك من أبوال
 ما لا يبوكل لحمه قال الشيخ وهذا يدل على أن ما يبوكل لحمه لا يجب غسله فاستدل
 بالمفهوم ولأن الأصل الطهارة ولأن طهارة أبوال الأبل مثلاً مع نجاسة هذه
 الأبوال مما لا يجتمعان والأول ثابت فيقتضي الثاني ووجه المنافاة أن يكون
 الحيوان مأكول اللحم أما يقتضي طهارة جميعه أو لا وعلى التقديرين يلزم الثاني إما
 على الأول فلو جرد المشترك في صورة النزاع وأما على الثاني فلأنه يلزم نجاسة
 أبوال الأبل عملاً بالعمل لدال على نجاسة البول مطلقاً السالم عن معارضة
 كون الحيوان مأكولاً عملاً وأما ثبوت الأول فبالإجماع واحتجوا بروايات كثيرة
 منها ما رواه محمد بن مسلم في الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 سألت عن أبوال الدواب والبغال والحير فقال اغسله فان لم تعلم مكانه
 فاغسل الثوب كله فان شككت فاففضه ولأنه غير مأكولة بالعادة فدخلت
 تحت ما لا يبوكل لحمه والجواب عن الأحاديث أنها محمولة على الاستحباب
 جما بين الأدلة واستدل الشيخ على الكراهية في الأحاديث الدالة على المنع بما
 رواه زرارة عن أحدهما عليهما السلام في أبوال الدواب يصيب الثوب
 فكرهه فقلت ليس لحمها حلالاً فقال بل وكترس مما جعله الله للأكل قال
 الشيخ وهذا الخبر يقتضي على سائر الأخبار التي تضمنته الأمر بفصل الثوب من
 بول هذه الأشياء ورثته وإن المراد بها ضرب من الكراهية وقد صرح بذلك

ويؤيد ذلك ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بروث
 الحمر والبغال واغسل بولها وقئ الباس عن الروث يقتضي طهارته ويلزم
 من ذلك طهارته ببول لعدم القابل بالفرق والامر بالفصل في البول على الاستحباب
 وعن الثاني ان كونها غير مأكولة اللحم العادة لا يستلزم انتفاء اباحة اكلها مسئلة
 المشهور ان بول الرضيع قبل ان ياكل الطعام نجس لكن يكفي صب عليه الماء
 من غير عصر حتى ان السيد المرتضى دعى اجماع العلماء على نجاسته وقال
 ابن الجنييد بول البالغ وغير البالغ من الناس نجس الا ان يكون غير البالغ صديقا
 ذكرا فان بوله ولبنه ما لم يוכל اللحم ليس نجس والمعتمد الاول لان بول دمي
 وكان نجسا كالبالغ وما رواه الشيخ في الحسن عن الحلبي قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن بول لصبي قال يصيب عليه الماء فان كان
 قد اكل فاغسله غسلا متحججا ابن الجنييد بما رواه السكوني عن جعفر عن ابيه
 ان عليا عليه السلام قال لبن الجارية وبولها يغسل منه الثوب قبل ان تطعم
 لان لبنه يخرج متشافا ما ولا ين الغلام لا يغسل من الثوب ولا بوله قبل ان تطعم
 لان لبن الغلام يخرج من العصدين والمنكبين ولانه كان نجسا لو وجب غسله
 بول البالغ ولم يكتب بالصبي لغيره من الابول والجواب عن الاول بلعن
 في السنن اولا ولا نقول بالموجب ثانيا وقال في انتفاء الغسل لا يستلزم انتفاء الصب
 ونحن لا نقص الغسل انما اوجبنا الصب وعن الثاني بالمتع من مشاركة فكيف
 الازالة فان النجاسات بتفاوت وتقل الشدة والضعف فجاز ان يكون بول الرضيع
 ضعيف النجاسة فاكتفى فيه بالصبي وبول البالغ مسئلة الظاهر من كلام
 ابن الجنييد غسل الثوب من لبن الجارية وجوبا وقد رواه ابن بابويه عن
 امير المؤمنين ع وقد روينا نحن اولا في المسئلة السابقة والحق عندي
 ما ذهب اليه الاكثر من طهارته وحمل الرواية على الاستحباب مسئلة
 المشهور ان القئ ليس نجس ونقل الشيخ في البسوط عن بعض علمائنا نجاسته
 والمعتمد الاول لان الاصل الطهارة ولم يوجد ما ينافيه في صار اليه وما رواه
 عمار الساباطي سألته عن القئ يصب الثوب فلا يغسل فقال لا بأس أحجج

الذي

احتج المخالف بأنه غداء مشفى خرج من آدمى فاشبهه الغايط ولأنه خارج من موضع
 من غير السيليل فاشبهه الدم فلا تارة ناقض للوضوء فاشبهه الغايط
الجواب المنع من جريان القياس في الأحكام الشرعية فإن القياس عند
 باطل خصوصاً مع قيام القارن فإن الاستدلال بالتأنيث الغايط والدم والخمس و
 الاستحالة فيه أعظم وكونه ناقضاً للوضوء ممنوع والأحاديث الدالة عليه مثلاً
 مستعلية قال الشيخان في إزالة عرق الجنب من الحرام وعرق الأبل الجلال عن الثوب والمدرن
 وهو اختيار ابن البراء وقال أبو جعفر بن بابويه يصح الصلوة في الثوب أصابه عرق الجنب من الحرام
 وعرق الأبل الجلال وهو اختيار سائر الأئمة وليس وهو المعتبر لأن الأصل الطهارة والجنب
 من حرام ولعل الجلال ليست نجسين فلا نجس عرقها كثيراً من الحيوانات الطاهرة وكثير الأبل من
 الجمالة وطوله ابن السامة في الحسن قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يعرق في
 ثوبه أو يقتل امرأته فيعاقب أو يضاجها وهو حاضر أو ضيق فيضرب جسده من عرقها هذا كله
 ليس بشئ عرقه في فصل بين الحلال والحرام وعن حمزة بن حمران عن أبي عبد الله عليه
 السلام قال لا يجنب الثوب لرجل ولا يجنب الرجل الثوب احتج الشيخان بما رواه أحمد الحلبي في
 الحسن قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل اجنب في ثوبه وليس معه
 غيره قال يصل فيه وإذا وجد الماء غسله قال الشيخ لا يجوز أن يكون المراد
 في هذا الخبر إلا من عرق في الثوب من ممانته إذا كان من حرام لا نأخذ بيننا أن نفس الجنب
 لا تنفذ إلى الثوب وذكرنا أيضاً أن عرق الجنب لا نجس الثوب فلم يبق معنى
 يعمل عليه المخرجة إلا عرق الجنب من حرام فحمل عليه على أنه يحتمل أن يكون المخرجة
 منه أن يكون أصاب الثوب نجاسة فيضن يصل فيه ويبعد ويأمره فحضر
 ابن الخضر في الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تنثرب من إيا الأبل
 الجمالة فإن أصابك شئ من عرقها فاعسله وفي الصحيح عن هشام بن سالم عن
 أبي عبد الله عليه السلام قال لا تأكلوا اللحوم الجمالة وإن أصابك من عرقها
 فاعسله **والجواب** عن الأول أن المراد بالحديث إذا أصابت العناية الثوب
 فإنه يصل فيه لعدم وجدان غيره على ما سألته السائل ثم يغسله إذا وجد الماء
 لوجود النجاسة فإن السائل سئل عن رجل اجنب في ثوبه وأصابه منه امرأة

العناية للثوب وعن الحديثين الآخرين انهما يحملان على الاستحباب مسألة
 المشهور عند طاهارة المذي ذهب اليه الشيخان والسيد المرتضى وابن بابويه
 وجمهور علماءنا وقال ابن الخليل كان من المذي ناقصا طاهرة لانسان غسل
 منه الثوب والجسد ولو غسل جميعه كان احوط وجعل المذي الناقص ما
 خرج عقيب شهوة الا ما كان من الخلفه والصحيح ما تقدم ولنا الاجماع من الاثبات
 على طهارته بخلاف ابن الجنيدي غير معتد به قال الشيخ ذكره في كتاب فهرست
 الرجال واشعله قال لان اصحابنا تركوا خلافه لانه كان يقول بالقياس واماراه
 الشيخ في الصحيح عن ابى عمير عن غير واحد من اصحابنا عن ابى عبد الله قال ليس
 في المذي من الشهوة ولا من الاغظ ولا من القبلة ولا من مس الفرج ولا من
 المضاجعة وضوء ولا يغسل منه الثوب والجسد واماراه ابن بابويه عن علي
 انه كان لا يرى في المذي وضوء ولا يغسل ما اصاب الثوب لانه مما يثيق التحرك
 منه للزومة في اكثر الاوقات فيكون منقيا ولا نه مما يعبره البلوى فلو كان نجسا
 كان حكمه منقولا بالتواتر اخرج ابن الجنيدي باماراه الحسين بن ابى العلاء قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام في المذي يصيب الثوب فقال ان عرفت
 مكانه فاغسله وان خفي مكانه عليك فاغسل الثوب كله وعنه قال سألت
 ابا عبد الله عليه السلام عن المذي يصيب الثوب فيلتزق به قال يغسله
 ولا يتوضى ولا نه خارج من احد السيلين فكان نجسا كالبول والجوامع المنبع
 من حمة السند ولا في الحديثين وثانيا بالحمل على الاستحباب وعلى القياس بالفرق
 بما افترق به الاصل والفرع ولا التقيد وهو ينافي القياس على ان القياس عندنا
 باطل مسئلة اوجب الشيخ في النهاية غسل ما اصابه الغلب والارنب
 الفارة والوزغة برطوبه وكذا في المبسوط وقال الجنيدي يغسل من الفارة والوزغة وارجب
 ابن ابراهيم غسل اصابه الغلب والارنب والوزغة وكذا الفارة وبما في الفارة والوزغة
 وافق ابو الصلاح بن حاسته الثلثة لارنب ابن ميسر حكم بطهارة ذلك اجمع وقال ابن بابويه اذا وقت فارتفع
 في المني فحرف فحسث على الثياب فاغسل ارنبت من اثرها وما لم تره انفج به الماء والوجه عند طهارة
 اجمع وهو اختيار والدي وشيخي ابو القسم بن سعيد لانا الاصل الطهارة لان

ولأن هذه الأشياء كثيرة المراد به للبشر والاختراع عنه مشقة وخرج فيكون
منفيا لقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج ولأنها لو كانت نجسه
يجرم استعمال سورها اجماعا ولأنه ماء قليل لاني نجاسة ان فعل عنها والثاني باطل
لما رواه الفضل بن ابى العباس في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عن فضل الهر
والشاة والبقرة والابل والحمار والخيول والبعال والوحش والسياع فلم اترك
شيئا الا سالت عنه فقال لا بأس حتى انتهيت الى الكلب فقال نجس جس
الحديث أخرج المخالف بما رواه علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى قال
سالت عن الفارة قد وقعت في الماء تمشي على الثياب ايصلى فيها قال غسل
ما رايت من اثرها وما لم تره فانفضه بالماء وعن يونس عن بعض اصحابه عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سالت هل يجوز ان يمس الثلب والارنب
او شيئا من السباع حيا او ميتا قال لا يضره ذلك ولكن يغسل يده وما رواه
عمار الساباطي عن الصادق عليه السلام في حديث طويل وسئل عن الكلب
والفارة اذا اكلا من الخبز وشبهه قال يطرح ويوكل الباقي وعن العصابة تقع
في البرق فقال يجرم للدين وقال ان فيها السم وبارواه معاوية بن عمار في الصحيح
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الفارة والوزغة تقع في البرق قال يترج
منها ثلاث دلاء ولو لا نجاسة الوزغة لما وجب لها الترح بالموت فان الموت
انما يقتضي التجنيس في محل له نفس سائلة لا مطلقا والجواب من هذه الاخبار
معارضة بمثلها مع انها محمولة على الاستحباب وما رواه محمد بن يحيى رفعه عن
ابي عبد الله عليه السلام قال لا يفسد الماء الا ما كانت له نفس سائلة و
مثله رواه حفص بن غياث عن الصادق عليه السلام مسئلة حرم
الشيخ نجاسة المسوخ قال في الخلاف في تحاقب المسوخ يجرم بيع القر لانه
مسوخ نجس وكذا سائر وبن حمزة قال قرب عندى لطاهرة لسان رواية الفضل
ابى العباس وقد تقدمت في المسئلة الاولى وما رواه عمار الساباطي عن
ابي عبد الله عليه السلام في الحديث الطويل وقال كل شئ تطيف حتى
يبرأ منه قد رواه انا علمت فقد يقدروا لم تدر فليس عليك ولان القيل الحد

انواع ولو كانت بخسة لكانت عظيمة بحسب اعظم الكلب والثاني باطل وما
 رواه عبد الحميد بن سعيد قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن
 عظمة الغنبل يحل بيعه وشراؤه الذي يجعل منه الامشاط فقال لا باس فقد
 كان لا يمشط او مشط آتجوا بان يحرم بيع ما على ما ياتي ولا مانع سوى الخسة
والجواب المقدمتان ممنوعتان **مسئلة** حكم صاحب النهاية فيها
 بخسة الماء يموت فيه العقب من المياح وجوب غسل الاله والثوب والبدن مع
 الملاقة وقال ابن البراج اذا اصاب شيئا من غرغرة عقب فهو نجس واطلق واقر
 ابو الصلاح النجس لخاص البئر ثلاث دلاء والوجه عندى الطهارة وهو احتيا
 ابن ادريس وهو الظاهر من كلام السيد المرتضى فانه حكم بكل ما لا تنفس له
 سائلة كالذباب والجراد والذئب وما اشبهها لا ينجس بالموت ولا ينجس الحيا
 اذا وقع فيه قليلا كان او كثيرا وكذا على بن بابويه فانه قال ان وقعت فيه عقب
 او شيء من الخنافس وبنات وردان والجراد وكلما ليس له مفاصل باس باستعماله
 والوضوء منه مات فيه اولمقت لك التمسك بالاصل ولان القول بالنجاسة
 يفضى الى الجرح فيكون منفيًا بالادلة السابقة ولان القول بخساسة العقب مع
 الموت مع القول بطهارة ميت لا تنفس له سائلة مما لا يجتمعان والثاني ثابت
 فينتفى الاول بيان الثاني ان الموت اما ان يقتضى النجاسة في هذا النوع او لا
 على التقديرين ثبت المناقاة على تقدير اقتضائه فانه يلزم منه تنجيس ما لا
 نفس له سائلة عملا بالمتنقى واما على تقدير عدم مقتضائه فلا يلزم منه طهارة
 الميتات عملا بالاصل السالم عن معارضة كون الميت مقتضيا للنجاسة في هذا النوع
 لا يقال منع لزوم التنجيس عند تقدير الاقتضاء لان اللازم حينئذ الطهارة عملا بالنظر لئلا
 على طهارة ما لا نفس له سائلة لا نقول بمنع دالة النص حينئذ ولا وقوع التعارض
 بين النص وبين مقتضى التجديد وهو الموت والتعارض على خلاف الاصل لاستلزامه
 التمسك باحد الدليلين ويؤيد ما ذكرناه ما رواه عمار الساباطي في الحديث الطويل
 عن الصادق عليه السلام سئل عن الخنفساء والذباب والجراد والقمل وما اشبه
 ذلك يموت في البئر فقال كلما ليس له نفس سائلة فلا باس وعن حفص بن

مع
 اعصاره

عيات عن جعفر بن محمد قال لا يفضل الماء الا ما كانت له نفس عليه
 وفي الصحيح عن ابن مسكان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عما يقع في الايام
 الى ان قال وكل شيء سقط البئر ليس له دم مثل العقارب والخناس واشباها
 ذلك فلا بأس أتج الشيخ بما رواه ابو بصير عن جعفر قال سألت عن الخنفساء يقع في الماء يوشق
 منه قال نعم لا بأس به قلت والعقرب قال نعم الجواب انه غير طار على التجسس لمحو اثاره لا يترك
 الى وجود التيمم في العقرب في الحياة العقرب مسئلة للفر كل مسكر والقنقاع طبعه في الماء لا يقلل في
 ثلثه بالنار ومن نفسه بنفسه هب اليه اكثر علمائنا كالشيخ المفيد والشيخ ابو جعفر
 والسيد المرتضى وابي الصلاح وسالار وابن ادريس وقال ابو علي ابن ابي عقيل
 من اصاب ثوبه او جسده خمر او مسكر لم يكن عليه ما غسلهما لان الله تعالى انما
 حرم ما اتبعه الا لما يجانحان وكذا سييل العصر واحل اذا اصاب الثوب والجسد
 وقال ابو جعفر ابن بابويه لا بأس بالصلوة في ثوب اصابه خمر لان الله حرم شربه
 ولم يحرم الصلوة في ثوب اصابته مع انه حكم بخرجه ماء البئر اجمع بانصباب الخمر
 فيها الماء وجوز الأول الاجماع على ذلك فان السيد المرتضى قال لا خلاف بين
 المسلمين في نجاسة الخمر الا ما يحكى عن سالار لا اعتبار بقولهم وقال الشيخ الخمر
 نجسه بلا خلاف وكل مسكر عندنا حكمه حكم الخمر ولحق اصحابنا القنقاع بذلك
 وقول السيد المرتضى خلاف في ذلك بانه اجماع منقول بقول ما وهما صادقان
 فيقلب على الظن بثبوته بالاجماع كما يكون حجة اذا نقل متواترا فكذا اذا نقل احادا
 الثاني قوله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب والاظلام رجس من عمل الشيطان
 واجتنوبة والاستدلال به من وجهين الأول ان الرجس هو الخمس الثاني
 قوله تعالى واجتنوبة وهو يدل على وجوب اجتنابه وعدم مباشرته على حال
 ولا يمتنى بالخمس سوى ذلك لثالثه ما رواه عمار الساباطي عن الصادق عليه
 السلام قال ولا يصلى في ثوب اصابه خمر او مسكر فاغسله ان عرفت موضعه
 وان لم يعرف موضعه فاغسله فانصليت فيه فاعد صلواتك وعن حران الخادم قال كتبت
 الى الرجل اسأله عن الثوب يصبه خمر لم الخنزير يصلى فيه ام لا فان اصحابنا قد
 اختلفوا فيه فكتب لا فضل فيه فانه رجس نجس وعن زكريا بن ادم قال

سألت أبا الحسن ع عن قطرة حمراء نبيذ مسكر قطرت فيه قدر فيه لحم كثير
 فصرق كثير قال يهراق المرق ويطعمه أهل الذمة أو الكلب والحم لغسله وكله
 قلت فإن قطر الدم فيه قال الدم ياكله النار إن شاء الله فقلت حمرا ونبيذ قطر
 في عجين أو دمر قال فقال فسد قلت أبعه من اليهود والنصارى ولا يزل لهم
 قال نعم فإنهم يستحلون شربه قلت والفقاع هو مثلك المنزل أذا قطر في شيء
 من ذلك قال فقال أكره أن أكله إذا قطر في شيء من طعامي ولأن الصلوة
 في الذمة يتيقن ولا يثبت أذمة المكلف عن العهد إلا يتيقن ولا يثبت مع الصلوة
 في ثوب أصابه الخمر والمسكر أحتج ابن بابويه وابن أبي عقيل بالأصل وما رواه
 أبو بكر الحضرمي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أصاب ثوبي نبيذ أصلى
 فيه قال نعم قلت قطرة من نبيذ مزجت أشرب منه قال نعم إن أصل النبيذ
 حلال وإن أصل الخمر حرام وعن حماد بن عيسى قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
 إن أصاب ثوبي شيء من الخمر أصلى فيه قبل أن اغسله قال له لا بأس إن الثوب لا
 يسكر ويفيد ذلك من الأحاديث وقد نقلناها في كتاب مصابيح الأنوار وغيره
 ولأن المسكر لا يجب إزالة عن الثوب والبدن بالاجماع إذا خلاص في وجوب
 الغسلة عنها عند الصلوة ونتج المسكر ليس نجس ولأنه لو كان نجسا لكان
 المقتضى النجاسة إنما هو الأسكار والثاني باطل كالأجسام الجامدة كالخمر شبهه
 والمقدم مثله بيان الشرطية أن جميع الأوصاف غير صالحة لذلك فيبقى هذا
 الوصف عمدا بالستر والتقويم **والجواب** عن الأحاديث بالظن في سندها
 أولا وبالحمل على القيمة ثانيا كما ذكره الشيخ وعن الأصل بأنه يصار إليه إذا وجد
 الدليل على النقل عنه وقد بينا الأدلة الدالة على خلافه وعن الثالث بالاجماع
 المذكور في المتقدمين لا يخفى ما لا يمنع واحد فانه تارة جعل كيفية الربط يدل
 على وثاقته خارجا من طرف القضية في أحدهما وتارة جعل في الأخرى جزءا
 من المحمول فلم يتخذ الوسط فلا نتاج وعن الرابع بالمنع من التعليل أولا وهو وزن
 كون العدة أمر اخر وسيأمنضم إلى الأسكان مسئلة حكم السيد المرتضى
 بطهارة ما لا يحل الحيوة من نجس العين كقطر الكلب أو الخنزير وشبههما والشهو

أما إذا روي بالظن
 ويحتمل

الحياة فلا يحكم

ومنها ما يجب أن لا يكثر عدد
قليل ومنها ما لا يجب أن لا
قليل وليس له

والمشهور بنجاسته وهو الحق لك وصفه عليه السلام الكلب يكون بسليجهم
يتناول عضوه وشعره لا يهاذل إلا في مناهة أحمج السيد المرتضى بانها لا
يعلمها بنجاستها أكثر الميتة وعظمها من الطامرات والجواب الفرقان المقتضى
التجسس في الكلب وإن في الميتة صفة الموت وهي غير حاصلة فيما قلناه الحيوة
مسئلة قسم الشيخ في المبسوط والفصول النجاسة إلى دم وفير دم قال والد
ثلاثة أناس يجب أن لا تلتصق به ولا تلمسه ولا تستأصنه ولا تغتسل
والثاني لا يجب إزالة قليله ولا كثيره وهي خمس اجناس دم البلق والبرغيث والسمك
والجراح اللازمة والقروح الدامية وظاهرها التقسيم يعطى حكم نجاسة دم السمك والبق
والبرغيث وقال سائر النجاسات على ثلاثة أصناف أحدها ما يجب إزالة قليله
كثيرة وهو دم السمك والبرغيث والقروح إذا شق أن لا تلتصق به لهذا التقسيم
في الحكم بالتجسس أقوى من الأول وقال ابن المجتهد الدماء كلها تنجس الثوب بجلوها
فيه وأعظمها نجاسة دم اللحيض وأما ما يطهر من السمك بعد موته فنبذ ذلك
عندي دما وكان دم البرغيث وهو أن يكون بحوالها أولى من أن يكون دما وقتها
السيد المرتضى دم السمك طاهر كذلك إذا دمر له سائل نحو البرغيث والبق وهو
هو المعتمد لما لا يجمع على ذلك وعبارات أصحابنا لا يقول فيها على خلاف ما قلناه أنها
يصفون في كتبهم على أن دم السمك نجس له سائلة وصيته طاهران وقوله تعالى
أحل لكم صيد البحر وطعامه وهو يدل على تناول إباحة كل اجزائه وقوله تعالى قد
لا يجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلى قوله أو دما مسفوحا وهو يدل على
إباحة الجميع غير ما دللت الآية عليه ترك العمل في بعض الأشياء للاجماع فيبقى الباقي
على الحكم ولأنه يجوز أكله بدمه من غير أن يسفح منه إجماعا ولو كان نجسا لحرم
أكله لأن أكل الدم المستخلف في عروق الحيوان المأكولة اللحم سايع وهو طاهر يجب
غسل اللحم منه إجماعا لاقتضاء المقتضى للتجسس وهو السفح فيكون السمك كذلك
لوجود العلة وما رواه عبد الله بن أبي يعقوب في الصحيح قال قلت لأبي عبد الله
ما تقول في دم البرغيث قال ليس به بأس قال قلت له أنه يكثر قال وإن كثر
وعن السكوني عن جعفر عن أبيه أن عليا كان يرى بأسا بدم ما لم يذ لك يكون

في الثوب فيصلى فيه يعني دمه السمك ولأن القول بنجاسة هذه الدماء يستلزم
 أحد أمرين إما المشتقة المنقبة بالأصل أو مخالفة الدليل الباطل المصير إليها
 بيان الشرطية أنها إما أن يجب زالتها قبل زوال أو لا يجب قبل زوال الثاني لقيام
 الدليل على وجوب إزالة النجاسة لا يقال قد خص كثير من النجاسات عن وجوب
 الإزالة فيكون ذلك منها لا نقول بالتخصيص بخالفة الدليل أيضا فيكون منقيا
 لا يقال قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم لا نقول المراد بالدم هنا المسفوح
 فإن الأصل عدم العوم كالهيئة **الفصل الثاني في الأحكام مسئلة** قال
 ابن الجوزي كل نجاسة وقعت على ثوب وكانت بينهما فيه مجتمعة أو منفية دون سعة
 الدرهم الذي يكون سعة بقدر الإيهام لا على ما يخص الثوب بذلك إلا أن تكون
 النجاسة دمر حيز أو منيا فأن قليل من كثيرها سواء المشهور بين علمائنا أن
 الدرهم إنما هو في الدم وليس غير الماء لا بشدة وعن القروج والجروح اللازمة على
 ما ياق تفصيله فاما غير الدم من البول والغائط والتمر وغيرهما من النجاسات العينية
 والمحاورة فإنه يجب إزالته قبل زواله لا نقول نعالى وثيابك فطهر وما رواه محمد
 بن مسلم في الصحيح عن أحدهما قال سألت عن البول يصيب الثوب فقال اغسله
 مرتين ولأن نجاسته أقل من ذلك فلهذا أوجبوا وضوءه بخلاف الدم يخرج ابن الجوزي
 بأنه نجس فاعتبر فيه الدرهم كالماء **مسئلة** قد بينا أن نجاسته أقل فلا يعتد فيه
 الدرهم كالتى مسئلة للفقهاء أن زندي وابن حزم قد دمر الحيز والاستحاضة
 والنفاس والكلب والخنزير ومنع ابن ادريس وأدعى أنه خلاف إجماع الإمامية
 والمعتمد قول القطب لأن المعفو عنه إنما هو نجاسة الدم والدم الخارج من الكلب و
 الخنزير والكاف يلاق أجسامها فيضعف نجاسته ويكتسب ملاقاته الأجسام النجسة
 نجاسة أخرى غير نجاسة الدم وذلك لا يعفى عنها كما لو أصاب الدم المعفو عنه
 نجاسة غير الدم فإنه يجب إزالته مطلقا وإن قل وابن ادريس لم يقطن لذلك
 فشجع على قطب الدين بغير الحق **مسئلة** ما عدا الدماء الثلاثة ودم نجس
 العيز ودم القروج والجروح اللازمة من الدماء أن كان مقدارها الزيد منسعة
 الدرهم البغلى وجب إزالتها إجماعا وإن قل منه لم يجب إجماعا وفيما بلغ دمه أقول

قولان قالذي ذهب اليه الشيخان وابن ابي البراج وابن ادريس
 وجوب الازالة ويلوح من كلام السيد المرتضى عدم الوجوب وهو الذي
 اختاره سائر وقال ابن ابي عقيل اذا اصاب ثوبه دم فلم يره حتى صلى فيه
 ثم رآه بعد الصلوة وكان الدم قد راد الدينار غسل ثوبه ولم يعد الصلوة وان
 كان اكثر من ذلك اماد الصلوة ولو رآه قبل صلوته او علم ان في ثوبه دما ولم
 يفصله حتى صلى غسل ثوبه قبايا كان او كبيرا وقد روي ان الامامة عليه
 السلام ان يكون اكثر من مقدار الدينار والا قرب عندي مذهب الشيخين
 قوله تعالى وثيابك فطهر وهو عام تركاه فيما نقص عن الدرهم للشقة وعدم
 التفكاك منه فبقى ما زاد على مسموم الامم والته وماراه عبد الله بن ابي
 في الصحيح عن الصادق عليه السلام انه قال من كان في ثوبه نقطه الدم لا يعلم
 شمير لم فيصلي بشيء من ثوبه ساسمى ابي ثوبه صلواته قال
 يفصله ولا يعلم صلواته ان يكون غفيرا او كثيرا ثم تنقأ فيغسله ويعيد الصلوة
 ولو كان معفو عنه علموا حيث الامانة في ثوبه من ابياته وعن ابي بصير
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الدم يكون في الثوب ان كان اقل من مقدار
 الدرهم فلا يصيب الصلوة بخلافه كبره رادادة على وصفه اقلية فيبغى من تنقأ
 له لا بالشرط وهو منصف في ثوبه او اقلية لا يشعل الذمة بالصلوة
 معلوم ولا يقيدين مع الصلوة ثوبه اشتمل على قدر الدرهم من الدم يخرج سائر
 بما رآه محمد بن مسافر في الحسن قال قاتلته ان يكون في الثوب على اناقة
 الصلوة قال ان رايت ثيابك ثوب غير فاحطرحه ويصل وان لم يكن عليه غير
 فامض في صلواتك ولا إعادة عليك ما لم يره عن قدر الدرهم من ذلك فغير
 لشي رايته اول مرة واذا كنت قد رايت وهو اكثر من مقدار الدرهم وصعب غسله
 وصلت فيه صلوات كثيرة فاعد ما صليت فيه قال السيد المرتضى ان اعادة الى
 اباح الصلوة وقوله تعالى فاذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا عندي تطهير الاخصاء
 فلو تعلقت الاخصاء بغير نجاسة لم تكن ذنبا زيادة لا يدل عليه الظاهر لانه لا ينافي
 ولا يلزم على ذلك ان اراد على الدرهم وما عدل الدرهم من سائر النجاسات ان تطهر

وان لم يوجب ذلك فقد عرفناه بدليل اوجبا الزيادة على الظاهر وليس
 في يسير الدرر واحتج ابن ابي عقيل على وجوب الغسل مع سبق العلم بما رواه
 ابو بصير عن الصادق قال ان كان اصاب ثوب الرجل الدم فصل فيه وهو لا يعلم
 فلا اعادة عليه وان هو لم قبل ان يصلي ونسي فصل فعليه الاعادة واطلاق
 الاعادة يقتضي وجوب الغسل مع كثرة الدم وقيل له **والجواب** عن الاول
 ان محمد بن مسلم لم يسند الى الامام وعده له وان كان مقتضى الاخبار عن الامام
 الا ان ما ذكرناه من الاحاديث ما ليس فيه وعن الثاني ان الآية لا تدل على الاجابة
 عند تطهير الاعضاء الاربعة بل على اشتراط تطهيرها في الصلوة وعن الثالث بالنسبة
 من السند ولا ولعد مدلالته على ما ادعاه ابن ابي عقيل **مسئلة** قال الشيخ
 في النهاية اذا كان الدم اقل من درهم بمئة علق كان واحدا لم يجب ازالته الا ان يتيقن
 ويقصد بذلك ان الدم المتفرق في الثوب اذا كان كل موضع منه لا يبلغ قدر
 الدرهم لا يجب ازالته الا ان يتفاحش وقال في المبسوط ما نقص عن الدرهم
 ازالته سواء كان في موضع واحد من الثوب وفي مواضع كثيرة بعد ان يكون كل
 موضع اقل من مقدار الدرهم وان قلنا اذا كان جميعه لو جمع لكان مقدار الدرهم
 وجب ازالته كان احوط للعبادة وقال سalar ان كان في ثوب المصلي منه قدر
 الدرهم الوافي بمقرا او بمجتمعا جاز الصلوة فيه فان كان زادا على ذلك وجب ازالته
 وقال ابن ادريس احوط للعبادة وجوب ازالته ان كان بحيث لو جمع بلغ درهم
 والا فزاد في المذهب عدم الوجوب والا فزاد في المذهب ما ذكره الشيخ في المبسوط
 لنا رواية محمد بن مسلم المحسنة قال واذا كنت قد رايتة وهو اكبر من مقدار
 الدرهم وصعب غسله وصليت فيه صلوات كثيرة فاعد ما صليت فيه وكما يتناول
 يتناول المتفرق في حديث اسمعيل الجعفي عن الباقر عليه السلام وان كان اكثر من قدر
 الدرهم وكان قدر درهم فلم يغسله حتى صلى فيه فليعد صلواته وتناوله للجمع
 مساو لتناوله للمتفرق وان الاسهل وجوب ازالته لقوله وثيابك فطهر ولا
 الخفاصة اليانعة منه انما هي بالافتقار وباجتماعها ونفوقها في المحل استجوابا
 عبد الله بن ابي يعفور في الصحيح عن الصادق عليه السلام قلت الرجل يكون في

في ثوبه نقط الدم لا يعلم به فربما ينسى ان يغسله ثم ذكر بعد ما صلى يعيد
 صلوته قال يغسله ولا يعيد صلوته الا ان يكون مقدار الدم بمجمعا يغسله و
 يعيد الصلوة ويماراه جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن الباقر الصادق عليهما
 السلام انها قال لا بأس ان يصلى الرجل في ثوبه وفيه الدم متفرقا شبه النضج و
 ان كان قد رآه صاحبه قبل ذلك فلا بأس به ما لم يكن بمجمعا قالوا الدرهم
 ولان كل واحد من المتفرق معفو عنه لقصوره عن سعة الدرهم والجواب
 الحديثين انه كما يحتمل ان يكون المراد اشتراط الاجتماع يحتمل ان يكون المراد الا ان يكون مقداره
 الدرهم لو كان بمجمعة ما والحاصل انه كما يحتمل في المجتمع ان يكون خبرا لكان احتمال
 ان يكون حالة مقدرة وعن الثاني بالمتنع من المعفو عن كل واحد اذا التقدير
 وجود غيره وانما يكون معفو مع خلو المحل عن غيره مسئلة ثالثة اناض النجاسة
 في ثوب ثم صلى ناسيا فسدت صلوته كالمعلم اختاره ابو الصلاح وقال البرادير
 النجاسة غير الدم يجب ازالة قائلها وكثيرها ادر كها الطرف او اذا تحقق ذلك
 فان لم يتحقق فيه لم يحكم بنجاسة الثوب الا ما ادر كها المحس فتنى لم يذكرها فالثوب
 على اصل الطهارة وليس لقلبة الظن حكم وقال المصنف اذا ظن انه قد اصاب
 ثوبه نجاسة ولم يتيقن ذلك رشه بالماء فان تيقن غسلها احتج ابو الصلاح
 بان العمل بالظن واجب كالمعلم فان جريان الاحكام الشرعية اكثرها ظنية واحتج
 المصنف برواه الحلبي في الحسن عن الصادق عليه السلام قال اذا احتل الرجل
 فاصاب ثوبه منى فليغسل الذي اصابه منى ولم يستيقن ولم يمسكه فليغسله
 بالماء ولان معلوم النجاسة يجب غسله بمظنونه حشر عليه مقابله للمعلم
 بمعلوم الغسل والمظنون بمظنونه واحتج ابن ادریس بان الاصل برائة النفس
 وعدم نجاسة المحل بالظن ونحن في ذلك من المتوقفين مسئلة ثالثة قال الشيخ
 في الخلاف لا يرض اذا اصابها نجاسة مثل البول وشبهه وطلمت عليه الشمس او غبت
 عنها الرياح حتى زالت عين النجاسة فانها تطهر ومنع ابن ادریس من ذلك و
 اعلم ان مراد الشيخ بهذه الاية المكية ان النجاسة لا تطهر بالشمس او بالرياح
 بل انما تطهر اذا زالت عين النجاسة فانها تطهر ومنع ابن ادریس من ذلك و

غير الخفاصة بالشمس عن محل غير تطهيره بالماء مرة والاقتزان وهذا ثابت هنا
 أخرج باختصاص النص بالعفو وهذه الثلاثة ولأن الأصل بقاء الخفاصة و
الجواب عن الأول يمنع الاختصاص فإن رواية أبي بكر عن أبي هريرة عامة والأصل
 يصار إلى خلافه بدليل **مسألة** قال الشيخ في المسألة وطأ الأرض إذا وقع عليها
 الخمر لا تطهر بتجفيف الشمس طالما كان عمله على البول فيما لا يبرر اسمه أو ينفق خياله
 لأن رواية عمار ومحمد بن مسكين لا يان عليه **مسألة** على أنه أطلق الإحصاء العموم
 عن نجاسة ما لا يتم الصلوة فيه منفرداً قال الطبيب الرازي رحمه الله ليس إلى
 ضرر إن أحدهما لا يتم الصلوة به منفرداً وهو خمسة أشياء التكة والقنطرة والحد
 والحف والتعل وكل ذلك إذا كانت فيه نجاسة باقية لله بركة فيه وما إذا
 ذلك من التاليس إن كان فيه نجاسة فلا يجوز الصلوة فيه **مسألة** إذا سقط
 يدل على أنه محصر في هذه المسألة **مسألة** إذا سقط الحجر لا يبرأ منه **مسألة** إذا سقط
 فيه منقصر أو مثل الحف والتعل والتكسة والحد والحد **مسألة** إذا سقط
 والخامة والسوار والحد الحرام ما أشبه ذلك إن سابه نجاسة ليس الصلوة فيه إثم
 وهو الأقوى واشترط أن يكون في الكتاب شيء كونه في ماء أو في شيء من
 الأرض أو في الماء أو في شيء من الأرض **مسألة** إذا سقط الحجر لا يبرأ منه **مسألة** إذا سقط
 حمال عن رواة عن أبي عبد الله عليه السلام إذا سقط الحجر لا يبرأ منه **مسألة** إذا سقط
 القنطرة فقال إذا كان مما لا يتم الصلوة فيه من الأرض أو من الماء أو من شيء من
 عن أخيرة عن أبي عبد الله عليه السلام إذا سقط الحجر لا يبرأ منه **مسألة** إذا سقط
 يجوز الصلوة فيه **مسألة** إذا سقط الحجر لا يبرأ منه **مسألة** إذا سقط الحجر لا يبرأ منه
 والكبر والتعل والحفان وما أشبه ذلك **مسألة** إذا سقط الحجر لا يبرأ منه **مسألة** إذا سقط
 الإجماع على النجاسة فما عداها المثلث الذي ليس هو من النجاسة **مسألة** إذا سقط الحجر لا يبرأ منه
 الثبوت والمشاركة في الجواب **مسألة** إذا سقط الحجر لا يبرأ منه **مسألة** إذا سقط الحجر لا يبرأ منه
 الأشياء العامة وجوز الصلوة بها الخفاصة لأن المدة لا يتم فيها منفرداً عن
 خلافه اللهم إلا أن يكون العامة تشتت العورتين فينبغي أن يصح قولهم **مسألة** إذا سقط
 صلى فغرتب في الخفاصة تم الصلوة فيه منفرداً **مسألة** إذا سقط الحجر لا يبرأ منه

[illegible]

مع عدم تمكنه من النزوع وأما الثانية فظاهرة ولأن المقتضى بوجوب الأحادة
 في صورة النزاع أما إيقاع الصلوة في الخسوف وهذا مع قبح العلم به ووجهه
 السبب باليقين والقبول بالباطل أما الأول فلا تنافضه بالمصلي في ثوب نجس مع
 جهله بالنجاسة فإنه لا يجب عليه الأحادة لما رآه في الصحيح عن محمد بن مسلم
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال ذكر المني فشدده وجعله أشد من البول ثم قال
 إن رأيت المني قبل أو بعد ما يتدخل في الصلوة فصلها إعادة الصلوة وإن كان يظن في ثوبه ذلك
 تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد ذلك الماء تحليات وكان ذلك البول وعن حماد بن
 غياث عن جعفر عن أبيه عن علي قال ما إلى البول ما يغني ما إذا لم يعلم وأما
 الثاني فلا تنافضه بالرخصة للصبي فإنها تنصلي مع علمه بالنجاسة وثوبها المأثورة أكثر
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن امرأة ليس لها إلا ثوب واحد رطبا مولود
 فيبول عليها كيف تصنع قال تغسل الثوبين في اليوم مرة ولأن وجوب الأحادة
 يستلزم وجوب الأحادة مع الجهل بالنجاسة عملا بالمقتضى وهو احتمال لا شرط
 السالم عن معارضة كون تعدد النزوع مانعا من إحداهما فالحلبي في الخسوف قال
 قالت لابي عبد الله عليه السلام رجل جنب في ثوبه وليس معه ثوب غير ثوبه
 يصلي فيه وإذا وجد الماء غسله ويحرم عليه الأحادة له ولا المشقة
 الموجودة في الثوب المبيية وذئ الجرح السائل والقروح مع جموعة في صورة
 النزاع فيشار إلى عدم الأحادة أحجج الشيخ بإرواه عن أبيه عن أبيه
 عليه السلام سئل عن الرجل ليس معه إلا ثوب واحد ولا يحل له ما غيره من الثياب
 ماء يغسله كيف يصنع قال يتييم ويصلي إذا لم يجد ماء يغسله بالأحادة الصلوة
 قال ابن بابويه وسأل محمد الحلبي أبا عبد الله عليه السلام عن رجل جنب
 وليس معه ثوب غيره قال يصلي فيه فإذا وجد الماء غسله وفي خبر آخر رواه
 الصائغ وهذا يدل على أنه يتييم إذا لم يجد ماء يغسله بالأحادة
 من جهة عدمه أو بالجهل على تمكنه من نزعه ثم ينبأ آخرنا في منتهى المطالب تحقيق الأحادة
 في الثوب النجس مع تمكن النسل من نزعه إذا لم يتمكن من غسله فإنه لا بد من
 إزالة النجاسة في الثوب النجس من بين يديه أو من رجليه أو من يده أو من رجليه

موسى قال سالت عن رجل عريان جثث الصلوة فاء باب ثوبا فصفه
 دمر او كثر ليصفه ويصلي عريان افعال انا وجد ماء نفسه وان لم يجد ماء يسل
 فيه ولم يصلي عريانا ولا ان الطهارة في الثوب ثم طالع اوقه وستر العورة ثم طه
 ايضا فتخير وهو قول ابن الجبير فانه قال لو طاب مع الرجل ثوب فيه نجاسة لا
 يفقد غسلها كانت صلوة فيه احب الى من سار به عريانا فمسئل ابقار الشيخ
 اذا بال انسان على الارض فتطهيره ان يطرح عليه ثوب من سائر وجهه ثم يمسح
 الارض وطهارة الموضع الذي يدنق اليه ذلك الماء فان بال انسان وجب
 يطرح ذلك وعلى هذا ابا الان النبي امر يدنون على بوايا الاعراب واختاره
 ابن ادريس ايضا ونحن منعنا ذلك في كتابنا لانه اذا سار به ثوب لا يمسح
 فافعل بها فلا يطهر المحل والذي احتج الشيخ به لم ترفى طهرنا انما هو سمي وورق
 الجمهور سلسنا ولكن يحتمل وجوها الا ان يكون الذنوب كغير اربع الكرامة
 ان يكون المراد اذهاب الرخصة الكريمة من البول الثالث ان يكون المراد اذهاب
 اللون المكتسب من البول الرابع ان يكون له اربعة من البول او اربعة من البول
 فامر بالذنوب لترجع الرطوبة ثم قطع عليه فانه اذا سار به ثوب يمسح به
 وهذه الحامل وان بعد بعضها لكنه محتمل في كتابنا ان لا يوجب العمود
 مسئلة قال ابن ادريس قال في جوابنا انما يشش من البول اربعة من مثله
 من النجاسات فلا بأس بذلك والصحيح وجوب ازالة نجاسة عاتة اركية وهو
 الاقوى عندي لنا انها نجاسة يجب ازالة عنها عبد الرحمن بن الحجاج الصحيح
 قال سالت ابا ابراهيم عن رجل يبول بالليل نجاسة انما يسل يصيبه فامتنع
 فها يجزيه ان صب على ذكره ادا بال ولا يشف عار به انما نمان انه اصحا
 وينسخ ما يشك فيه من جده او ثيابه وينشف قبل ان يتوضى وقال السيد المرتضى
 في جواب المسائل الناصحات نجاسة الخراف من سائر النجاسات كان الدم
 وان كان نجسا فقد ايسح لنا ان يصلي في الثوب اذا كان فيه دون قدر الدرهم
 والبول قد عفى عنه فيما يشش عند الاستنجاء كروس الابره والخمر لم يعف عنه
 اصلا مسئلة الجسم الصيقل كالسيف والراة والفاروق اذا اصابه نجاسة قال

للوجوب والأقرب الاستنجاب اذ مع اليوسنة لا يتعدى الحجاسة اجماعا والاوج
 غسل المحل **الفصل الثالث** في الاواني وللجلود **مسئلة** قال الشيخ
 في الخلاف يجوز استعمال الاواني من الذهب والفضة وكذلك المفضض منها
 وقال في المبسوط يحرم الاكل والشرب في اواني الذهب والفضة وفي المفضض
 وليستعمل غير ذلك الموضع وكذا لا يجوز الاتقاء بها في الخمر والطيب وغير ذلك
 لان النهي عن استعماله عام يجب حمله على عمومها والظاهر ان مراده في الخلاف
 بالكرهية التحريم ويدل على التحريم ما رواه الحلبي عن الصادق عليه السلام
 قال لا تأكل في انية من فضة ولا في انية من فضة **مسئلة** وعن محمد بن علي عن الباقر
 انه نهى عن انية الذهب والفضة تتحن النبي امة نهى عن استعمال اواني الذهب
 والفضة وانبي يعطى التحريم ثم ان الشيخ في المبسوط حرم لقاذ الاواني من
 الانعام والفضة لغبر الاستعمال لان ذلك تضييع وقد نهى النبي عن اضاءة المال
 والوجه المحرور وشنع المقدرة الاواني **مسئلة** ثم اذا وقع الكلب في الاناء وجب
 غسله ثلاث مرات احدهن بالتراب هذا هو المشهور بين علماءنا وقال البرقي
 يسيل سبع مرات **مسئلة** الاصل براءة الذممة من الزايد بل لا يلزم لوجوب ازالة عيب النجاسة
 بالماء الطاهر وقد حصل في الثالث فمكون الزايد غير واجب احتج ابن الجنيب بان
 اثبت من النادرة ويفعل لها الاثناء سبع مرات **الجواب** المنع من الثانية
مسئلة المشهور ان التراب يغسل به الاثناء اول مرة وقال المفيد يغسل
 البرص على التماسا رواه ابو العباس الفضل في الصحيح عن الصادق عليه السلام
 قال سالت عن الغسل بالخر والمثاق والبقرة والابل والحمار والخيول والبغال و
 راحوش والسباع فلم اترك شيئا الا سألته عنه فقال لا بأس حتى انتهيت
 الى الكلب فقال رجس نجس لا تنوضي بفضله واصب ذلك الماء واغسله ثلاثا
مسئلة ثم قال ابن ادريس كيفية غسله بالتراب ان يمزج
 بالماء التراب ثم يغسل الاثناء اول مرة لان حقيقة الغسل
 جريان الماء على المحل ونحن قد ذكرنا في منتهى المطلب ان الغسل بالتراب لا
 غير بوجهين الاول انهم فصوا على ذلك ولم يذكر والماء الثاني ان المراد ازالة

إزالة النجاسة المعالجة بالحصول من فوهة ذلك بالتراب بحيث يزيل تلك الرطوبة والغسل
 هنا مجاز كما هو عندنا: إذا التراب مع الماء لا يسمى جريانه في الأثناء غسله مسئلة
 قال المفيد الكلب إذا شرب من الأثناء أو ولغ فيه أو خالطه ببعض أجزائه فإنه
 يهراق ما فيه من ماء ثم يغسل مرة بالماء ومرة ثانية بالتراب ومرة ثالثة
 بالماء جعل حكمه ملاقاته بأي عضو كان كالولع والمقبول بحباب التراب في
 الولوغ خاصة وهو المعتبر لأن الحكم يتعلق بالولوغ فينتفى بانتفائه ولا أن
 الأصل براءة الذمة ولأن المقتضى للتراب وهو وجود الأجزاء الرطبة مع
 هنا فينتفى الحكم انتهى المفيد ما يفهمه أثناء لقاء الكلب في الولوغ فيغسل
 الأثناء من ولوغه ثلاث مرات أو لهن من التراب وإنه
 أخرناه نحن في أكثر كتبنا أنه يغسل من ولوغه سبع مرات بالماء لما رواه علي بن
 جعفر في الصحيح عن أخيه موسى عليه السلام قال وسألت عن خنزير شرب
 من لبن كيف يصنع به قال يغسل سبع مرات ولأنه أحوط وإنع في إزالة ما جعل من
 لعاب الخنزير وروى طوباه أخرج الشيخان في صحيحين الأول أن الخنزير يسمى كلبا لأنه
 ثبت حكمه له الثاني أن الأثناء يغسل من النجاسات ثلاث مرات والخنزير نجس
والجواب عن الأول بالمتنع من تسمية الخنزير كلبا لأنه وعرفا وعن الثاني بالمنع
 في المقدمة الأولى ثم مع التسليم كيف يتم له الاستدلال على وجوب الغسل
 بالتراب مسئلة المشهور غسل الأثناء من ولوغ الكلب بالتراب مرة
 وقال ابن الجنييد بالتراب أو ما يقوم مقامه وقال إذا لم يوجد له تراب يدهسه
 جاز لا اقتصار على الماء وإن وجد غيره من الأشنان وما يجري مجراؤه كان ذلك
 جازا ولا قرب الاقتصار على التراب مع وجوده فإن تعذر يقوم مقامه
 من الأشنان وشبهه فإن تعذر فالماء لأن الحكم معلق بالتراب فتعين مع وجوده
 الماء مع فقدانه فإنه يجب ما يدرى من الأشنان وشبهه للحصول المقصود من التراب. فإن قيل لم يجمع فالماء
 دفعا للشبهة والاختلاف أقرب حينئذ عدم الاكتفاء بالغسل من الماء مسئلة قال شيخنا في الدرر
 ولغ الكلب في الأثناء ثم وقع ذلك الأثناء في الماء الذي لم يمتزج به الماء يحصل به نزع غسله
 من جملة الغسلات ولا يطرأ عليه إلا بالزأفة غسلاته بعد

ذلك طهر الوجه عندي طهارة الماء كذلك لانه حال وقوعه في الكرايم
القول بخاسته حينئذ لو ازال عين الخباسة اذ التقدير ذلك والحكم زال
بملاقاة الاناء للكر وقول الشيخ لانه لا دليل على طهارته قيل حصول الغسل
فيه نظر اذ الظاهر ان العدد انما يعتبر في الاناء الذي يصب فيه الماء
للعسل اما مع وقوع الاناء في الماء الراكد الكثير والجاري فالوجه انه لا يعتبر
العدد حينئذ ويدل على حديث عمار الساباطي عن الصادق عليه السلام
وقد سألته عن كيفية غسل الكوفة لا اناء اذا كان قد راقا ل يصب فيه ما اخرجه كفيها
ثم يفرغ ثم يصب فيه ماء اخر ثم يفرغ وقد طهر وهو يدل على مفهومه على ان
العدد انما يكون مع صب الماء في الاناء **مسئلة** قال الشيخ في الخلاف
يفسل الاناء من سائر الخباسات سوى الولوع ثلاث مرات وقال في المبسوط
يفسل من سائر الخباسات ثلاث مرات ولا يرعى فيها التراب وقد روى غسله
مرة واحدة والاول احوط ويفسل من الخمر والاشربة المسكرة سبع مرات وترك
مثل ذلك في سائر الاماكن في الاناء وقال في النهاية تغسل من سائر الخباسات
ثلاث مرات وجوبا ومن الخمر والمسكرة سبع مرات وجوبا ايضا وقال
سلا ريفيل من ولوع الكلب ثلاث مرات اولهن بالتراب ومع غير ذلك
مرة الا انية الخمر خاصة فانها تغسل سبع مرات وقال ابن ادريس الواجب
في غسل الاناء من سائر الخباسات مرة الا الولوع والمسكرة وقال المفيد يغسل
من الولوع ثلاث مرات الوسطى بالتراب وليس حكمه غير الكلب كذلك بل
يهريق ما فيه ويفسل مرة واحدة بالماء او اني الخمر والاشربة كلها نجسة
لا تستعمل حتى يهريق ما فيها منه ويفسل سبع مرات بالماء والاقوى
عندي ان الواجب بعد ازالة العين غسله مرة في الجميع لكن يجب السبع في الخمر
والاشربة وفي الجرد والفارقة **لنا** ان مقتضى المنع حصول الخباسة في الاناء
غسلها التثقيب لازالة العين يقتضي المانع ثبوت كونه اياه وهو في
الاستعمال وعمار بن عمار بن موسى عن الصادق عليه السلام

عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالرجوع إلى الماء إذا غسل في ماء واحد فلا بأس
 قال وعن الأبريق يكون فيه ماء يصلح أن يكون فيه ماء قال إذا غسل فلا
 بأس والتقريب ما تقدم من هذا الصحيح الشيخ على وجوب السبع في الجمر المقدم من
 حديث وعلى وحدتها لموت الجرد بما رواه عمار عن الصادق عليه السلام
 اغسل الأناء الذي يصيب فيه الجرد ميتا سبع مرات وأخرج على ما ذكره
 في الخلاف من وجوب الثلاث بطريقة الأخطا إذا مع غسله ثلاث مرات
 يحمل الإجماع على طهارته وعمار له عمار الساباطي عن الصادق عليه السلام
 قال سئل عن الكوز والأناء يكون قد راكف فينبل وكثرة غسل قال ثلاث مرات
 يصب فيه ماء فيحرك ثم يفرغ ثم يصب فيه ماء آخر ثم يفرغ وقد ظهر قال و
 بحالته عن الأبريق يكون فيه خمر يصلح أن يكون فيه ماء قال إذا غسل فلا
 بأس وقال في قدح أو أناة يشرب فيه الخمر قال يغسله ثلاث مرات وسئل عن
 الحربة أن يصب فيه الماء قال لا يجزئ حتى بد لكه وبنفسه ثلاث مرات وإن
 المرة الواحدة غير مزيله غالباً فلا بد من الزائد فيجب العدد فإن لم يكن مبيهاً
 لزم تكليف ما لا يطاق لتعد الثالث **والجواب** أن ما قدمناه من الحديث
 لا يعطى مطلوبه في وجوب السبع وحديث عمار في وجوبها بموت الجرد
 ضعيف لضعف سنده مع احتمال الاستحباب وطريقة الاحتياط لا يدل على
 الوجوب ومعارضة البراءة الأصلية وحديث الثاقب ضعيف السند أيضاً مع إجماع
 الاستحباب بما بين الأدلة وكون الواحد غير مزيله ممنوع إذا البحث على تقدير الإزالة
 إيجاب العدد المطلق لم يقل به أحد وإنما الواجب الإزالة وهي المناط في العدد
 إذ لو لم تحصل الإزالة معه لم يكن مجزياً **مسألة** جلد الميتة لا يطهر بالإناء
 سواء كان من حيوان طاهر العين في حياته أو نجس العين ذهب إليه علماؤه
 إجماع إلا ابن الجني فإنه قال يطهر بالذباغ إن كان الحيوان طاهر العين في حياته
لنا قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهو يستلزم تحريم جميع أجزائها في جميع أحوالها
 ولما رواه الشيخ عن علي بن المنيرة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الميتة تنفع

حيواته

حيواته

بشئ منها فقال لا وعن الكاظم عليه السلام انه كتب لامر الميته باهاب ولا
 عصب ولا رلوت مفيض للنجاسة ولم يعلم رفع حكمه بالدينغ لتحقيق العلة معه
 لانه نجس قبل الدينغ فكذلك بعده بالاستصحاب احتج ابن الجنيدي بما رواه
 الحسن بن زرارته عن الصادق عليه السلام عن جلد شاة ميتة تدبغ
 فيجب اللبن ايشرب منه واقضى قال نعم وقال يدينغ ويطبق به ولا يطبخ
 فيه ولا ان المفتضى للتجنيس انما هو اتصال الرطوبات به فاذا زالت الرطوبة
 بالدينغ كان طاهرا **والجواب** المنع من جهة لسند الحديث والظاهر ان إطلاق
 الميته على سمات بالتذكية والمعارضة بما روينا فيبقى غيره من الاحاديث
 سليمان عن المعارض ومنه ما روى عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق
 قلت اشترى الغراء من سوق المسلمين فيقول صاحبها هي ذكية هل يصح
 عما يبيعها على انها ذكية فقال لا قلت وما افسد ذلك قال استحلل اهل
 العراق الميته وزعموا ان دباغ جلد الميته ذكاته فله يرضوا ان يكن بوا في
 ذلك الاعلى رسول الله وقد بينا ان المفتضى للتجنيس هو الموت دون
 اتصال الرطوبات به وكان الموت يعرض الجسد للتلوث والتغيرات التي
 تنجم عنها الممازجة ونجس المجابة وذلك لثبوت سبب التجنيس قضاء للمادة من تقرب
 الناس على عاين الاخلاق ولان الدوران يقتضى استناد التجنيس الى الموت
 مسئلة جلد ما لا يוכל لحمه من الحيوان الطاهر في حياته كالسباع يطهر
 بالتذكية ويجوز استعماله في الدينغ على كراهية وقال الشيخ والسيد المرتضى
 لا يجوز استعماله قبل الدينغ لانه مذكي والا لكان ميتة فلا يطهر بالدينغ
 والثاني باطل عند هاتين الاثر والتذكية مطهرة وما رواه الشيخ عن سماعة
 قال سالت عن لحوم السباع وجلودها فقال اما لحم السباع من الطير و
 والدواب فانا اكره واما الجلود فاركبوها عليها ولا تلبسوا منها شيئا تصلون
 فيه وتبيع المركوب فيه مطلقا استلزم تسويته من غير دينغ وتسويغ غير
 المركوب مع عدم اللبس حال الصلوة ولان من يجوز النزاع جلد السباع ويجوز
 الصلوة فيه قبل الدينغ لما رواه علي بن ابي حمزة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام

الحجة للتجنيس

ما ذكره من غير ان يقال لا بأس بالسجود في الصلاة لا بأس بالركوع
ليس مما هو من غير ان يقال لا بأس بالسجود في الصلاة لا بأس بالركوع
انه عليه السلام حكمه باسم من المحدثات في الصلوة في المذكي من السجود
الثاني ان التذكية هو ما يذكر بالحديد فلا يقف الحكم على غيره ولا يخرج
من كونه علة للتسوية في حق الشيخ بالاجماع على جواز الاستعمال بعد الدباغ و
لا دليل قبله **والجواب** المنع من نقى الدليل وقد بيناه مسئلة
يجوز الدباغ بالاجسام الطاهرة كشور الرمان والعفص والقرط و
السدت ولا يجوز بالاجسام النجسة اجماعا فان دبر بها لا تقوى عند الكفا
يه في الدبغ لكن انما يطهر المدبوغ بالغسل بالماء وقال ابن الجني لا يطهر
لنا ان المراد من الدبغ ازالة الرطوبات وقد حصل بالاجسام النجسة
ثم يطهر المحل من النجاسة العارضة انما يكون بالماء ولا نأخذ بينا ان الدبغ
ليس شرط في الطهارة بل يقتضي طهارة المحل عندنا انما هو التذكية
وقد حصلت احتجاجا بن الجني بان فعل منهى عنه فلا يقتضي ترتيب حكم
شرعي اذا انتهى ساقط في نظر الشرع وبما رواه الشيرازي عن ابن ابي
القهي فانها تدبغ بخر والكلاب **والجواب** عن الاول ان ترتيب حكم شرعي عن
المنهى عنه لان كثيرا من المنهى عنه يترتب عليه احكام شرعية وعن الثاني
منع حجة السند والا ثانيا بان المنهى عن الصلوة لا تدل على المطلوب فانا
نقول بموجبه اذ هو منتهى عن الصلوة فيه قبل غسله مسئلة
قال الشيخ في المبسوط او في التلخيص كان منها قرا او خشيا منفردي اوصافنا
انه لا يجوز استعماله بحال وانه لا يطهر الا ما كان مقيرا او مدهونا
من الخنزير او الحمار او الخنزير فانه يطهر اذا غسل سبع مرات وعندى
ان الاول محمول على ضرب من التقليل والكرامة دون الحصر
ابن ابراهيم لا يجوز استعماله غسل او يغسل الوجه ما قاله

الشيخ لنا انه بعد ازالة عين النجاسة يرتفع المانع من الاستئصال فيكون
 سابقا اما المقدمة الاولى فظاهرة لا تحتاج على تقدير بطلان ارتفاع العين
 عين المحل وعلى ان المقتضى للمنع انما هو ذلك العين وأما الثانية فالان
 المنع لو بقي بعد ارتفاع سببه لزم بقاء المعلوم بعد العلة وذلك يخرج العلة
 عن العلوية وما رواه اعمار بن موسى عن الصادق عليه السلام وقد سأله
 عن الابريق يكون فيه خمر يصلح ان يكون فيه ماء فقال اذا غسل فلا بأس و
 لو كان غير المصوّر لا يظهر لوجب في الحيوان الاستئصال احتج ان ساج
 بما رواه محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال تمي رسول الله صلعم
 عن الخشب والرفث قال وسألته عن الحزاز والخضر والرياح قال لا بأس بها
 ولان في الخمر جردة ونفوذ في الاجسام الملاقية له فاذا لم يكن كانه مضمورا
 داخلية احراؤة واستفرت في باطنه فلا ينفذ الماء اليها **والجواب**
 ان النهي للكرهية ونفوذ الماء اشهر

من غير ذلك فانما يستقر الخمر

فيه يستقر الماء فيصل

الماء الى ما وصل

اليه الخمر

تمت

بالتحقيق

5618
/ 51A